مصطلح (الخروج) عند الكوفيّين
دراسةٌ لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النَّحوية

د. سيف بن عبد الرحمن العريفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

مصطلح (الخروج) من مصطلحات الكوفيين التي اختلف الباحثون في مدلولها، وهذا البحث قراءة جديدة له بنيت على استقراء مدونات النحو الكوفي وما إليها، وعمادها السياقات التي ورد فيها المصطلح ، كما استقريتُ مدوَّنات البصريين ، وكتب التفسير وما إليها . و تتبَّعتُ كلامَ العلماء والباحثين المعاصرين على (الخروج)، فوجدتُهم مختلفين ؛ فمنهم من رآه وظيفةً نحويةً، ومنهم من رآه عاملاً مسوِّياً بينه وبين الخلاف والصرف، ومنهم من رآه مزيلاً للإبهام ومنبِّهاً على صاحب الحال أو عاملها، ومنهم من قصره على ما ينصب عن تمام الكلام، ومنهم من لم يفرُق بين (الخروج) الاصطلاحي و(الخروج) اللغويّ ؛ فكان أن جعل للمصطلح مدلولين. ورجَّحتُ أنَّ كلَّ أولئك مبنيٌّ على نقصٍ استقراءٍ مستدلاً بنصوصٍ للكوفيِّين وأصحابهم. و تبدّى لي أن (الخروج) ليس وظيفةً نحويَّةً، ولا عاملاً، ولا شيئاً من أولئك، ورجَّحتُ أنَّه مصطلحٌ تفسيريٌّ، يرادُ به : المجيء بعد التّمام، ويُذْكَرُ لتعليل بعضِ أوجه النصب، وفيه دلالةٌ على ما له صلةٌ بالكلمة الخارجةِ في المعنى والإعراب. أولئك من ثمرات القراءة، لا أزعم أنها خاتمة القراءات، ولكنَّني أحسبُها فتحت شيئاً من المغاليق، فإنْ صدقتْ فَصِدْقُها المأمول.

مدخلٌ:

المصطلحاتُ مفاتيحُ العلوم، مَن جَهِلَ دلالاتِها لم تفتَّح له الأبوابُ، وكان عند نظره في سِفْرٍ من أسفار العلم "كالأُمّيِّ الأغتم"[1]، ولم تُغْنه معرفتُه بالمعنى المعجميِّ؛ لِما للمصطلحات من خصيصةٍ تقتضي تطوراً دلاليّاً ما، قد يصلُ إلى المجاز؛ من أجل ذلك سمّاها العلماءُ المواضعاتِ، وعدّوها أوائلَ الصناعات وأهمَّ المهمات[2].

ومصطلحاتُ النّحو مقاليدُه كذلك، وهي أضْرُبٌ:

مصطلحاتٌ للتَّصنيف، ومصطلحاتٌ للإعراب والبناء، ومصطلحاتٌ للعوامل، ومصطلحاتٌ للوظائف النحوية، ومصطلحاتٌ للأحكام، ومصطلحاتٌ للإجراء والتفسير والتَّحليل...[3]

وقصتُّها ذاتُ أطوارٍ، أَوْلاهنَّ بالعناية – فيما أرى – أَوائلُهنّ؛ أطوارُ النُّشوء والنُّموِّ؛ لِما يأتي:

١- أنَّ المواضعة في تلك المرحلة من الدرس النحوي لم تكتمل حقَّ الاكتمال.

٢- ظهورُ اتِّجاهٍ آخر في النَّحو، هو الاتِّجاه الكوفيّ، ومن مقاصده – فيما قيل – وَضْعُ مصطلحاتٍ جديدة[4].

فكان نتاجُ الأمرين ظاهرتين في المصطلح النَّحويِّ يُسَوِّغُهما منطقُ نشوء العلوم: إطلاق أكثر من مصطلحٍ على ظاهرةٍ واحدةٍ، وإطلاق

---

(١) مفاتيح العلوم ١٤.

(٢) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٢٩.

(٣) تكلّم الدكتور حسام أحمد قاسم على تصنيف المصطلحات النحوية في: الأسس المنهجية للنحو العربي ٨٨ وما بعدها.

(٤) مراتب النحويين ١٤١، مصطلحات النحو الكوفي ١٩.

مصطلح واحدٍ على أكثر من ظاهرةٍ، وأنت تراهما في (كتاب سيبويه)، و(معاني القرآن) للفراء، وما إليهما من أسفار تلك الحقبة[1].

٣- وينضاف إلى ما تقدَّم، أنَّ المصنّفات في المصطلح النَّحويِّ الباقيات متأخِّرةٌ، كُسِرت على ما شاعَ واستقرَّ، ولم تُعْنَ بمصطلحاتٍ استُعْمِلت في تلك المرحلة، ثم اطُّرِحْت أو كادتْ.

قلتُ: ظهر الاتِّجاهُ الكوفيُّ ومن مقاصده – فيما قيل– وضْعُ مصطلحاتٍ جديدةٍ؛ منها ماله مكافئٌ بصريٌّ[2]، ومنها ما ليس له ذلك[3]، وأنت خبيرٌ بأن هذا الاتِّجاه انحسر في الدرس النحوي بعد القرن الرابع الهجري، وصيغت آراءُ أصحابه بألفاظ البصريين منذ ذلك القرن، إذ يقول الزّجاجي (ت٣٣٧هـ): "وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أُعَبِّرُ عنها بألفاظ البصريين"[4]؛ وبانحساره انحسرت معظمُ مصطلحاته، فلا تكاد تجدها إلا فيما بقي من مدوَّنات أصحابه ومن صدر عنهم من المفسرين خاصَّةً، وهي عزيزةٌ، ومع عزَّتها لم تحظَ بدراسةٍ تستقريها، فتبينُ عن مدلولات مصطلحاتها حقَّ البيان، وأستثني ثلاثَ دراسات:

الأولى: دراسة الدكتور مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ولكنها لم تُوعِبْ؛ لأنَّها كُتبت في زمنٍ لم يُنْشَر فيه معظم آثار الكوفيين، وكفيُك أنَّه لم يرجع إلى كتب أبي بكر بن الأنباري.

---

(١) المصطلحات النحوية في التراث النحوي ١٤٣ وما بعدها، مصطلحات النحو الكوفي ٧ وما بعدها.

(٢) تكلم الدكتور توفيق قريرة كلاماً جيداً على اختلاف اصطلاحات الاتجاهين في: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ٥٧- ٧٤.

(٣) تفصيلها في: مدرسة الكوفة ٣٠٥، دراسة في النحو الكوفي ٢١٢.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٨٠، ١٣١- ١٣٢. وانظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ٥٧- ٥٨، مصطلحات النحو الكوفي ١٧.

والثانية : دراسة أستاذي الدكتور عبدالله الخثران (مصطلحات النحو الكوفي : دراستها وتحديد مدلولاتها)، ولا يُكَدِّرُ بَحْرَ حسناتِها نقصُ الاستقراء في مواضعَ سترى شيئاً منها في البحث إن شاء الله تعالى.

والثالثة : دراسة الدكتور توفيق قريرة (المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب)، ولكنَّها لم تدرس كلَّ مصطلحاتهم، وليس ذلك من غاياتها.

لذا أقولُ :

ما زال لقائلٍ قولٌ في هذه البابة، وبخاصّةٍ من شاء دراستَها دراسةً وظيفيةً سياقيّةً مقارنةً، وعُني بجزأي المصطلح (التَّسمية والمتصوَّر)، وما بينهما من علاقةٍ.

كذلك، ومن المصطلحات التي استعملها الكوفيون، ثم غابتْ أو كادتْ = مصطلح (الخروج) ؛ مضى عليَّ زمنٌ أحسبهم فيه يقصدون به (الحالَ) متَّبعاً الشيخ محمود شاكر – رحمه الله – في تعليقاته على (تفسير الطبري)، ثم وقفتُ عليه في سياقاتٍ – وللسّياق أثرٌ كبيرٌ في تحديد مدلول المصطلح – لا تحتملُ الحالَ، فرأيتُ أن أستقريَ مدوَّناتِ النحو الكوفي وما صدر عنها، فأستخرجَ منها النّصوصَ التي ورد فيها، وأعرِضَ عليها ما قاله الباحثون، فلمّا فعلتُ تبدّى لي فيه قولٌ آخرُ، وتبدّى لي – أيضاً – أنَّه مشكلٌ قديمٌ ؛ إذ رأيتُ الزّجاجَ يذكره عن الكسائي ويعلّق بأنَّه لم يقل من أيِّ المنصوبات هو، ولم يشرحْه[1]، ورأيت السَّمينَ الحلبيَّ يذكره ويقولُ : " وهذه عبارةٌ تُشبه عبارةَ الكوفيين"[2]، ولم يزدْ.

من أجل ذلك رأيتُ أن أدرس هذا المصطلح دراسةً تاريخيةً، ثم أجتهد في دراسةِ لفظه، ومقاربةِ مفهومه، وعلاقتِه بالوظائف النحوية ومصطلحاتٍ تقاربُه، ومن الله العونُ والتَّوفيق.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤.

(٢) الدر المصون ٣/٦١٣.

ومن تمام هذا المدخل ذِكْرُ استعمال سيبويه والأخفش في كلامهما على الاستثناء[1] ألفاظاً من جذر (خ ر ج) لم يريدا بهنّ ما أراده الكوفيون:

فأمّا سيبويه فاستعمل (خارجاً) و(مُخْرَجاً) حيث تكلّم على الاستثناء التّام الموجب = مريداً المعنى المعجميَّ (ضد الدخول)، فقال: "والوجهُ الآخَرُ أن يكون الاسمُ بعدَها [يعني: إلاّ] خارجاً ممّا دخل فيه ما قبلَه"[2]، وقال: "وهذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً: لأنّه مخرجٌ ممّا أدخلتَ فيه غيرَه"[3].

واستعمل (أخرج) كذلك حيثُ تكلّم على الاستثناء التّامِّ المنفيِّ، فقال: "فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنك تُدخِلُه فيما أخرجتَ منه الأوّلَ "[4].

وأمّا الأخفشُ فاستعمل (أخرج) في كلامه على الاستثناء التّامِّ الموجب = مريداً المعنى المعجميَّ أيضاً، فقال: "فانتصب؛ لأنّك شغلتَ الفعلَ بهم عنه، فأخرجتَه من الفعل من بينهم"[5].

واستعمل (الخارج) جزءاً من مصطلحٍ مركّبٍ تمامُه (الخارج من أول الكلام)، وأراد به الاستثناء المنقطع، وذكره مراتٍ، أبلغُها حيثُ قال: " وقد قرأ قومٌ ﴿غيرَ المغضوبِ عليهم﴾ [الفاتحة: ٧]، جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام، ولذلك تفسيرٌ

---

(١) ذكر سيبويه (الخروج) – أيضاً – مريداً معناه المعجميّ حيثُ علّل منعَ وصفِ (كلٍّ) و (بعضٍ) المقطوعين عن الإضافة، ومنع الوصف بهما، فقال: " وإنما خروجُهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين..." الكتاب ٢/١١٤.

ولكنني خصصتُ مقالتَه عن الاستثناء بالذكر؛ لأنني رأيتُ من الباحثين من ربط بينها وبين مصطلح (الخروج) الكوفي، انظر: دراسة في النحو الكوفي ٢٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣١٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٣٠.

(٤) الكتاب ٢/٣١١. وراجع: شرح الحدود للفاكهي ٣٦٧.

(٥) معاني القرآن ١/٥٧.

سنذكره إن شاء الله: وذلك أنّه إذا استثنى شيئاً ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز = فإنَّه يَنْصِبُ؛ يقولُ: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً..."[1].

واكتفى في مواضع بالجزء الأول (الخارج)؛ منها قولُه: "وقال: ﴿ إلا أنْ دعوتُكم﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وهذا استثناءٌ خارجٌ كما تقولُ: ما ضربتُه إلا أنَّه أحمقُ، وهو الذي في معنى (لكن)"[2].

ومن تمام المدخل – أيضاً – ذِكْرُ استعمالِ الرضيِّ (الخارج) في حدِّ (المعرفة) مريداً ما في ذهن المخاطب من تصوُّرٍ؛ إذ قال: "والأصح في رسم المعرفة أن يقال: ما أُشير به إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً وضعيةً"[3]، ثم شَرَحَه وقال: "فعلى هذا كلُّ كلمةٍ إشارةٌ إلى ما ثبتَ في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوعٌ له."[4]

وكلُّ أولئك مختلفٌ عن مفهوم (الخروج) عند الكوفيين، كما سترى إن شاء الله تعالى.

١- رحلةُ مصطلح (الخروج):

الدراسة التَّاريخية للمصطلح النَّحويِّ الكوفيِّ وَعْرةٌ مسالكُها[5]؛ لأنَّ المدوّنةَ النّحوية الكوفيّة لم يبقَ منها إلا مصنَّفاتٌ قليلةٌ بينها تراخٍ زمنيٌّ.

إذاً ليس للباحث أن يدَّعيَ كشفَ التَّسلسلِ التاريخيِّ لمصطلحٍ كوفيٍّ، ولكنّ له أن يُقاربَه بعضَ المقاربة.

---

(١) معاني القرآن ١٨/١. ومثله في: ١١٥/١، ٢١٣، ٢٣٤، ٢٤٥، ٣٢٨/٢، ٣٥٠، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٩٩.

(٢) معاني القرآن ٣٧٥/٢، ومثلُه في: ١٧٧/١، ٣٧٨/٢، ٤٤٢، ٤٦٩. وانظر: تطور المصطلح النحوي البصري ٢٠٦.

(٣) شرح الكافية ٤٩٢/١/٢.

(٤) شرح الكافية ٤٩٤/١/٢، وانظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ٢٧٤- ٢٧٩.

(٥) وهذا صادقٌ – أيضاً – على الدراسة التاريخية للمصطلح النحوي المطلق. انظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ١٢.

في ضوء ما تقدَّمَ أقولُ عن (الخروج):

أوّلُ الكوفيين الذّاكريه – فيما وقفتُ عليه – الإمامُ الكسائيُّ (ت ١٨٩هـ)؛ إذْ ورد في كلامٍ له نقله الزّجاجُ حيثُ قال في كلامه على قوله تعالى: ﴿ فآمِنوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧٠]: "اختلف أهلُ العربية في نصب (خير)؛ فقال الكسائيّ: انتصب لخروجه من الكلام. قال: وهذا تقولُه العرب في الكلام التّامِّ نحو قولك: لتقومَنَّ خيراً لك، فإذا كان الكلامُ ناقصاً رفعوا فقالوا: إن تنته خيرٌ لك..."، ثم عَلَّق بأنَّ الكسائيَّ لم يذكر من أيِّ المنصوبات هو، ولم يشرحْه[1].

ذكر الكسائي - أيضاً - في كلامٍ له على نصب المفعول به، نَقَلَه السّيوطي في باب الفاعل من (الهَمْع) ووقفني عليه أستاذي الشيخ منصور مهران - حفظه الله - وسيأتي بعدُ.

ثم استعمله الفراءُ (ت ٢٠٧هـ) في (معاني القرآن) مُكْثراً، وورد عنده بألفاظٍ[2]، سيأتي تفصيلُها إن شاء الله تعالى.

ولم يتكلَّم أحدٌ على (الخروج) كلامَ الفراءِ؛ فيما أعلمُ، والذّاكروه بعدَه عيالٌ عليه، ولكنَّ كلامَه منثورٌ في نحوِ ثلاثةٍ وعشرين موضعاً، وهو – فوقَ ذلك – مختَصرٌ لم يوعِبْ فيه كما أوعبَ حينَ تكلَّم على الصَّرفِ والتَّقريبِ والعمادِ.

وأنبِّه على أنَّ الفراء استعمل ألفاظاً من جذر (خ ر ج) مريداً المعنى المعجميَّ فحسبُ = في مواضع، منها:

قوله عن الاستثناء التام المثبت: " فإن كان ما قبل (إلا) فاعلاً كان الذي بعدها

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢. ونقله عنه – فيما يبدو- أبو حيان في: الارتشاف ١٤٧٥/٣. وانظر: معاني القرآن للكسائي (مجموع) ١٢٢.

(٢) معاني القرآن ٥٦/١، ١٥٤، ١٧١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٦٥، ٤٥٣، ٣٣/٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٩٨، ٢٥٣، ٢٦٠، ٣٠٨، ٣٥٢، ٣٨١، ٢٠٨/٣، ٢٤٩.

خارجاً من الفعل الذي ذُكر... كما تقول: ذهب النّاسُ إلا زيداً، فزيدٌ خارجٌ من الذهاب..."[1]، وهو استعمال ورد عند سيبويه والأخفش كما مرَّ.

وقولُه: "وقولُه: ﴿ مَن ذا الذي يُقْرِضُ الله قَرْضاً حَسَناً فيضاعِفَه له﴾ [البقرة: ٢٤٥] تقرأ بالرفع والنصب: فمن رَفَعَ جَعَلَ الفاءَ منسوقةً على صلة (الذي)، ومَن نَصَبَها أخرجها من الصِّلة..."[2].

وقوله: " فلما أن صارتْ (أنْ) مرفوعةً بـ (خير) صار لها ما يُرَافِعُها إن فُتحت، وخرجتْ من حدِّ الجزاء"[3].

وقولُه: " ولو خُفضتا [يعني: قيلَ وقالَ] على أنّهما أُخرجتا من نيّة الفعلِ كان صواباً."[4]

وقولُه: " ولا تُنكرنَّ أن يخرجَ المفعولُ على (فاعل)؛ ألا ترى قولَه﴿ مِن ماءٍ دافقٍ﴾ [الطارق: ٦] فمعناه – والله أعلم – : مدفوق."[5]

واستعمله معاصرُ الفراء أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) في موضعين من (المجاز)، أحدهما حيث قال: "﴿ نصيباً مفروضاً﴾ [النساء: ٨] = نصبٌ على الخروج من الوصف"[6]

وأبو عبيدة لغويٌّ بصريٌّ، وليس شأنُه في النحو شأنَه في اللغة[7]، وأظنُّه في هذا الموضع ناظراً إلى كلام الكسائي في (معاني القرآن)، وهو ظنٌّ لا يرقى إلى اليقين، ولكنّ

---

(١) معاني القرآن ١/٨٩.وانظر: ٢/٢٨٧.

(٢) معاني القرآن ١/١٥٧.

(٣) معاني القرآن ١/١٧٩.

(٤) معاني القرآن ١/٤٦٩.

(٥) معاني القرآن ٢/١٥.

(٦) مجاز القرآن ١/١١٨. وانظر: ٢/١٦٤.

(٧) للفراء مقالةٌ عن أبي عبيدة في: معاني القرآن ١/٨.

اليقينَ – فيما أرى – أنَّ ذِكْرَه (الخروجَ) لا يرفعُ أنَّه مصطلحٌ كوفيٌّ بَدْعاً وتطبيقاً.

ثم ذكره تلميذُ الفراء أبو جعفر محمدُ بنُ سعدانَ الكوفيُّ (ت٢٣١هـ) في موضعين متتاليين من كتابه (الوقف والابتداء في كتاب اللهِ عزَّ وجلَّ)[1].

ثم قلَّ استعمالُه قلّةً ؛ إذ لم يذكره ابنُ السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ) فيما بقي من آثاره.

ولم يذكره – أيضاً – ثعلبٌ (ت٢٩١هـ) إلا في موضعٍ واحدٍ من مجالسه ، أجملَ فيه إجمالاً ، إذ قال : " من قال ﴿ولبثوا في كَهْفِهِمْ ثلاثمائةٍ سنينَ﴾ [الكهف : ٢٥] = فهو الاختيار ؛ لأنَّ السّنين جمعٌ ، ولا تخرجُ مفسِّرةً"[2].

ولم أرَه في (شرح المفضّليات) للقاسم الأنباريّ (ت ٣٠٥هـ) ، ولا في آثار ابنه أبي بكر (ت ٣٢٨هـ) الباقيات إلا في موضعٍ من كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) ، وهو فيه صادرٌ عن الفراء غيرَ مصرِّحٍ[3].

وبعد هؤلاء الأئمة ذكره مرةً واحدةً القاسمُ بن محمد بن سعيد المؤدِّبُ (من علماء القرن الرابع) في كلام له في كتابه (دقائق التصريف)[4] ، والاتِّجاهُ الكوفيُّ بادٍ في هذا الكتاب ؛ مصطلحاتِه ومصادرِه ، وآراءِ مصنِّفِه.

ذلك حديثُ رحلة مصطلح (الخروج) في مدوَّنات نحاة الكوفة وما نُقِلَ عنهم مما ليس فيها ، وحديثُها في (المجاز) لأبي عبيدة خاصةً. وأمّا حديثُها في كتب التَّفسير وما إليها – فيما وقفتُ عليه – فأشفُّه وأحسنُه حديثُ الإمام الطبريّ (ت٣١٠هـ) ، وحديثُ غيرِه منزورٌ لا يُستغنى به ، والتَّفصيلُ على النحو الآتي :

رأيتُ (الخروج) في سبعة عشر موضعاً من (تفسير الطبري) ، هي دونَ ما في (معاني

---

(١) الوقف والابتداء ١١٤ ، ١١٥.

(٢) مجالس ثعلب ١/٢٦٥.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥ ، وانظر: معاني القرآن ٢/٣٨٠ – ٣٨١.

(٤) دقائق التصريف ٤٤.

القرآن) للفراء، وفوقَ ما في غيره؛ مِن أجل ذلك كان الطَّبريُّ هو المصدَر الثّاني لدراسة هذا المصطلح.

والسبعة عَشَرَ على ضربينِ:

للأوَّلِ ستَّةٌ نقل فيها الطّبريُّ نصوصاً صدَّرها بقوله: " وقال بعضُ نحويِّي الكوفة"، وفي ضِمْنها مصطلحُ (الخروج)، ومنها أربعةٌ للفراءِ[1]، وواحدٌ رأيتُه في (معاني القرآن وإعرابه) للزّجّاج معزوّاً إلى الكسائيِّ[2]، ونقلته قبلُ، وواحدٌ لا أعرفُ قائلَه على وجه التحقيق، وهو كلامٌ على إعراب قوله تعالى ﴿كتاباً مؤجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥][3]، وليس في (معاني القرآن) للفراء حديثٌ عن هذه الآية.

وللثّاني أحد عشر، فيها الكلامُ للطَّبري متضمِّناً (الخروج)[4]، وأنت خبيرٌ بأنَّه – رحمه الله – اتَّبع الكوفيين في كثيرٍ من مصطلحاتهم وآرائهم.

وهذا الضَّربُ ليس منفصلاً كلَّ الانفصال عن الأوّل؛ إذ أثرُ الفراءِ بادٍ في أكثره[5].

وسيأتي تفصيلُ كلٍّ أولئك بعدُ إن شاء الله تعالى.

وكان من مظانّ (الخروج) – عندي – كتابا (معاني القرآن وإعرابه) للزّجّاج (ت٣١١هـ)، و(إعراب القرآن) للنحاس (ت٣٣٨هـ)؛ لكثرة ما نقلاه عن الفراء ونقداه، ولكنني لم أرَه فيهما إلا في كلامٍ نقله الزّجاجُ عن الكسائي، وذكرته قبلُ.

---

(١) هي في: تفسير الطبري ٢١/٢٣، ١٤/٢٦، ١٧٦/٢٩، ١٠٩/٣٠ (دار الفكر)، وفي: معاني القرآن ٣٨١/٢، ٥٥/١ - ٥٦، ٥١/٣، ٢٠٨، ٢٤٩.

(٢) تفسير الطبري ٤١٣/٩ (دار المعارف)، معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢.

(٣) تفسير الطبري ٢٦١/٧ (دار المعارف).

(٤) تفسير الطبري ٢٥٤/٥، ٥٨٦/٦، ٢٥/٧، ٣٩٥، ٥٥٨، ٥٩٩، ٥٠/٨، ٥٨، ٦٧، ٥٣٥/٩، ٢٠/١٥ (دار المعارف).

(٥) مثال ذلك ما تراه في: تفسير الطبري ٥٨٦/٦، ٥٥٨/٧، ٥٩٩، ٥٣٥/٩، ٢٠/١٥ (دار المعارف). وفي: معاني القرآن ٢٢٦/١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٠١، ٤٥٧.

وبعدَ تلك الحلْبة لم أقف عليه إلا عند ابن عطيّة(ت٥٤٦هـ)، والقرطبيِّ (ت٦٧١هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، والسّمينِ الحلبي (ت٧٥٦هـ)، وابنِ عادل (ت٨٨٠هـ):

فأمّا ابنُ عطيّة فذكره مرةً واحدةً بلا تحليةٍ حيثُ تكلّم على الأوجه المقولة في إعراب ﴿ وصيّةً من الله ﴾ [النساء: ١٢]، فقال: "وقيل: هو نصبٌ على الخروج من قوله ﴿ فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُس﴾ أو من قوله ﴿ فَهُمْ شُرَكاءُ في الثُّلُث﴾"[١]. ولم يزد.

ثم نقله أبو حيان ذاكراً مصدره[٢]، ثم نقله عن أبي حيان السَّمينُ الحلبيُّ غيرَ مصرِّحٍ، وعلَّق تعليقاً يُشعر بأنَّه لم يتبيَّنْ حقيقتَه، إذ قال: "والثالثُ أنّها منصوبةٌ على الخروج إمَّا من قوله﴿ فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُس﴾ أو من قوله ﴿ فَهُم شُرَكاءُ في الثُّلُث﴾، وهذه عبارةٌ تُشْبه عبارةَ الكوفيين."[٣]

ثم نقلَه عن السَّمين الحلبيِّ ابنُ عادل غيرَ مصرِّحٍ – أيضاً – وقالَ قولته[٤].

وأما القرطبيُّ فذكره – فيما وقفتُ عليه – حيث تكلم على إعراب (قولاً) من قوله تعالى ﴿ سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم﴾ [يس: ٥٨]، فقال: "﴿ قولاً﴾ مصدرٌ على معنى: قال الله ذلك قولاً، أو يقوله قولاً، ودلَّ على الفعل المحذوفِ لفظُ مصدره، ويجوز أن يكون المعنى: ولهم ما يدَّعون قولاً؛ أي: عِدةً من الله، فعلى هذا المذهب الثاني لا يحسنُ الوقفُ على ﴿ يدَّعون﴾، وقال السجستاني: الوقف على قوله ﴿سلامٌ﴾ تامٌّ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ القولَ خارجٌ ممّا قبله"[٥].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/٤٤.

(٢) البحر المحيط ٣/٥٤٩.

(٣) الدر المصون ٣/٦١٣.

(٤) اللباب ٦/٢٣١.

(٥) تفسير القرطبي ١٥/٤٦.

وهو – لا شكَّ – صادرٌ عن كلام أبي بكر بن الأنباريِّ في (إيضاح الوقف والابتداء)[1]، وقد مرَّ بك أن أبا بكرٍ في هذا الموضع صادرٌ عن الفراء.

تلك رحلةُ مصطلح (الخروج) قصصتُها وفاقَ ما وقفتُ عليه، وثمرتُها أنَّ المصادر المعوَّل عليها في دراسته أربعةٌ:

يَقْدُمُها (معاني القرآن) للفراء، وتِلْوُه (تفسير الطَّبري)، ثم يأتي (الوقف والابتداء) لابن سعدان، ونصٌّ نُقِل عن الكسائي ستراه - إن شاء الله – مفتاحاً من مفاتيح مدلول هذا المصطلح.

٢- بناء المصطلح:

المصطلحُ في تمامه مركَّبٌ من جزأين:

الأوَّل: أحد ألفاظ جذر (خ ر ج).

والثاني: ما تعلَّق بالأول من حرف الجر (من) وما دخل عليه.

ترى ذلك التَّمامَ في قول الكسائي: "انتصب لخروجه من الكلام"[2]، وقولِ الفراء: "وقولُه ﴿متاعاً بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٦] منصوبٌ خارجاً من القَدَر... وإن شئت كان خارجاً من قوله ﴿متِّعوهنّ﴾..."[3]، وقولِ الطَّبريّ: "وفي نصب قوله ﴿فَرِحين﴾ [آل عمران: ١٧٠] وجهانِ: أحدهما أن يكون منصوباً على الخروج من قوله ﴿عند ربِّهم﴾، والآخر من قوله﴿ يُرْزَقون﴾"[4]، وقولِ المؤدِّب: "وهو منصوبٌ بخروجه من الوصف".[5]

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢.

(٣) معاني القرآن ١٥٤/١.

(٤) تفسير الطبري ٣٩٥/٧ (دار المعارف).

(٥) دقائق التصريف ٤٤.

وقد تُغني دلالةُ السّياق عن الجزء الثاني كما في قول الفراء: " وقولُه ﴿ فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً﴾ [النساء: ٣] ولم يقل: طِبْنَ، وذلك أن المعنى- والله أعلم - : فإن طابتْ أنفسُهن لكم عن شيءٍ، فنُقِلَ الفعل من الأنفس إليهنَّ، فخرجت النَّفْسُ مفسِّرةً"[١]، وقولِ ابن سعدان: "إن صيَّرتَ السِّنينَ خارجةً مفسِّرةً للعدد، كان الوقفُ عليها أجود."[٢]

ثم الجزءُ الأولُ وردَ بألفاظٍ جماعُها ضربانِ:

في الأول -وهو الكثيرُ الغالبُ- أُسْنِد إلى الكلمة، فاستُعْمِلَ:

- الفعُل الثلاثي المجرد (خَرَج).[٣]
- ومضارعُه (يَخْرُجُ).[٤]
- ومصدرُه (الخروج).[٥]
- واسمُ الفاعل منه (خارج، وخارجة).[٦]

واستعملَ الفراءُ الألفاظ الثّلاثَ الأخيرةَ في موضعٍ واحدٍ، إذ قال: "وقولُه ﴿ فلن يُقْبَلَ من أَحَدِهم مِّلءُ الأرْضِ ذَهَباً﴾ [آل عمران: ٩١] نصبتَ الذَّهب، لأنَّه مفسِّرٌ لا يأتي مثلُه إلا نكرةً، فخرج [أراد هنا المعنى المعجمي] نصبُه كنصب قولك: عندي

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٦.

(٢) الوقف والابتداء ١١٥.

(٣) معاني القرآن ١/٢٥٦، ٢/٣٣، ١٣٦، ٣٠٨، ٣/٢٤٩، الوقف والابتداء ١١٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٣، ٣٨١.

(٥) معاني القرآن للكسائي (مجموع) ١٢٢، معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، ٤٥٧، ٢/٣٥٢، ٣/٣٠٨، تفسير الطبري ٧/٢٥، ٣٩٥، ٨/٥٠، ٦٧ (دار المعارف).

(٦)معاني القرآن ١/١٥٤، ١٧١، ٢٥١، ٢٦٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٥٣، الوقف والابتداء ١١٥، تفسير الطبري ٥/٢٥٤ (دار المعارف).

عشرون درهماً... وإنما ينصبُ على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكِرَ قبلَه... فهذه مقاديرُ معروفةٌ يخرج الذي بعدَها مفسِّراً، لأنَّك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدلُّ على جنس المقدار من أيِّ شيءٍ هو".[1]

وفي الثّاني أُسْند إلى المخاطب (القارئ)، ورأيتُه عند الفراءِ والطّبريِّ، كأنَّهما نظرا إلى فهم المخاطب (القارئ) وتحليلِه للخطابِ (النص)، فاستعملا:

- صيغةَ (أَفْعَلَ = أخْرَجَ)[2].
- ومضارعَها (تُخْرِج)[3].
- ومصدرَها (الإخراج)[4].

والجزء الثّاني مكوَّنٌ من (مِنْ) وما دخلت عليه، وهو مختلفٌ بحسب اختلاف المخروج منه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهو مختلفٌ – أيضاً- طولاً وقِصراً بحسب ما يقتضيه السّياقُ والتّحليلُ، فتراه كلمةً في قول الفراء: "وقولُه ﴿متاعاً بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٦] منصوبٌ خارجاً من (القَدَر)"[5]، وتراه كلماتٍ في قوله: " أخرجتَ ﴿لساناً﴾ [الأحقاف: ١٢] ممّا في ﴿مُصَدِّقٌ﴾ من الراجع من ذكره.[6]

ومعرفتُه تنبني عليها معرفةُ الوظيفة النّحوية للكلمة الخارجة، وسيأتي التفصيلُ بعدُ إن شاء الله تعالى.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) معاني القرآن ١/٥٦، ٢/١٣٥، تفسير الطبري ٧/٢٦١، ٨/٥٠، ١٥/٢٠ (دار المعارف).

(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٣، ٢٦٠.

(٤) معاني القرآن ٢/١٩٨.

(٥) معاني القرآن ١/١٥٤.

(٦) معاني القرآن ١/٥٦.

٣- مدلول (الخروج):

الكلامُ على دلالةِ مصطلحٍ ما = عِمادُه كلُّ السّياقات التي ورد فيها، فلا يغني سياقٌ عن سياقٍ؛ إذ بناؤه على بعضها نتائجُه – في الغالب – قاصرةٌ.

كذلك الكلامُ على مدلول مصطلح (الخروج). وأوَّلُه حديثٌ عن آراء العلماءِ والباحثين المعاصرين، وتِلْوُه ذِكْرُ ما تبدّى لي. ومن الله التَّوفيقُ.

أولاً: قراءةٌ لقراءات:

تحدَّث عن (الخروج) قبلي علماءُ وباحثون؛ هم:

١- الشيخ محمود شاكر في تعليقاته على (تفسير الطبري).

٢- الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار في تعليقاتهما على المجلدة الأولى والمجلدة الثانية من (معاني القرآن) للفرّاءِ.

٣- الدكتور أحمد مكّي الأنصاري في كتابه (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة).

٤- الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع).

٥- الدكتور عوض القوزي في كتابه (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري).

٦- الدكتور عبدالله الخثران في كتابه (مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها).

٧- الدكتور المختار أحمد ديره في كتابه (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء).

٨- الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب في كتابه (ضوابط الفكر النحوي).

٩- الدكتور إلياس عطا الله في كتابه (معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية).

١٠- الأستاذ أبو بشر محمد خليل الزّروق في تعليقاته على كتاب (الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لابن سعدان الكوفي.

١١- الدكتور عبد الله التركي في تعليقاته على (تفسير الطّبري).

هؤلاء الذين وقفتُ عليهم متكَلِّمين على (الخروج)، مَن كان منهم مُبتدعاً قولاً أفردتُ له حديثاً، ومن كان تابعاً تحدثتُ عنه مع متبوعه.

- الشيخ محمود شاكر:

حديث الشيخ -لله هو وعليه رحمتُه- عن (الخروج) في تعليقاته على (تفسير الطبري)، وتفصيله على النّحو الآتي:

ذكر الإمامُ الطبريُّ (الخروجَ)- فيما حقَّقه الشَّيخُ من التَّفسير ووقفتُ عليه- في ثلاثة عشر موضعاً، فعلّق الشَّيخُ عليه في سبعةٍ، ولم يعلّق في ستةٍ، وتعليقاتُه - على التَّرتيب - هي:

الأول:

قال الإمام الطبريُّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى: ﴿ والَّذين يُتَوفَّونَ مِنْكُمْ ويذرونَ أزواجاً وصيّةً لأزواجِهم... ﴾ [البقرة: ٢٤٠]: "فقرأ بعضُهم ﴿ وصيّةً لأزواجِهم﴾ بنصب (الوصيّة)؛ بمعنى: فليوصوا وصيةً لأزواجهم، أو: عليهم [أن يوصوا][(١)] وصيَّةً لأزواجهم"[(٢)]، يريد أنَّ من نصبَها نصبها على المصدر النائب عن فعله، أو على

(١) زاده الشيخُ، وقال في الحاشية (٢): "زيادةٌ لا يستقيم الكلام إلا بها". وأرى الكلامَ مستقيماً بلا زيادة، فيكون (عليهم) اسمَ فعلٍ على منهاج الحديث "فعليه بالصوم" وقول بعض العرب: "عليه شخصاً ليسني". شرح الكافية ٣٢١/١/٢.

وعلّق الدكتور التركي على هذا الموضع في طبعته (٣٩٧/٤ح ٢) بقوله: "كذا وردت هذه العبارة، والظاهر أنَّ فيها سقطاً تقديره: (عليهم أن يوصوا وصية) أو (كتب الله عليهم وصية) أو أن يكون مكانها شاهداً [كذا] لقراءة من قرأ بالرفع".

فأما الاحتمالُ الأول فمأخوذٌ من كلام الشيخ، وأما الاحتمال الثّاني فبعيدٌ؛ لأنّ الطبريَّ يذكر هنا تأويلَ من قرأ بالنصب، وتقدير (كتب الله) تأويلُه هو، وذكره بعدُ، وأما الاحتمالُ الثّالثُ فلا يكونُ، لأن الحديث هنا عن قراءة النصب فحسبُ.

(٢) تفسير الطبري ٢٥١/٥.

المفعول به لاسم فعلٍ محذوف[1].

ثم ردَّ الوجهين من جهة المعنى والسياق (الأصغر والأكبر)، وذهب إلى أنَّها مفعولٌ به لفعل محذوف مع فاعله؛ اكتفاءً بدلالة الكلام، والتقدير: كتبَ اللهُ[2].

ثم قال: "فإن قال قائلٌ: فهل يجوزُ نصب (الوصية) [على الحال، بمعنى: موصِّين] لهنَّ وصيةً؟ قيل: لا؛ لأنَّ ذلك إنما يكونُ جائزاً لو تقدَّمَ (الوصيةَ) من الكلامِ ما يصلح أن تكونَ (الوصيةُ) خارجةً منه، فأمّا ولم يتقدَّمْه ما يحسنُ أن تكونَ منصوبةً بخروجها منه، فغيرُ جائزٍ نصبُها بذلك المعنى"[3].

زاد الشَّيخُ ما بينَ القوسين[4]، وقال في الحاشية: "كان مكان ما بين القوسين بياضٌ في المخطوطة والمطبوعة، وهذه الزّيادةُ بين القوسين استظهرتُها من سياق الكلام. وهو يريدُ في كلامه الآتي خروج الحال مصدراً نحو قولهم: طلع بغتةً، وجاء ركضاً، وقتلتُه صبراً، ولقيتُه كفاحاً... هذا ما استطعتُ أن أُقدِّرَه من كلامِ أبي جعفر وردِّه هذا القولَ، وكأنَّه الصّوابُ إن شاء الله."[5]

الثّاني:

قال الإمام الطَّبريُّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى: ﴿ إنَّ أوّلَ بيتٍ وُضِعَ للنّاسِ للَّذي ببكةَ مباركاً وهُدًى للعالمينَ ﴾ [آل عمران: ٩٦]: " فأمّا نصبُ قولِه﴿ مباركاً﴾ فإنَّه على

---

(١) هذا على قراءة النّص بلا زيادة الشيخ، فيعملُ حينئذٍ اسمُ الفعل مضمراً على غير شرط التفسير، وفي المسألة خلافٌ ذكره أبو حيان في الارتشاف ٢٣١١/٥. وانظر: اسم الفعل ٢٥٤- ٢٥٥.

وإذا قرئ النَّصُّ بزيادة الشيخ كان النصب على المفعول المطلق إذا أريد بالوصية المصدر، وكان على المفعول به إذا أُريد بها الاسم.

(٢) تفسير الطبري ٢٥٣/٥.

(٣) تفسير الطبري ٢٥٣/٥- ٢٥٤.

(٤) وزاده الدكتور التركي في طبعته (٣٩٩/٤) مصرِّحاً باتِّباعه الشيخَ محموداً.

(٥) تفسير الطبري ٢٥٣/٥ح٣.

الخروج من قوله﴿ وُضِعَ﴾ ؛ لأنَّ في ﴿ وُضِعَ﴾ ذكراً من (البيت) هو به مشغولٌ، وهو معرفةٌ، و(مبارك) نكرةٌ ؛ لا يصلح أن يتبعَه في الإعراب."[1]

وعلَّق الشيخُ فقال: "الخروجُ هنا كأنَّه الحالُ، وقد سلف في ٥/٢٥٣ - ٢٥٤ ما يشبه أن يكون أيضاً بمعنى الحال."[2]

الثّالثُ:

قال الإمامُ الطّبريُّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿...بل أحياءٌ عند ربِّهم يُرْزَقونَ ۝ فرِحينَ بما آتاهُمُ اللهُ من فَضْلِه﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠] : "وفي نَصْبِ قوله: ﴿ فَرِحينَ﴾ وجهانِ: أحدُهما أن يكون منصوباً على الخروج من قوله ﴿ عندَ ربِّهم﴾، والآخَرُ من قوله ﴿يُرْزَقونَ﴾."[3]

وعلَّق الشّيخُ فقال: "الخروجُ، نَصْبُها على الخروج ؛ يعني على خروجها منه على الحال. انظر ما سلفَ ٥/٢٥٣، ثم ٦/٥٨٦ [سيأتي كَلامٌ على هذه الإحالة]، ٧/٢٢٥ تعليق: ٣".[4]

الرابع:

قال الإمام الطَّبريُّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿ فريضةً منَ اللهِ إنَّ الله كانَ عليماً حكيماً﴾ [النساء: ١١] : "ونصبُ قوله ﴿ فريضةً﴾ على المصدر من قوله ﴿ يوصيكم اللهُ في أولادكم للذَّكَرِ مِثْلُ حظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ = ﴿ فريضةً﴾، فأخرج ﴿ فريضةً﴾ من معنى الكلام ؛ إذ كان معناه ما وصفتُ. وقد يجوز أن يكون نصبُه على الخروج من قوله ﴿ فإن

(١) تفسير الطبري ٧/٢٥.

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٥ح٣

(٣) تفسير الطبري ٧/٣٩٥.

(٤) تفسير الطبري ٧/٣٩٥ح١.

كان له إخوةٌ فلأُمِّه السُّدُسُ﴾ = ﴿ فريضةً﴾، فتكون (الفريضة) منصوبةً على الخروج من قوله﴿ فإن كان له إخوةٌ فلأُمِّه السُّدُسُ﴾، كما تقولُ: هو لك هبةً، وهو لك صدقةً منّي عليك"[1].

وعلَّق الشّيخُ على "منصوبةً على الخروج من قوله..."، فقال: "الخروج، انظر تفسيره فيما سلف ٢٥/٧ تعليق: ٣، كأنّه يعني به خروج الحال المؤكّدة."[2]

الخامس:

قال الإمام الطَّبريُّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿ من بعد وصيةٍ يُوصَى بها أو دينٍ غيرَ مُضارٍّ﴾ [النساء: ١٢]: "ونصبت ﴿ غيرَ مُضارٍّ﴾ على الخروج من قوله ﴿ يُوصَى بها﴾"[3].

وعلَّقَ الشيخُ، فقال: "الخروج: انظر ما سلف ص٥٠ تعليق٣"[4].

السّادس:

قال الإمامُ الطبريُّ حيث تأويلُه قولَه تعالى: ﴿ فآمنوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧٠]: " فقال بعضُ نحويِّي الكوفة: نصب (خيراً) على الخروج ممّا قبله من الكلام"[5].

وعلَّق الشيخُ فقال: "انظر الخروج فيما سلف من فهارس المصطلحات "[6].

السَّابع:

قال الإمامُ الطبريُّ حيثُ تأويلُه قولَهَ تعالى ﴿غيرَ متجانفٍ لإثم﴾ [المائدة: ٣]: "فلذلك نصب (غير) لخروجها من الاسم الذي في قوله ﴿ فمن اضْطُرَّ﴾"[7]وعلَّق الشّيخُ

(١) تفسير الطبري ٥٠/٨.

(٢) تفسير الطبري ٥٠/٨ح٣.

(٣) تفسير الطبري ٦٧/٨.

(٤) تفسير الطبري ٦٧/٨ح٣.

(٥) تفسير الطبري ٤١٣/٩.

(٦) تفسير الطبري ٤١٣/٩ح٣.

(٧) تفسير الطبري ٥٣٥/٩.

فقال: "الخروج: الحال، كما سلف في فهارس المصطلحات"[1].

هؤلاءِ تعليقاتُ الشَّيخ، وأرى فيهنّ اختلافاً ما، وعدم جَزْمٍ تتجلّى به أمانةُ العالم:

– ففي التَّعليق الأول قال: "وهو يريدُ في كلامه الآتي خروجَ الحال مصدراً نحو قولهم: طلع بغتةً..."؛ كأنَّه حَمَلَه على المعنى المعجميّ (الظهور)، أو (خروج الحال من الوصف المشتق إلى المصدر)، وكلاهما يقتضيان أن خروجَها ليس من شيءٍ في التركيب، وإنما هو من أصلٍ في قواعد النحاة، وهو خارجُ التركيب.

– وفي التعليق الثاني تنبَّه إلى أنَّ (الخروج) مصطلحٌ، وفسَّره غيرَ جازمٍ بالحال، فقال: "الخروجُ هنا كأنّه الحال"، ثم قال: "وقد سلف في ٢٥٣/٥- ٢٥٤ ما يُشبه أن يكون أيضاً بمعنى الحال"؛ كأنه أراد الاستدراك على ما قاله في التعليق الأول.

– وفي الثالث قال: "الخروج، نصبُها على الخروج؛ يعني على خروجها منه على الحال"، ولم يظهر لي فيه تفسيرٌ للخروج، ولم أر فيه زيادةً على ما قاله الطبري إلا ذكْرَ الوظيفة النحوية للكلمة الخارجة.

– وفي الرّابع أحال في تفسير (الخروج) على قوله في التَّعليق الثّاني: "كأنَّه الحال"، ثم قال: "كأنَّه يعني به خروجَ الحال المؤكّدة"، ولم يبيّن المرادَ بخروج الحال المؤكّدة، وما قاله في التّعليق الثاني يقتضي أن تكون العلاقة بين الخروج والحال علاقةَ ترادفٍ، وما قاله في التَّعليق الرابع يقتضي أن تكون العلاقةَ عمومٍ وخصوصٍ مطلق؛ فالقولان - إذاً – مختلفان.

– وفي الخامس أحالَ على كلامه في التَّعليق الرابع، وفي الإحالة إشكالٌ؛ لأنَّه قال في الرابع: "كأنه يعني به خروج الحال المؤكّدة"، والحديثُ في الخامس عن نصب ﴿ غيرَ

(١) تفسير الطبري٩/٥٣٥ح٢

مُضارِعٌ﴾، وهي حالٌ مؤسِّسة، وليست مؤكّدةً.

– وفي السّادس أحال على ما قاله في التَّعليقات كلِّها، وفي الإحالة إشكالٌ أيضاً؛ لأنَّ خلاصةَ ما قاله قبلُ أنَّ الخروج للحال، وهو في السّادس يعلِّقُ على (الخروج) الوارد في توجيه الكسائي لنصب (خيراً) من قوله تعالى ﴿ فآمِنوا خيراً لكم﴾، وهو توجيهٌ لا يحتمل الحال.

– وفي السابع فسَّر (الخروج) بالحال، وأحال على ما قاله في التعليقات كلِّها.

كذلك كانت تعليقاتُ الشّيخ – رحمه الله – ولم أر فيها تحديداً صريحاً لمفهوم الخروج، ولكنَّ جِماعَها أنَّ (الخروج) عنده مقصورٌ على الحالِ، وهو رأيٌ لا أوافق الشَّيخَ عليه، وفيما يأتي تفصيلٌ:

١- قَصْرُ (الخروج) على الحال سببهُ – فيما أرى- نقصُ الاستقراء؛ إذ وردَ المصطلح عند الإمام الطَّبريِّ في سياقاتٍ أخرى لا تحتملُ الحالَ ألبتةَ، وواحدٌ منها أحال عليه الشَّيخُ في تعليقه الثالث، وهو قولُ الطبريّ حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أحدهم ملْءُ الأرضِ ذهباً﴾ [آل عمران: ٩١]: "ونصبُ قوله ﴿ ذهباً﴾ على الخروج من المقدار الذي قَبْلَه والتفسيرِ منه، وهو قولُه ﴿ملْءُ الأرض﴾ كقول القائل: عندي قَدْرُ زِقٍّ سمناً، وقَدْرُ رطلٍ عسلاً، فالعسلُ مبيَّنٌ به ما ذُكِرَ من المقدار، وهو نكرةٌ منصوبةٌ على التفسير للمقدار والخروجِ منه"[1]. فـ ﴿ ذهباً﴾ - كما ترى- تفسيرٌ (تمييز).

ومنها آخَرُ ذكر فيه الإمامُ الطبريّ وجهين للخروج، فعلَّقَ الشّيخُ على الثّاني تعليقَه الرابع، ولم يعلِّق على الأوّل، وهو: "ونصبُ قوله ﴿ فريضةً﴾ على المصدر من قوله ﴿يوصيكم اللهُ في أولادكم للذَّكرِ مِثلُ حظِّ الأُنْثَيينِ﴾ = ﴿ فريضةً﴾، فأخرج ﴿ فريضةً﴾

(١) تفسير الطبري ٦/٥٨٦.

من معنى الكلام ؛ إذ كان معناه ما وصفتُ لك" ، ففي هذا القولِ نصٌّ على أنَّ ﴿فريضةً﴾ منصوبةٌ على المصدر (المفعول المطلق).

ومنها قولُ الإمامِ الطبريِّ حيث تأويلُه قولَه تعالى: ﴿ إليه مَرْجِعُكُم جميعاً وعدَ اللهِ حقّاً﴾ [يونس: ٤] : "فأخرج ﴿وعدَ اللهِ﴾ مَصْدَراً[1] من قوله ﴿ إليه مَرْجِعُكم﴾ ؛ لأنّه فيه معنى (الوعد)، ومعناه: يعدكم الله أن يُحييكم بعد مماتكم وعداً حقّاً ؛ فلذلك نصبَ ﴿ وَعْدَ اللهِ حقّاً﴾"[2] ؛ فنصبُ ﴿ وَعْدَ اللهِ﴾ في هذا القول على المصدر (المفعول المطلق) المؤكّد لمضمون الجملة.

فهذه ثلاثةُ نصوصٍ للطبريِّ لا يحتملُ (الخروج) فيها الحالَ ؛ الأوَّلُ أحال عليه الشّيخُ، والثّاني علّق على آخره، والثّالثُ لم يعلّق عليه.

وبقي النَّصُّ الفيصلُ قولُ الطَّبريِّ حيث أعرب ﴿ كلالةً﴾ [النساء: ١٢] : " والصواب من القول في ذلك عندي أنَّ (الكلالة) منصوبٌ على الخروج من قوله (يورث) وخبر (كان) (يورثُ)، و(الكلالة) وإن كانت منصوبةً بالخروج من (يورثُ) فليست منصوبةً على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام..."[3].

فهذا – كما ترى – كلامٌ قاطعٌ بأنَّ (الخروج) ليس الحال، وهو من الجزء الذي حقّقه الشّيخُ، ولكنّه لم يعلّق عليه.

وسترى بعدُ – إن شاء اللهُ – مزيداً ؛ من كلامِ الطبريِّ وآخرين.

٢- كان لقَصْر الشيخ (الخروجَ) على الحال أثرانِ ؛ أثرٌ فيما زاده على النَّصِّ، وأثرٌ في تحديد الوظائف النحوية لبعض الكلمات:

---

(١) ضُبط في طبعة الشّيخ (مصدَّراً) بتشديد الدال، وأراه خطأً طباعيّاً.

(٢) تفسير الطبري ١٥/٢٠.

(٣) تفسير الطبري ٨/٥٨.

فأمَّا الأثرُ الأوَّلُ فتراه في النَّصِّ الأول، وهو بالزيادة: " فإن قال قائلٌ: فهل يجوزُ نَصْبُ(الوصية) [على الحال، بمعنى: موصِّينَ] لهن وصيّةً؟ قيل: لا؛ لأنَّ ذلك إنما يكون جائزاً لو تقدَّمَ (الوصيةَ) من الكلامِ ما يصلح أن تكون (الوصيةُ) خارجةً منه..."

وعلَّق الشيخُ بأنه يريدُ خروجَ الحال مصدراً نحو: طلع بغتةً.

ولستُ أوافقُ الشَّيخَ على ما زاده وما قاله في التَّعليق؛ لِما يأتي:

أ- علَّل الطَّبريُّ منعَ النَّصب على هذا الوجه بأنَّ (الوصيّة) لم يتقدَّمْها من الكلام ما يصلح أن تكون خارجةً منه، فلو كان مراده الحالَ لَما سَلِمت له هذه العلّة؛ إذ تقدَّم (الوصيّة) ما يصلح أن يكون صاحبَ الحال، فتكونَ خارجةً منه، وهو نائب الفاعل في (يُتوفّون) وفاعل (يذرون).

ب- في تقدير الشيخ (موصِّينَ لهنَّ وصيَّةً) جمعٌ بين التّأويل والمؤوَّل، ولو حُمل الكلامُ عليه لكانت (الوصيّةُ) مفعولاً مطلقاً؛ ألم تر إلى الطّبريّ لّما أعرب ﴿ كلالةً﴾ [النساء: ١٢] مفعولاً مطلقاً = جعل تأويل الكلام: وإن كان رجلٌ يورثُ متكلِّلَه النَّسبُ كلالةً[1].

ج- يستقيمُ نصُّ الطَّبريِّ – فيما أرى – على النحو الآتي: "فإن قال قائلٌ: فهل يجوزُ نصبُ (الوصيّة) [على معنى]: لهنَّ وصيّةً..."، ومرادُه أنَّ نَصْبَ (وصيّة) في قوله عزَّ وجلَّ ﴿ والذين يُتَوَفّون منكم ويذرون أزواجاً وصيّةً﴾ = لا يصلح أن يكون على تفسير (تمييز) النسبة (الإسناد)[2]؛ لأنَّ الإسناد المقصودَ لذاته[3] لم يتمَّ؛ إذ لم يذكر

---

(١) تفسير الطبري ٥٨/٨.

(٢) يسمَّى - أيضاً – (تمييز الجملة)، وأرى تسميتَه (تمييز النسبة = الإسناد) = أولى؛ لأنَّها تشمل التمييز بعد اسم التفضيل والصفة المشبهة. انظر: تعليق الفرائد ٣١٨/٦.

(٣) الإسناد المقصود لذاته هو ما كان الغرضَ الإبلاغيّ الأول للمتكلِّم، فأنشأ كلامَه من أجله، ففي نحو (محمدٌ أبوه كريمٌ) إسناد جملة الخبر (أبوه كريم) إلى (محمد) مقصودٌ لذاته، وإسناد (كريم) إلى (أبوه) مقصودٌ لغيره، ومثله الإسناد في جملة الصلة وجملة فعل الشرط، وجملة الحال... انظر: شرح التسهيل ٧/١، شرح الكافية ١٨/١/١.

المسند (الخبر). وسترى بعدُ – إن شاء الله – أنَّ الطّبري يوجِّه نصبَ المصدر في نحو (هو لك وصيةً) و(هو لك هبةً) و(لك درهمان نفقةً) = على تفسير (تمييز) النسبة (الإسناد)[1]، وسترى – أيضاً، إن شاء الله – التّداخُلَ بينَه وبينَ المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة والقطع[2].

وأمّا الأثر الثّاني فتراه في التّعليق الرابع ؛ إذ قال الطّبريُّ: "... فتكون (الفريضة) منصوبةً على الخروج من قوله ﴿ فإن كان له إخوةٌ فلأُمِّه السُّدُسُ﴾، كما تقول: هو لك هبةً، وهو لك صدقةً منّي عليك"، فعلَّق الشيخُ بقوله: "كأنه يعني به خروج الحال المؤكّدة".

ومرادُ الطَّبريِّ – فيما أرى – جوازُ نصب (فريضة) على تفسير (تمييز) النّسبة في ﴿ فإن كان له إخوةٌ فلأمِّه السُّدُسُ﴾ ؛ ألم تر أنَّه جعله نظير (هو لك هبةً)، وقد مرَّ بك أنَّه يرى نصب (هبة) ونحوِها في هذا السّياق على التفسير (التمييز)، وكفيُك قولُه حيثُ أوّلَ قولَه تعالى ﴿ لهم جنّاتٌ تجري من تحتها الأنهارُ خالدينَ فيها نُزُلاً مِنْ عند اللهِ﴾ [آل عمران: ١٩٨] : "ونصب (نُزُلاً) على التفسير من قوله﴿ لهم جنّاتٌ تجري من تحتها الأنهارُ﴾ كما يقال: لك عند الله جناتٌ تجري من تحتها الأنهارُ ثواباً، وكما يقال: هو لك صدقةً، وهو لك هبةً"[3].

ذلك، وتبع الشَّيخَ في قَصْر (الخروج) على الحال = الدكتورُ عبدُ اللهِ التُّركيُّ في

ويسمِّي أستاذي الدكتور علي أبو المكارم هؤلاء (التراكيبَ الإسنادية) فارقاً بينها وبين (الجمل). مقومات الجملة العربية ٢٠٨.

(١) من ذلك ما تراه في: تفسير الطبري ٤٩٥/٧، ٦٧/٨ (دار المعارف).

(٢) كلُّ الثلاثة ذكرها الفراءُ في إعراب (هبة) في المثال المذكور. معاني القرآن ٢٥١/١، ٤٤٤، ٦٠/٣.
وسيأتي أنَّ الفيصلَ قصدُ المتكلِّم وعلمُ المخاطب.

(٣) تفسير الطبري ٤٩٤/٧- ٤٩٥ (دار المعارف).

حواشيه على (تفسير الطَّبريّ)، ورأيتُه علَّق عليه تعليقين:

- قال في الأوَّل: "الخروجُ: النصب على الحال"[1].
- وقال في الثاني: "يعني بالنصب على الخروج أنَّه منصوبٌ على الحالية. وانظر ما تقدم في ٣٩٩/٤، ٤٠٠، ٥٧١/٥، ٥٧٢، ٥٩٧"[2].

وما أحال عليه من كلام الطبري في (٥٧١/٥- ٥٧٢) = حديثٌ عن إعراب ﴿ ذهباً﴾ من قوله تعالى ﴿ ملْءُ الأرض ذهباً﴾، ونقلتُه آنفاً، ورأيتَ فيه أنَّ الطَّبريَّ يعربُها تفسيراً (تمييزاً).

- الدكتور عبد الله الخثران:

تحدَّث أستاذي الدكتور الخثرانُ عن (الخروج) في كتابه (مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها)، وكان كلامُه عليه في موضعين:

في الموضع الأول: ذكر العنوان التالي (القطع والخروج)، وجملةُ ما قاله تحتَه ما يأتي:

بدأ حديثَه بأنَّ الفراءَ أراد بمصطلح (القطع) شيئين:

الأول: النصب على الحال[3]، واستدلَّ بقول الفراء: "والنَّصْبُ جائزٌ في ﴿ غير﴾ التي في قوله تعالى ﴿ غيرِ المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] تجعلُه قطعاً من ﴿ عليهم﴾"[4]، وقوله: "وإنْ شئتَ نصبتَ ﴿ هدًى﴾ التي في قوله تعالى ﴿ ذلك الكتابُ لا ريب فيه هُدًى للمتَّقين﴾ [البقرة: ٢] على القطع من الهاء التي في ﴿ فيه﴾"[5].

---

(١) تفسير الطبري ٥٩٧/٥ح٥ (التركي).

(٢) تفسير الطبري ٢٣٦/٦ح٤ (التركي).

(٣) ليس الدكتور الخثران بديع هذا التفسير ولا منفرداً به. انظر: معاني القرآن للفراء ٧/١ح٥، ١٢ح٢، أبو زكريا الفراء ٤٥٢، مسائل نحوية وصرفية بين الفراء ومعاصريه ٤٢.

(٤) معاني القرآن ٧/١، وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٧- ٥٨.

(٥) معاني القرآن ١٢/١، وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٨.

ثم ذكر أنَّ الفرّاءَ عبَّرَ بالحال بدل القطع، وقال: "ولكن الكثير عنده إذا أراد الحال أن يُعبِّر بالقطع، وتعبيرُه بالحالِ قليلٌ جدّاً، ومن ذلك ما وجَّهَ به قولَه تعالى ﴿ فإنْ خِفْتُم فرجالاً أو رُكْباناً﴾ [البقرة: ٢٣٩] ؛ قال: فنُصبا ؛ لأنَّهما حالانِ للفعل..."[١]

ثم قال: "ويبدو أنَّ الكوفيّين كانوا منذ وقتٍ مبكِّرٍ متردِّدين بين مصطلحي القطع والحال، ويظهر أنَّ مصطلح الحال قد كُتب له السِّيادة شيئاً فشيئاً في دوائر الدرس النحوي الكوفي..."[٢]

والثاني: النصبُ بفعلٍ محذوفٍ، ونقَلَ قولَ الفراء: " ومَنْ قال ﴿ مطوياتٍ﴾ [٣] يعني التي في قوله تعالى ﴿ والسَّمواتُ مطوياتٌ بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧] رفع ﴿ السَّمواتُ﴾ بالباء التي في ﴿ بيمينه﴾ كأنَّه قال: والسَّمواتُ في يمينه، وينصب (المطويات) على الحال أو القطع، والحالُ أجود"[٤]، وعلَّق بقوله: "ويريدُ بالقطع هنا أنَّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ[٥] تقديرُه: أعني السَّموات [كذا، ولعلّه أراد: أعني مطويّاتٍ؛ فأخطأ الطابع] بدليل أنَّه أردفَ مع القطع الحالَ"[٦].

ثُمَّ أجْمَلَ قائلاً: " نخلصُ ممّا سبقَ إلى أنَّ (القطع) أعمُّ من الحال ؛ لأنَّه يشملُ (الحالَ) والمنصوبَ بفعلٍ محذوفٍ كما بيَّنّا"[٧].

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي ٥٨. وكلامُ الفراء في: معاني القرآن ١/١٤٢.

(٢) مصطلحات النحو الكوفي ٦٠.

(٣) ممّن قرأ بالنصب عيسى بن عمر والجحدري. انظر: شواذ القراءات ٤١٦، إعراب القراءات الشواذ ٢/٤١٤. الدر المصون ٩/٤٤٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

(٥) هذا – أيضاً – قولُ الأستاذ النجار في (معاني القرآن ٢/٤٢٥ح١)

(٦) مصطلحات النحو الكوفي ٥٨.

(٧) مصطلحات النحو الكوفي ٦٠.

قلتُ: ما كنتُ لأتحدَّثَ عن (القطع) هنا؛ لولا أنَّ الدكتور الخثران قرنَه بمصطلح (الخروج)، وجعل له أثراً في استعمال الفراءِ (الخروجَ) كما سيأتي، ولولا أنَّ الدكتور إبراهيم السّامرائي – فيما يأتي بَعْدُ – جعل (الخروجَ) مرادفاً لمصطلح (القطع)؛ من أجل ذينك أقولُ موجزاً:

الذي تبدّى لي من كلام الفراء في (المعاني) وما نُقِلَ عنه = أنَّه لا يريدُ بمصطلح (القطع) الحالَ ولا النَّصبَ بفعلٍ محذوفٍ، وأنَّه استعمله ثلاثةَ استعمالاتٍ:

في الأوَّلِ أراد به الوقف، إذ قال: " ومثلُه قوله ﴿ما كُنّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] كُتِبَتْ بحذف الياء، فالوجهُ فيها أن تُثْبِتَ الياء إذا وصَلْتَ وتحذفَها إذا وقفتَ، والوجهُ الآخَرُ أن تحذفَها في القطع والوصل"[(١)].

فالقطع في هذا الاستعمال مصطلحٌ صرفيٌّ وقرائيٌّ.

وفي الثاني أراد به الاستئناف، وسمّاه (محض القطع) حيثُ قال: " ألا ترى أنَّ الرجلَ يقول: قد قام عبد الله، فتقول: حقّاً؛ إذا وصلتَه، وإذا نويتَ الاستئنافَ رفعتَه وقطعتَه ممّا قبلَه، وهذه [كذا] محضُ القطع الذي تسمعه من النحويِّين"[(٢)].

فالقطعُ في هذا السّياق مصطلحٌ تفسيريٌّ خاصٌّ بالعلاقات بين الجمل، وداخلٌ فيما يسمّى (نحو النَّصِّ)، وليس وظيفةً نحويّةً.

وفي الثالث جعلَه وظيفةً نحويّةً على حيالها، تختلفُ عن وظيفة الحال، والفارقُ بينَهما عنده أنَّ الحالَ ما دلَّ على معنى جديدٍ غير دالٍّ عليه ما قبلَه من الكلام نحو: عبد الله عندك قائماً، وأراه يعني به ما يسمّى (الحال المؤسِّسة)، والقطع ما كان الذي قبلَه يدلُّ عليه نحو: زيدٌ على الفرس راكباً[(٣)]، وأراه يعني به ما يسمّى (الحال المؤكّدة)،

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٤٥- ٣٤٦. وانظر: ١/١٤٢، ٢/٦٨، ٢١٦.

(٣) من أمثلته عند الفراء ما تراه في: معاني القرآن ٢/٣٨٠، ٣/٦.

ويدخُل فيه عنده ما كان صفةً ملازمةً لصاحبها (ثابتة) معروفاً بها[1]. وسمّاه قطعاً – فيما تبدّى لي من كلامه – لأنَّ سبيلَه عنده أن يكون نعتاً، ولكنَّه قُطع عن النعت لأنه نكرةٌ وصاحبُه معرفةٌ[2].

ومِصداقُ هذا الفرقِ نصٌّ نقلَه أبو حيّان من كلام الفراء بعد أن عزا إليه إنكارَ الحالِ المؤكِّدة، والنَّصُّ بزَوْبَرِه: "وقال الفراءُ: الحالُ لابدَّ من تجدُّدِ فائدةٍ عند ذِكْرِها كقيلهم: عبدُ الله عندك قائماً؛ لأنَّه ليس في (عندك) ما يدلُّ على قيامٍ، فإن كان ما قبلَه يدلُّ عليه نحو: زيدٌ على الفرس راكباً؛ فهو منصوبٌ على القطع، وكذا لو قلتَ: جاء زيدٌ الظريفُ؛ إذا كان زيدٌ لا يُعْرَفُ إلا بالظريف، ثم سقطت منه (أل) = قيل: قام زيدٌ ظريفاً، فينتصبُ على القطع، وإذا كان يعرفُ دونَ (الظريف)، وسقطتْ منه (أل) = انتصب على الحال"[3].

وتطبيقُ هذا الفرق على ما نقلَه أستاذي الدكتور الخثران من (معاني القرآن) = يُجَلِّي الأمرَ تجليةً:

- ففي آية الفاتحة أجاز الفراءُ نصبَ (غير)، وحملَه على القطع؛ لأنَّ قوله تعالى ﴿الذين أنعمتَ عليهم﴾ = يدلُّ على أنَّهم غيرُ مغضوبٍ عليهم.
- وأجاز نصبَ (هدًى) في آية البقرة، وحملَه على القطع، لأنَّه صفةٌ ثابتةٌ ملازمةٌ للقرآن الكريم.
- وفي آية الزّمر أجاز حملَ نصب (مطويات) على الحال أو القطع، ورجَّح

(١) من أمثلته عند الفراء ما تراه في: معاني القرآن ٣٤٨/١، ٣٣٨/٢، ١٣٣/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٠٠/١، ٢٩٨/٣، ١٣٣، الأصول ٢١٦/١، البيان في شرح اللمع ٢١٩ – ٢٢٠. وللقطع توجيهاتٌ أخر تراها في: مختصر النحو لابن سعدان ٤٦، المحلى المنسوب لابن شقير (هو لابن خالويه) ٧- ٩. وترى نقد الفراء لأحدها في: شرح القصائد السبع ٢٤.

(٣) الارتشاف ١٦٠٠/٣.

الحالَ ؛ فعلى القطع تكون في (بيمينه) دلالةٌ على الطَّيِّ، وعلى الحال لا تكونُ دالةً عليه[1].

- ولم يذكر في نصب ﴿فَرِجالاً أو رُكباناً﴾ إلا الحالَ ؛ لأنَّ فيهما معنًى جديداً لا يدلُّ عليه ما قبلَهما، وليسا بثابتين.

والمعوّل عليه في تعيين القطع والحال = هو قصدُ المتكلّم وعلمُ المخاطب ؛ لذا قد يقع فيهما اختلافٌ[2].

ثُمَّ تكلَّمَ أستاذي الدكتور الخثران على مصطلح (الخروج)، فذكر أنَّ الفراءَ استعملَه استعمالين :

أحدُهما قال عنه : " كما عبَّرَ بالخروج في مقام الصِّفات المقطوعة للمدح أو للذَّمِّ"، ونقل قولَ الفراء : " والعربُ تعترضُ من صفاتِ الواحد إذا تطاولتْ بالمدح أو الذّمِّ، فيرفعونَ إذا كان الاسمُ رفعاً، وينصبون بعضَ المدح، فكأنَّهم ينوون إخراجَ المنصوب بمدحٍ مجدَّدٍ غيرِ مُتْبَعٍ لأوّلِ الكلام"[3].

وأرى الفراءَ استعمل (الإخراج) في هذا السّياق بمعناه المعجميِّ المجرَّدِ، وأراد : إخراج الصِّفة من الإتباع إلى النصب على المدح أو الذَّم[4].

والآخَرُ قال عنه : "وقد عبَّر بمصطلح (الخروج) وهو يريدُ به النَّصبَ على الحال"، وذكر أنَّ الفراءَ استعمله لثلاثة أغراض :

---

(١) يُلحظ توسّط الحال بين المبتدأ وخبره شبه الجملة، وهو جائز عند الفراء والأخفش في أحد قوليه، وممتنعٌ عند جمهور البصريين. انظر : معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨، ٣/٥٩، الارتشاف٣/١٥٩٠، أوضح المسالك ٢/٢٣٦- ٢٣٧.

(٢) من أمثلته ما تراه في : معاني القرآن ١/٣٠٩، ٢/٣٢٥، ٣/١١- ١٢

(٣) معاني القرآن ١/١٠٥، وانظر : مصطلحات النحو الكوفي ٥٩.

(٤) وبذلك صرَّح معاصرُ الفراء أبو عبيدة في : مجاز القرآن ١/٦٥، ١٤٢، ١٧١.

١- إزالة الإبهام لئلا يظنَّ أنه منصوبٌ على القطع بفعلٍ محذوف. وقد قدَّمتُ أن الفراءَ لم يستعمل القطعَ بهذا المعنى.

٢- التَّنبيه على صاحب الحال، وقال عَقيبَه: " ممّا يدلُّ على أنَّ مصطلح (الخروج) شرحٌ للنصب على الحال وليس مصطلحاً من مصطلحات الحال".

٣- التَّنبيه على العامل في الحال، واستدلَّ بقول الفراء: "وقولُه ﴿ قادرين﴾ [القيامة: ٤] نصب على الخروج من (نجمع) "[١].

ومرادُ الفراء في هذا النَّصِّ – فيما أرى – أنَّها منصوبةٌ على الخروج من الضمير المستتر في (نجمع)، وصَرَّحَ به في قوله حيثُ أعرب قولَه تعالى ﴿ لاهيةً قلوبهم﴾ [الأنبياء: ٣]: "ونصبُه – أيضاً – من إخراجه من الاسم المضمر في ﴿ يلعبون﴾"[٢]، وقولُه حيثُ أعرب قولَه تعالى ﴿ لساناً عربيّاً﴾ [الأحقاف: ١٢]: "لّما وصلتَ (الكتاب) بـ (المصدِّق) أخرجتَ (لساناً) ممّا في (مصدِّق) من الراجع من ذكره"[٣]، ويزيده بياناً قولُ المؤدب: "وقال الفراءُ: في نصب ﴿ قادرين﴾ وجهان: (أن لن نجمعَ عظامه بلى نجمعها قادرين)، فـ (قادرين) للضمير الذي في (نجمع)..."[٤].

وفيما يأتي نصوصٌ للفرّاءِ فيهنّ (الخروج) غير محتملٍ الحال:

– قال عن قوله تعالى ﴿ متاعاً بالمعروف ﴾ [البقرة: ٢٣٦]: "وإن شئت كان

(١) معاني القرآن ٢٠٨/٣ . وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٩.

(٢) معاني القرآن ١٩٨/٢.

(٣) معاني القرآن ٥٦/١.

(٤) دقائق التصريف ٤٨٣.

خارجاً من قوله ﴿ متّعوهن﴾ متاعاً ومُتْعةً"[1]، فعلى هذا يكون ﴿ متاعاً﴾ مفعولاً مطلقاً.

– وقال عن قوله تعالى ﴿ نُزُلاً من عند الله﴾ [آل عمران: ١٩٨]: " و﴿ ثواباً﴾ [آل عمران: ١٩٥] خارجان من المعنى: لهم ذلك نُزُلاً وثواباً، مفسِّراً؛ كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً"[2]، والمفسِّر هو (التمييز).

– وقال عن قوله تعالى ﴿ كَبُرت كلمة﴾ [الكهف: ٥]: "وقد رفعها بعضُهم، ولم يجعل قبلها ضميراً تكون الكلمة خارجةً من ذلك المضمر، فإذا نصبت فهي خارجةٌ من قوله ﴿ ويُنذر الّذين قالوا اتَّخذَ اللهُ ولداً﴾ أي: كَبُرت هذه كلمةً"[3]، و﴿ كلمة﴾- حينئذٍ – تفسيرٌ (تمييز).

– وقال حيثُ تكلَّم على قوله تعالى ﴿إني رأيتُ أحد عشر كوكباً﴾ [يوسف: ٥]: "فأما نصب كوكب فإنَّ خرجَ مفسِّراً للنّوع من كل عدد ليُعرفَ ما أخبرتَ عنه، وهو في الكلام بمنزلة قولك: عندي كذا وكذا درهماً؛ خرج الدرهم مفسِّراً لكذا وكذا... وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في (الدرهم) الذي يخرج مفسِّراً، فتقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم...، وإنما يخرج (الدرهم) و(الكوكب) مفسِّراً لهما جميعاً كما يخرج (الدرهم) من (عشرين) مفسِّراً لكلّها"[4].

– وقال موجِّهاً نصب ﴿ أمداً﴾ [الكهف: ١٢]: " إن شئت جعلته خرج من ﴿ أحصى﴾ مفسِّراً"[5]، والمفسِّر هو التمييز.

فهذه نصوصٌ من كلام الفراء تمنع أن يكون غرضُه من ذكر (الخروج) إزالةَ إبهامٍ أو التنبيهَ على صاحب الحال أو التنبيهَ على العامل في الحال.

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٥٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٥١.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٦٩.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٣- ٣٤.

(٥) معاني القرآن ٢/ ١٣٦.

ذلك بحثُ ما قاله أستاذي الدكتور الخثران عن (الخروج) في الموضع الأول، وكلامُه عليه في الموضع الثّاني قاله في (ملحقٍ بمصطلحات النحو الكوفي التي لم ترد في الدراسة)، ونصُّه: " النصب بالخروج من الجملة: المصدر المؤكّد للجملة"[1].

وهذا التفسير قاله الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار في تعليقهما على المجلدة الأولى من (معاني القرآن) للفراء[2].

ويُفهم من كلام أستاذي الدكتور الخثران أنَّ (الخروج من الجملة) مرادفٌ لمصطلح (المصدر المؤكّد للجملة)، وله قيمتُه.

والذي أراه أنَّ (الخروج من الجملة) ضربٌ من (الخروج)، وأنَّه مختلفٌ عن (المصدر المؤكّد للجملة)؛ إذ الأول مصطلحٌ تفسيريٌّ إجرائيٌّ، والثّاني مصطلحٌ لوظيفةٍ نحويّةٍ على حيالها.

وسترى – إن شاء الله – تفصيلَ كلٍّ أولئك حيثُ ذِكْرُ ما تبدّى لي في مفهوم (الخروج).

- الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار:

كان حديثُهما في حواشي المجلدتين الأولى والثانية من (معاني القرآن) للفراء[3]، وهو في جملته تعليقاتٌ مختصراتٌ على مواضعَ مما استعمل فيه الفراءُ (الخروج). وذكرا فيها الوظائف النحوية للكلمة الخارجة، ولم يتكلّما على مفهوم (الخروج).

ولم أرهما علّقا إلا حيث كانت الكلمة الخارجة حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مصدراً مؤكّداً لمضمون الجملة[4].

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي ١٥٨ .

(٢) معاني القرآن ١/٤٥٧ح١.

(٣) اشترك الأستاذان في تحقيق المجلدة الأولى، وانفرد النجار بتحقيق المجلدة الثانية؛ لوفاة نجاتي، رحم الله الاثنين رحمةً واسعةً.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/٥٦ح١، ١٥٤ح١، ٢، ١٧١ح٦، ٣٦٥ح٦، ٤٥٧ح١، ٢/١٩٨ح٥، ٢٦٠ ح٥.

● الدكتور إبراهيم السّامرائي :

تحدث الدكتور السامرائي عن (الخروج) في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع)، وكان كلامُه عليه تحت مصطلح (القطع)، وبدأه بقوله: "عبَّرَ الكوفيون عمّا يُعرفُ بالحال بمصطلح (القطع)"، ونقل نصّاً للفراء[1].

وقد مرّ آنفاً أن الحالَ والقطع عند الفراء ليسا مترادفين.

ثم قال: "قلتُ: إن المصطلح غير واضحٍ[2] ومستقرٍّ لدى الكوفيين؛ فهذا رأسُهم الفراء يأتي إلى ما سمّاه (قطعاً) فيستعين بكلمة (خارج) أو (خروج) أو (إخراج) للدلالة على (القطع) المشار إليه."[3]

كأنه يرى أن (الخروج) مرادفٌ لمصطلح (القطع)، وقد نقلتُ قبلُ نصوصاً للفراء استعمل فيهن (الخروج) في كلامه على التفسير (التمييز)، والمصدر (المفعول المطلق)، فدلَّت على أنه لا يُريد به (القطع)، وأنَّ كلام الدكتور السامرائي مبنيٌّ على نقص استقراء.

● الدكتور أحمد مكّي الأنصاري :

ذَكَرَ (الخروجَ) مع مصطلحاتٍ ابتكرها الفراءُ وابتكر مسمّاها، وكلا الأمرين فيه نظرٌ؛ فلا الفراء مبتكرُ (الخروج)؛ إذ مرَّ بك أن الكسائي استعمله، ولا هو مبتكرُ مُسَمّاه على ما تبدّى لي فيه، وسيأتي تفصيلُه بَعْدُ إن شاء الله تعالى.

ثم فَسَّره تفسيراً سائراً – كما سترى – فقال: "الخلاف أو الصرف أو الخروج: اصطلاحاتٌ ثلاثة تلتقي عند نقطةٍ واحدةٍ وهي مخالفة اللفظ لِما قبله مطلقَ مخالفةٍ، وميدانُها الأفعالُ والأسماء على السّواء، وقد فتحتْ بابَ التيسير على مصراعيه كما

---

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣٠.

(٢) لا شك عندي أن المصطلح الكوفي واضحٌ عند أصحابه.

(٣) المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣١.

سبقَ به البيان[1]، غير أنني أضيفُ نصّاً جديداً يتعلّقُ بمصطلح (الخروج) وقفتُ عليه في (معاني القرآن) ؛ يقول أبو زكريا الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ۞ بلى قادرينَ على أن نسَوّيَ بنانه﴾ : (وقولُه ﴿ قادرين﴾ نصبت على الخروج من (نجمع) كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك ؛ يريد : بل نقوى قادرين)[2]، فأنت تراه ينصب كلمة (قادرين) على (الخروج)، وهو هنا يساوي مصطلح (الخلاف) تماماً، وآيةُ ذلك أنّه وضّحه بمخالفة الجملة الثانية للجملة الأولى في النفي والإثبات، فحيثُ كانت الأولى منفيةً (لن نقوى) جعل الثانية مثبةً (بلى قادرين)، وهذا لونٌ من الخلاف الذي يستوجب النصب ؛ ومن هنا رأينا أن مصطلح (الخروج) و(الخلاف) سواءٌ، وكلاهما لا يختلف عن مصطلح (الصرف) عند الفراء"[3].

هذا قول الدكتور الأنصاري، نقلتُه كلّه ؛ لأنَّ فيه نظراً من وجوه :

١- ليس (الصرف) و(الخلاف) سواءً ؛ إذ هما مختلفان في الاعتبار الاصطلاحي[4] والدلالة ؛ فأمَّا (الصَّرف) فمنظورٌ فيه إلى الأثر (المسبَّب) ؛ إذ المراد به صَرْفُ ما بعدَ الواو والفاء وثم وأو عن الإتباع لما قبله وإعادة المعنى الأول فيه إلى النصب، ولا يكونُ هذا إلا في المفعول معه والفعل المضارع المنصوب بعد تلك الأحرف، وذكرهما الفراءُ حيثُ فَسَّرَ (الصَّرْف) تفسيراً بليغاً[5].

---

(١) الذي سبق به البيان (الخلاف) و(الصرف)، أما (الخروج) فلم يذكره إلا في هذا الموضع.

(٢) كلام الفراء في : معاني القرآن ٣/٢٠٨.

(٣) أبو زكريا الفراء ٤٥٤.

(٤) تكلّم الدكتور توفيق قريرة على (الاعتبار الاصطلاحي) كلاماً جيّداً في كتابه : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ٢٠.

(٥) معاني القرآن ١/٣٣ – ٣٤، ٣/٢٤.

وأمّا (الخلاف) فمنظورٌ فيه إلى المؤثِّر؛ إذ المراد به مخالفةُ الثاني للأول في المعنى؛ فكانت دلالتُه أوسع، وشمل – أيضاً – نَصْبَ الظَّرف المنصوب الواقع خبراً[1]، و(أَفْعَلَ) في التعجب[2]، والحال الواقعة خبراً عن المصدر[3].

٢- يفهم من كلام الدكتور الأنصاري أنَّ(الخروج) عاملٌ في ﴿قادرين﴾، ولم يبيِّن وظيفتَها النحوية: هل هي حالٌ أو شيءٌ آخر؟

٣- ذكر أن الخلاف في الآية بين الجملتين، وهذا يقتضي أن يكون أثره في المحل الإعرابي للجملة الثانية، وليس في إعراب إحدى كلماتها.

٤- لو صَحَّ أن الخلاف في النفي والإثبات يعمل النصبَ؛ لكان النصبُ كلَّ كلام العرب إلا شيئاً قليلاً، ولزم ما بعد (لا) في نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، وما بعد (لكن) في نحو: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، وما بعد (بل) في نحو: لا يقم زيدٌ بل عمرٌو... .

٥- النَّصُّ الذي نقله الدكتور الأنصاري من (معاني القرآن) للفراء = قبلَه أكثرُ من عشرين نصّاً فيها كلامٌ على (الخروج)، ولستُ أدري لِمَ تخطّاها إلى ذلك النَّصِّ، ولو وقف على واحدٍ منها لرأى فيه ما ينقضُ تفسيرَه، وقد مرَّ بعضُها حيثُ الحديثُ عن رأي الدكتور الخثران؛ لذا أكتفي هنا بنصٍّ افترض فيه الفراءُ نصبَ ﴿مبارك﴾ من قوله تعالى ﴿وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، فقال: "ولو نصبتَه على الخروج من الهاءِ في ﴿أنزلناه﴾ كان صواباً"[4].

وليس بين الهاء و(مبارك) خلافٌ صريحٌ أو محتملٌ، ولا أظنُّ الدكتور الأنصاريّ يُدخل في مصطلح (الخلاف) الخلافَ في التعريف و التنكير؛ إذ فسادُه ظاهرٌ.

---

(١) شرح السيرافي ٢/٦٥أ، التذييل ٤/٥٣.

(٢) الارتشاف ٤/٢٠٦٦.

(٣) الهمع ١/١٠٦.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٥.

ذلك، ولقي تفسيرُ الدكتور الأنصاري حظّاً لدى ثلاثة باحثين؛ أخذوا به متخطّين كلَّ النصوص التي ذكر فيها الفراءُ (الخروج) إلى النَّصِّ الذي وقف عليه الدكتور الأنصاري، والثلاثة هم:

- الدكتور عوض القوزي في (المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري)[1].
- والدكتور المختار أحمد ديره في (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء)[2].
- والدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب في (ضوابط الفكر النحوي)[3].

● الدكتور إلياس عطا الله:

قال عن (الخروج) في كتابه (معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية):

"٦٣٥- النصب على الخروج (١) = نصبُ الاسمِ بعد تمام الكلام. الكسائي: معاني القرآن: ١٢٢.

٦٣٦- النصب على الخروج (٢) = النَّصْبُ على الحال أو النَّصْبُ على المفعولية المطلقة. الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٥٤"[4].

وبادٍ أنَّ الدكتور إلياس يرى (الخروجَ) مصطلحاً مشتركاً، له ثلاثة متصوَّرات:

الأول: أخذه من قول الكسائي عن نصب (خيراً) في قوله تعالى ﴿ فآمنوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧٠]: "انتصب لخروجه من الكلام"، وقد نقلتُه أوّلَ الحديث عن (رحلة مصطلح الخروج).

وهذا النَّصُّ مفتاحٌ لولا أنّ الدكتور لم يربطه بكلام الفراء وابن سعدان والطَّبريّ.

---

(١) المصطلح النحوي ١٨٨.

(٢) دراسة في النحو الكوفي ٢٨٩- ٢٩١.

(٣) ضوابط الفكر النحوي ٢/ ١٤١- ١٤٢.

(٤) معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية ٩٣.

والثاني : الحال.

والثالث : المفعول المطلق.

كأنه يرى أن (الخروج) فيهما وظيفةٌ نحوية ، ويلزمُه عليه أن يزيد : التفسير (التمييز) ، والقطع ، والمفعول الثاني لِما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ إذ استعمل الفراءُ في كلامه عليها مصطلح (الخروج).

والذي تبدّى لي أنَّ (الخروج) مصطلحٌ تفسيريٌّ ؛ ألم تر إلى قول الفراء " و﴿ مُكَلِّبين﴾ [المائدة : ٤] نصبٌ على الحال خارجةٌ من ﴿ لكم﴾"[1] ، فذكر وظيفة الحال ، وذكر (خارجة) تفسيراً وتعليلاً.

وإلى قوله : "وقولُه ﴿ أمَداً﴾ [الكهف : ١٢] نصبٌ على جهتين : إن شئتَ جعلتَه خرج من ﴿ أحصى﴾ مفسِّراً..."[2] ، فذكر وظيفة التفسير (التمييز) وذكر (خرج) تفسيراً.

● الدكتور محمد خليل الزّروق :

كان حديثُه عن (الخروج) في تعليقاته على كتاب (الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ) ، إذ قال ابنُ سعدان : "وفي الأعراف [١٦٠] ﴿فانبجست منه اثنتا عَشْرَةَ عيناً﴾ ؛ التّمام على ﴿ عيناً﴾ ، وإنما صار الوقفُ على ﴿عيناً﴾ ؛ لأنَّها خرجتْ مفسِّرةً عن الجميع"[3] ، فعلّق الأستاذ الزّروق بقوله : "والخروجُ عندهم ما ينصب عن تمام الكلام كالحال والتمييز... ومعنى (خرجت مفسِّرةً عن الجميع) : نُصبت مبيّنةً بعد الجملة"[4].

وكلامُه مجملٌ ، وفيه نظرٌ من وجوه :

---

(١) معاني القرآن ١/٣٠٢.

(٢) معاني القرآن ٢/١٣٦.

(٣) الوقف والابتداء ١١٤.

(٤) الوقف والابتداء ١١٤ح٣.

الأول: الخروج من تمام الكلام = ضربٌ من الخروج، وليس كلَّ الخروج، وسيأتي التفصيلُ إن شاء الله تعالى.

والثاني: الحال وتفسير (تمييز) المفرد الوارد في الآية ليسا من الخروج من تمام الكلام عندهم، وإنما هما من الخروج من تمام الاسم، وسيأتي – أيضاً – تفصيلُه إن شاء الله تعالى.

والثالث: فهمَ الأستاذُ من قول ابن سعدان: "الجميع" = الجملةَ، والمرادُ – في رأيي- ﴿ اثنتا عشرة﴾، وبهذا لا يستقيم تفسيرُه: "نُصبتْ مبيِّنةً بعد الجملة".

ذلك ما قاله العلماء والباحثون المعاصرون عن (الخروج)، وتلحظُ فيه نقصَ استقراءٍ ثمرتُه نتائجُ قاصرة.

* * *

ثانياً: مدلول الخروج (قراءة أخرى):

مفتاحُ الكلام على مدلول مصطلح (الخروج) النُّصوصُ التّالية:

الأول: قولُ الكسائي موجِّهاً نصبَ ﴿ خيراً﴾ في قوله تعالى ﴿ فآمِنوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧٠]: "انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقولُه العربُ في الكلام التّامِّ نحو قولك: لتقومَنَّ خيراً لك، فإذا كان الكلامُ ناقصاً رفعوا فقالوا: إنْ تنتهِ خيرٌ لك."[1]

باديةٌ في النَّصِّ العلاقةُ بين (الخروج) والتمام، فخروج (خيراً) في الآية وقولك: لتقومَنَّ خيراً لك = أنَّه جاء بعد تمام الكلام، وتمامُه بإفادته معنًى صالحاً السّكوتُ عليه؛ لتحقُّق ركني الإسناد المقصود لذاته، وعدم خروج (خير) في قولك: إن تنته خيرٌ لك = سببُه أنَّ ما قبله كلامٌ ناقص لا يفيد معنًى صالحاً السكوت عليه؛ إذ لم يأت أحد أركان الجملة الشرطية؛ جوابُ الشرط.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤.

والثاني: قولُ الطَّبريِّ حيثُ أوّلَ قولَه تعالى ﴿ والذينَ يُتَوفَّونَ مِنْكُم ويَذَرون أزواجاً وصيّةً﴾ [البقرة: ٢٤٠]: "فإنْ قال قائلٌ: فهل يجوزُ نصبُ (الوصية) [على معنى]: لهنّ وصيةً؟ قيل: لا؛ لأنَّ ذلك إنما يكون جائزاً لو تقدَّمَ (الوصية) من الكلام ما يصلح أن تكون (الوصية) خارجةً منه، فأمّا ولم يتقدَّمْه ما يحسنُ أن تكون منصوبةً بخروجها منه = فغيرُ جائزٍ نصبُها بذلك المعنى"[(١)].

فتراه مَنَعَ أن تكون ﴿ وصية﴾ خارجةً ممّا قبلَها منصوبةً على تفسير (تمييز) النسبة (الإسناد)[(٢)]؛ لأن الإسناد المقصود لذاته لم يتمَّ قبلها؛ إذْ قولَه﴿ والذين يُتَوفَّون منكم ويذرون أزواجاً﴾ مسندٌ إليه (مبتدأ)، ولّما يذكرِ المسند (الخبر).

والثالث: قولُ الفراء موجِّهاً قولَه تعالى ﴿ فإنْ طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً ﴾ [النساء: ٤]" وذلك أنَّ المعنى – والله أعلمُ – : فإنْ طابتْ أنْفُسُهنَّ لكم عن شيءٍ، فنُقل الفعلُ من الأنفس إليهنَّ، فخرجتْ النَّفْسُ مفسِّرةً؛ كما قالوا: أنت حسنٌ وجهاً، والفعلُ في الأصل للوجه، فلمّا حُوِّلَ إلى صاحب الوجه خرج (الوجه) مفسِّراً لموقع الفعل"[(٣)].

يريدُ أنَّ (النَّفس) كانت مسنداً إليه (فاعلاً)، فلمّا حوِّل الإسناد إلى ما أُضيفت إليه تمَّ الإسنادُ به، فخرجت هي من الإسناد جائيةً بعد تمامه منصوبةً على تفسير (تمييز) موقع الفعل (النسبة = الإسناد)[(٤)].

والرابع: قول الفراء: "وقوله﴿ ويرى الذينَ أوتوا العِلْمَ﴾ [سبأ: ٤] نصبتَ (العلم)

---

(١) تفسير الطبري ٥/٢٥٣- ٢٥٤ (دار المعارف)، وما بين القوسين زيادةٌ منّي.

(٢) راجع ما تقدَّم من كلامٍ على رأي الشيخ محمود شاكر.

(٣) معاني القرآن ١/٢٥٦.

(٤) راجع أيضاً: معاني القرآن ١/٧٩، ٢/١٦٦.

لخروجه ممّا لم نسمِّ فاعلَه"[1].

يريدُ أنَّه جاء بعد تمام الإسناد في جملة ما لم يسمَّ فاعلُه (الفعل المبني للمفعول)، وتمامُه بإنابة المفعول الأوّل.

والخامس: قولُ الفراء موجِّهاً قولَه تعالى ﴿ وهذا كتابٌ مصدِّقٌ لساناً عربيّاً﴾ [الأحقاف: ١٢]: "وأما الوجه الآخَرُ فعلى ما فسَّرتُ لك؛ لمّا وصلتَ الكتابَ بالمصدِّق أخرجتَ (لساناً) ممّا في (مصدِّق) من الراجع من ذكره"[2] يُريد أن (كتاب) تمَّ بالصِّلة (النعت)[3]، وصار في نعته ضميرٌ يعودُ عليه، فجاءت (لساناً) بعد تمامه، فنصبت على القطع من الضمير العائد عليه[4].

والسّادسُ: قولُ الفراء عن نصب (ذهباً) في قوله تعالى ﴿ مِلْءُ الأرْضِ ذهباً﴾ [آل عمران: ٩١]: "وإنّما يُنْصَبُ على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكِرَ قبلَه مثل ﴿ مِلْءُ الأرض﴾ أو ﴿ عَدْلُ ذلك﴾ [المائدة: ٩٥]، فالعَدْلُ مقدارٌ معروفٌ، و﴿ مِلْءُ الأرضِ﴾ مقدارٌ معروفٌ فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيءٍ له قدرٌ؛ كقولك: عندي قدْرُ قفيزٍ دقيقاً... فهذه مقادير معروفةٌ يخرج الذي بعدها مفسِّراً؛ لأنَّك ترى التَّفسير خارجاً من الوصف يدلُّ على جنس المقدار"[5].

يريد – فيما أرى – بخروج (ذهباً) من (ملْء الأرض) = أنَّه جاء بعد تمامه، وتمامه عنده أنه معروف المقدار، وكذا ما أشبهه من المقادير والأعداد، وسيأتي بعد تفصيلٌ إن شاء الله تعالى.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٥٢.

(٢) معاني القرآن ١/٥٥.

(٣) سمّى النكرة الموصولة (الموصوفة): النكرة الموقّتة (المخصَّصة). معاني القرآن ١/٥٥.

(٤) راجع ما تقدم من كلامٍ على القطع حيث الحديث عن رأي الدكتور عبد الله الخثران.

(٥) معاني القرآن ١/٢٢٦.

والسّابعُ: قولُ الفراء: "وأمّا قولُه ﴿ طوّافونَ عليكم﴾ [النور: ٥٨] فإنّه أيضاً مستأنفٌ...، ولو كان نصباً لكان صواباً تُخْرِجُه من (عليهم)؛ لأنها معرفةٌ و(طوّافون) نكرةٌ..."[١]

يريد أنَّ (طوَّافون) جاءت بعد الضمير في (عليهم)، وهو اسمٌ تامٌّ بالتعريف، فجاز نصبُها على القطع أو الحال[٢].

والثامن: قولُ الطّبريّ حيث تكلّم على إعراب ﴿كلالة﴾ [النساء: ١٢]: "والصّوابُ من القول في ذلك عندي أنَّ (الكلالة) منصوبٌ على الخروج من قوله (يورث)، وخبر(كان) (يورث)، و(الكلالة) وإن كانت منصوبة بالخروج من (يورث) فليست منصوبة على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام..."[٣]

فهذا النَّصُّ دليلٌ قاطعٌ على أن (الخروج) تفسيرٌ وتعليلٌ للنَّصب، وليس وظيفة نحويّةً.

إذاً، (الخروج) عند الكوفيين هو – فيما أُرجِّحُ – المجيءُ بعد التّمام، ذكروه تفسيراً لبعض أوجه النصب، وليس وظيفةً نحويةً ولا عاملاً.

ولا يعني أنَّ الكلمة الخارجة منقطعةٌ عمّا خرجت منه، بل يدلُّ على أنها متَّصلةٌ به معنًى وإعراباً؛ ألم تر أن أبا بكر بن الأنباريّ ذهب إلى أن الوقفَ على المخروج منه غيرَ حسنٍ، ونَقَدَ قولَ أبي حاتم السجستاني " الوقف على قوله ﴿ سلام﴾ [يس: ٥٨] تامٌّ" = فقال: "وهذا خطأٌ لأنَّ (القول) [يعني: قولاً] خارجٌ ممّا قَبْلَه"[٤].

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٣٠٩. وراجع ما تقدَّم من الكلام على القطع والحال حيث الحديث عن رأي الدكتور الخثران.

(٣) تفسير الطبري ٨/٥٨ (دار المعارف).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٥٥. وراجع: معاني القرآن للفراء ١/٤٥٧، ٢/٣٤٥.

وفكرةُ المجيء بعد التّمام ليستْ لأهل الكوفة خالصةً، إذ وردتْ في تحليل البصريين وأصحابهم تفسيراً لبعض أوجه النَّصْبِ كذلك، ومن أمثلتها قولُ سيبويه: " والنَّصْبُ يجوزُ كنصب: عليه مائةٌ بيضاً = بعد التّمام"(١)، وقولُ ابنِ السَّرّاج عن الحال: "منتصبٌ لشبهه بالمفعول؛ لأنَّه جيء به بعد تمام الكلام واستغناءِ الفاعل بفعله"(٢).

ولكنَّ تطبيقَها عند الفريقين مختلفٌ بعضَ الاختلاف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٤- أضرب (الخروج) وعلاقته بالوظائف النحوية:

يتبدّى من النّصوص المفاتيح وسائر كلام الكوفيين وأصحابهم على (الخروج) = أنَّه ثلاثةُ أضربٍ:

الأول: الخروج من الكلام (التامّ).

والثاني: الخروج من الإسناد.

والثّالثُ: الخروج من الاسم.

فأمّا الضّربُ الأوّلُ (الخروج من الكلام)، فجاء في كلامٍ للكسائيّ، وأراد به مجيء الاسم المنصوب بعد الكلام التّام، والكلامُ التّامُّ عنده ما أفاد فائدةً يصلح السّكوتُ عليها، إذ يقولُ موجِّهاً نصْبَ (خيراً) من قوله تعالى ﴿ فآمنوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧٠]: "انتصبَ لخروجه من الكلام. قال: وهذا تقولُه العربُ في الكلام التّامِّ نحو قولك: لتقومَنَّ خيراً لك، فإذا كان الكلامُ ناقصاً رفعوا فقالوا: إن تَنْتَهِ خيرٌ لك"(٣).

---

(١) الكتاب ١٨١/٢. و(بيضاً) عند سيبويه حالٌ؛ فيما ظهر لي من سياق كلامه في: الكتاب ١١٢/٢، وانظر: الكتاب ٨٨/٢.

(٢) الأصول ٢١٣/١. وانظر: الإيضاح العضدي ١٩٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢. وانظر: تفسير الطبري ٤١٣/٩ (دار المعارف)، الارتشاف ١٤٧٥/٣، معاني القرآن للكسائي (مجموع) ١٢٢.

فالكلامُ عنده – كما ترى – قسمان :[1]

– الكلام التّامّ ؛ وهو : المفيد فائدةً يصلح السّكوتُ عليها ، وهذا القسمُ يسّميه الفراءُ أيضاً (الكلام المكتفي)[2] ، ويسّميه الجُزوليُّ (الجملة التّامة)[3].

– الكلام النّاقص ؛ وهو ما لا يفيد تلك الفائدةَ وإن تحقّق فيه الإسنادُ الأصليّ ؛ إذ الإسنادُ فيه مقصودٌ لغيره ، وهذا القسمُ يسّميه الشّلوبين (الجملة غير التّامّة)[4] ، وكلامُ الجزولي دالٌّ عليه دلالةَ مفهوم المخالفة ، ويخصُّه أستاذي الدكتور علي أبو المكارم بمصطلح (التراكيب الإسنادية) فارقاً بينه وبين مصطلح (الجملة).[5]

من أجل ذلك كان﴿ آمنوا﴾ و(لتقومَنَّ)[6] كلاماً تامّاً ؛ لإفادتهما معنًى يصلحُ السُّكوتُ عليه.

وكان (إنْ تَنْتَهِ) كلاماً ناقصاً غيرَ مفيدٍ تلك الفائدةَ ؛ لأن جواب الشَّرط – وهو ركنٌ في الجملة الشَّرطية- لم يأتِ ، وليس تحقُّق الإسناد في فعل الشّرط بمغنٍ ؛ إذ هو إسنادٌ مقصودٌ لغيره.

ذلك ، و(الخروج) في هذا السياق لا يكون عند الكسائيِّ إلا بعد القسم الأوَّل (الكلام التّامّ) ، وغرضُه من ذِكْره التفسيرُ والتَّعليلُ للنَّصب فحسبُ. فأمّا عاملُ النَّصب والوظيفةُ النحوية لـ (خيراً) في توجيهه = فلم يعرفْهما الزّجاجُ إذ قال : "ولم يقُل...

---

(١) هذا التقسيم في : معاني القرآن للفراء ١/١٠٧ ، ٤٣١ ، مجالس ثعلب ٢/٥٢٩ ، الأصول ١/٤١ ، الخصائص ٢/٢٧٢.

(٢) معاني القرآن ١/٤٤ ، ٧٥.

(٣) المقدمة الجزولية ٤ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٢٤. ولأستاذي الدكتور علي أبو المكارم كلامٌ مفصَّلٌ على مصطلحي (الكلام) و(الجملة) في : مقومات الجملة العربية ٢١- ٣٨.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٢٥.

(٥) مقومات الجملة العربية ٢٠٨.

(٦) (لتقومَنَّ) كلامٌ تامٌ بفعل القسم المحذوف. انظر : الخصائص ٢/٢٧٣.

الكسائيُّ من أيِّ المنصوبات هو"[1]، وعرفهما ثعلبٌ إذ قال مُجْمِلاً الآراءَ: " الكسائيُّ يقول فيها: فآمنوا يكن خيراً لكم، والفرّاءُ قال: فآمنوا إيماناً خيراً لكم [يريد أنَّها مفعول مطلقٌ نابت الصفة فيه عن المصدر]،[2] والخليلُ يقول: أضمر (افْعلوا خيراً لكم) "[3].

فـ (خيراً) عند الكسائي – إذاً- خبرُ (يكن)[4] المحذوف الواقع جواباً للطلب، وهو قولُ أبي عبيدة أيضاً[5]، ونَقَدَه الفراءُ من جهة أن حذفَ (كان) هنا ليس بقياسٍ.[6]

وأرى في توجيه الكسائي هنا دلالةَ النَّصْبِ على استغناء الكلام قبله، ودلالةَ الرَّفع على عدم استغنائه.

ويبينُ من كلامه أن (جواب الطلب) عنده ليس شرطاً لتحقُّق الكلام التَّامِّ، وليس على حياله كلاماً تامّاً؛ لأنَّ الإسنادَ فيه مقصودٌ لغيره.

ويبينُ – أيضاً - أنّ (جواب الشرط) شرطٌ لتمام الكلام في الجملة الشَّرطية.

ويلحقُ بهذا الضَّرب (الخروج من الكلام) عندهم؛ فيما تبدّى لي = ما يُسمّى المصدر (المفعول المطلق) المؤكِّد لمضمون الجملة، والذي بدّاه لي أنَّني رأيتُهم يعبّرون

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢٩٥- ٢٩٦.

(٣) مجالس ثعلب ١/٣٠٧، ورأي الخليل في: الكتاب ١/٢٨٣، وانظر: شرح السيرافي ٥/٥٣، شرح الكافية ١/١/٣٩٨، الارتشاف٣/١٤٧٥.

(٤) هذا ما حقّقتُه من مذهب الكوفيين في المنصوب بعد (كان).انظر: معاني القرآن ١/٤٥، ١٨٦، مجالس ثعلب ١/٤٣، ١٦٠، أما ما اشتُهر من أنَّهم يرونه حالاً؛ فلا أجد له تفسيراً إلا أنَّ الفراء سّماه (الفعلَ) في (معاني القرآن ١/٣٦١)، و(الفعلُ) استعمله - أيضاً- في كلامه على المنصوب على الحال؛ فلعل من نسبوا إليهم ذلك الرأيَ بنوا على هذا، ولا يُبنى عليه؛ لأنَّه استعمل (الفعل) – أيضاً- في كلامه على الخبر. انظر: معاني القرآن ١/٣٦٢، ٣/٤٦.

(٥) مجاز القرآن ١/١٤٣.

(٦) معاني القرآن١/٢٩٦.

حيثُ تكلموا عليه بـ (الخروج من معنى الكلام)، ويبنون تفسيرَهم لنصبه على تمام معنى الكلام ، وليس على تمام الإسناد، ويرون العاملَ فيه ما تضمَّنَه الكلامُ قبلَه من معنى الفعل[1] .

وقبلَ نَقْلِ نصوصهم أُنبِّهُ على أمرين :

الأوّل : ذكر الإمامُ الطبريُّ أن الكوفيين مختلفون في تأويل ناصب هذا المصدر :

- فبعضُهم يرى النّاصبَ معنى الكلام قبلَه بتضُّمنه معنى فعل المصدر المنصوب، فالمصدرُ (حقّاً) في قولك : زيدٌ قائمٌ حقّاً = منصوبٌ بما في (زيدٌ قائمٌ) من معنى (أُحِقُّ).
- وبعضُهم يرى الناصبَ ما قبلَ المصدر من الكلام بنيابته عن الفعل (أقول) ؛ "لأنَّ كلَّ كلامٍ قولٌ، فأدّى المقولُ عن القول، ثم خرج ما بعده منه، كما تقول : أقولُ قولاً حقاً"[2].

والفرقُ بين القولين أنَّ الناصبَ في الأوّل معنى الكلام السّابق، وفي الثّاني لفظُ الكلام السّابق بنيابته عن الفعل (أقول) في كلِّ السّياقات، والمفعول المطلق في الأوّل مصدرٌ، وفي الثّاني صفةُ مصدرٍ نائبةٌ عنه.

ورجَّح الإمامُ الطَّبريُّ القولَ الأوّلَ[3]. وأظنُّه أخذ المذهبَ الثّاني من قول الفراء : "فأمّا (حقّاً) فإنَّه نصْبٌ من نيّة الخبر... وهو كقولك في الكلام : عبدُ الله في الدار حقّاً، إنما نُصب (الحقّ) من نيّة كلام المخبر؛ كأنَّه قال : أُخبركم خبراً حقّاً"[4].

---

(١) فأما البصريون فالناصبُ عندهم فعلٌ من لفظ المصدر، محذوفٌ وجوباً. انظر : الكتاب ١/٣٨٣- ٣٨٤، المقتضب ٣/٢٣٣، ٢٦٦، شرح السيرافي ٥/١٥٦، ١٦١، شرح الكافية ١/٣٧٦- ٣٨٣.

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٦١ (دار المعارف).

(٣) تفسير الطبري ٧/٢٦٢ (دار المعارف).

(٤) معاني القرآن ١/١٥٤.

وأرى تأويلَ الفراء هنا مقصوراً على (حقّاً) وما كان بمعناه ؛ ألم تر إلى قوله : " وقولُه ﴿ وأنْهارٌ مِن خَمْرٍ لذّةٍ للشّاربين﴾ [محمد : ١٥] = اللّذّة مخفوضةٌ... وإن شئت نصبتَها على : يتلذّذُ بها لذّةً ، كما تقول : هذا لك هبةً ، وشبهه"[١] ، فجعلَ (فيها... أنهارٌ من خمرٍ) متضمِّناً معنى (يتلذّذ).

وبالجملة الخروجُ في كلا الرأيين من الكلام الذي قبل المصدر.

والثاني : هذا المصدر رأيتُ الفراءَ مرةً يحمل نصبَه على المفعول المطلق ، ومرَّةً يحمله على تفسير (تمييز) النسبة (الإسناد) ، ومرةً على القطع ، ولبيانِ كلٍّ أولئك أقول :

من أمثلته عنده قولُهم: (هو لك هبةً) ؛ حَمَلَه على المفعول المطلق في النَّصِّ السّابق كما رأيتَ[٢] ، وحملَه على تفسير (تمييز) النِّسبة (الإسناد) حيث قال : "وقولُه ﴿ نُزُلاً من عند الله﴾ [آل عمران : ١٩٨] و﴿ ثواباً﴾ [آل عمران : ١٩٥] خارجان من المعنى : لهم ذلك نُزُلاً وثواباً ؛ مفسِّراً ، كما تقول : هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً"[٣] ، وحَمَلَه على القطع حيثُ قال : "﴿ فريضةً من الله﴾ [التوبة : ٦٠] نصبٌ على القطع ، والرفع جائزٌ لو قُرئ به ، وهو في الكلام بمنزلة قولك : هو لك هبةً وهبةٌ..."[٤] .

وكلُّ الثّلاثة محتملةٌ في تحليل الفراء وأصحابه ، والفيصلُ قصدُ المتكلِّم وعلمُ المخاطب :

- فمن حمله على المصدر (المفعول المطلق) المؤكِّد لمضمون الجملة = جعل في (هو لك) معنى (أهب) ، ورأى أنَّ الموقفَ الكلاميَّ يدلُّ على الهبة ، وكان الخروج عنده من الكلام.

---

(١) معاني القرآن ٣/٦٠.

(٢) وانظر : معاني القرآن ١/٢٥٧ ، ٢٥٨.

(٣) معاني القرآن ١/٢٥١.

(٤) معاني القرآن ١/٤٤٤.

- ومن حَمَله على تفسير النسبة (الإسناد) = لم يلحظ كلَّ أولئك، ولحظ الإبهامَ في الإسناد، وكان الخروج عنده من الضّرب الثاني (الخروج من الإسناد)، وسيأتي حديثُه بعدُ إن شاء الله تعالى.

- ومَن حَمَله على القطع كان تأويلُه عنده: هو لك موهوباً؛ على منهاج قول الفراء: "وإن شئت نصبت ﴿هدى﴾ [البقرة: ٢] على القطع من الهاء التي في (فيه)؛ كأنك قلتَ: لاشكَّ فيه هادياً"[١]، وكان الخروجُ عنده من الضَّرب الثالث (الخروج من الاسم)، وتفصيلُه آتٍ بَعْدُ إن شاء الله تعالى.

ذانك تنبيهان كان لزاماً ذِكْرُهما. فأمّا النُّصوص التي ذُكِر فيها الخروجُ تفسيراً لنصب ما يُسمّى المصدر (المفعول المطلق) المؤكّد لمضمون الجملة = فهي على النحو الآتي:

١- قال الفراءُ: "وقولُه ﴿وَعْداً عليه حقّاً﴾ [التوبة: ١١١] خارجٌ من قوله ﴿بأنَّ لهم الجنَّةَ﴾، وهو كقولك: عليَّ ألفُ دِرْهمٍ عِدّةً صحيحةً".[٢]

يريد أن (وَعْداً) جاء بعد تمام معنى الكلام، فنُصب على المصدر (المفعول المطلق) بما في ﴿بأنَّ لهم الجنةَ﴾ من معنى (وَعَدَ)[٣]، ومثْلُه نَصْبُ (عِدّة) في المثال بعد تمام الكلام بما في (عَليّ ألفُ دِرهم) من معنى (أعدُّ).

٢- قال الفراء: " وقولُه ﴿إليه مَرْجِعُكم جميعاً وَعْدَ اللهِ حقّاً﴾ [يونس: ٤] رفعتَ (المرجع) بـ (إليه)، ونصبتَ قولَه ﴿وَعْدَ الله حقّاً﴾ بخروجه منهما"[٤].

---

(١) معاني القرآن ١/١٢.

(٢) معاني القرآن ١/٤٥٣.

(٣) وراجع: تفسير الطبري ١٤/٤٩٨ (دار المعارف).

(٤) معاني القرآن ١/٤٥٧.

يريد أن (وَعْدَ الله) جاء بعد تمام معنى الكلام، فنُصب على المصدر (المفعول المطلق) بما في ﴿ إليه مرجعكم جميعاً﴾ من معنى (وَعَدَ)، وفَصَّلَ الطَّبريُّ كلامَ الفراء حيثُ قال: "فأخرجَ (وَعْدَ الله) مصدراً من قوله ﴿ إليه مَرْجِعُكم﴾؛ لأنَّ فيه معنى (الوعد)، ومعناه: يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وَعْداً حقّاً؛ فلذلك نصب ﴿ وَعْدَ اللهِ حقّاً﴾"[1].

٣- قال الفراءُ: "وقولُه ﴿ سلامٌ قولاً﴾ [يس: ٥٨]... فمن رفع قال: ذلك لهم سلامٌ قولاً؛ أي: لهم ما يدَّعونَ مسلَّمٌ خالصٌ، أي: هو لهم خالصٌ؛ يجعله خبراً لقوله ﴿ لهم ما يدَّعون﴾ = خالصٌ، ورُفع على الاستئناف يريد: ذلك لهم سلامٌ. ونصْبُ (القول) إن شئت على أن يخرج من (السلام) كأنك قلت: قاله قولاً، وإن شئت جعلتَه نصباً من قوله ﴿ لهم ما يدَّعون﴾ = ﴿ قولاً﴾ كقولك: عِدَةً من الله"[2].

يريد أن (قولاً) فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مصدراً مؤكّداً لمعنى قوله(سلامٌ)، و(سلامٌ) كلامٌ تامٌّ بالمبتدأ المحذوف، والناصبُ ما في الكلام المؤكّد من معنى الفعل (قال)؛ فذلك قوله: "إن شئتَ على أن يخرج من (السلام)، كأنك قلت: قاله قولاً، وأراد بخروجه منه أنَّه جاء بعد تمامه كلاماً.

والآخر: أن يكون مصدراً مؤكّداً لمعنى قوله ﴿ لهم ما يدَّعون﴾، خارجاً منه[3]؛

---

(١) تفسير الطبري ١٥/ ٢٠ (دار المعارف).

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٨٠- ٣٨١، وصدر عنه الطبري في (تفسيره ٢٣/ ٢١ دار الفكر) وابنُ الأنباري في (إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٥٥)، وصدر عن ابن الأنباري القرطبيُّ في (تفسيره ١٥/ ٤٦)

(٣) لم يذكر الفراء (الخروج) في هذا الوجه، وهو على منهاج تحليله، وذكره ابن الأنباري في (إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٥٥)، وهو صادرٌ عن الفراء.

أي: جائياً بعد تمامه كلاماً، والناصب ما في الكلام المؤكَّد من معنى (وعد)، و(قولاً) في هذا الوجه بمعنى (الوعد)[1].

ذلك، وقوله: "يجعله خبراً لقوله ﴿لهم ما يدعون﴾" = أراد به أن (سلامٌ) خبرٌ لاسم الإشارة المحذوف العائد إلى هذا القول، ولم يرد – فيما تبدّى لي من كلامه؛ إن لم يسقط منه شيءٌ – أنَّ (ما يدَّعونِ) مبتدأٌ خبره (سلام)، وذهب الطبريُّ وابنُ الأنباريّ إلى أنَّه أراد ذلك، فذكرا أنّ في رفع (سلام) وجهين:

الأوّل: الاستئناف على تقدير: ذلك لهم سلامٌ، والثاني: أن يكونَ خبراً لقوله ﴿ما يدَّعون﴾[2].

ورجَّح الطَّبريُّ تفسيرَ محمدِ بن كعبٍ القرظيِّ (سلامٌ) بتسليم اللهِ – عزَّ وجلَّ – على أهل الجنّة، وبنى عليه الإعرابَ، فذهبَ إلى أنَّ (سلامٌ) ترجمةٌ (عطف بيان)[3] لقوله ﴿ما يدَّعونَ﴾، وقال: "فهذا الذي قاله محمَّدُ بنُ كعبٍ ينبئُ عن أنَّ (سلامٌ) بيانٌ عن قوله ﴿ما يدَّعون﴾، وأنَّ (القولَ) خارجٌ من (السّلام)."[4]

وعلى هذا التّوجيه يكونُ (قولاً) مؤكِّداً لعامله الذي على غير لفظه، وخروجُه ليس من هذا الضّرب (الخروج من الكلام)؛ لأنَّ (سلامٌ) حينئذٍ ليس كلاماً تامّاً على حياله، وسيأتي الكلامُ عليه في الضَّرب الثَّاني؛ إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٥٥.

(٢) تفسير الطبريّ ٢٣/٢١ (دار الفكر)، إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٥٥.

وفي (سلامٌ) أوجه أخرى. انظر: إعراب القرآن ٣/٤٠٢، البيان ٢/٣٠١، التبيان ٢/١٠٨٥.

(٣) (الترجمة) يطلقه الكوفيون على البدل وعطف البيان، ورجَّحتُ هنا أنَّ المراد عطف البيان لقوله: "(سلامٌ) بيانٌ عن قوله (ما يدَّعون)"، وأخذ الزّجاج بهذا التفسير وأعرب (سلام) بدلاً. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٩٢.

(٤) تفسير الطبري ٢٣/٢١- ٢٢ (دار الفكر).

٤- قال أبو عبيدة: "﴿ نصيباً مفروضاً﴾ [النساء: ٨] نصبٌ على الخروج من الوصف"(١).

أراد – فيما أرجِّحُ – أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ لقوله عزَّ وجلَّ ﴿ للرِّجالِ نصيبٌ ممّا ترك الوالدانِ والأقربونَ...﴾ الآية(٢)، وهذا ما ذهب إليه الأخفشُ(٣)، والفراءُ حيثُ قال: "وإنّما نَصَبَ (النصيب المفروض) وهو نعتٌ للنكرة؛ لأنَّه أخرجه مخرج المصدر، ولو كان اسماً صحيحاً(٤) لم يُنصب، ولكنَّه بمنزلة قولك: لك عليَّ حقٌّ حقّاً، ولا تقولُ: لك عليَّ حقٌّ درهماً..."(٥). فإنْ صَحَّ ما رجَّحتُه فالمراد بالخروج من الوصف = المجيءُ بعد تمام الكلام(٦)، والله أعلمُ.

٥- قال الطَّبريُّ: " وقال بعضُ نحويِّي الكوفة في قوله ﴿ وما كانَ لنَفْسٍ أنْ تموتَ إلا بإذْنِ اللهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥] معناه: كتب اللهُ آجالَ النُّفوسِ، ثم قيل: ﴿ كتاباً مؤجّلاً﴾، فأخرج قولَه ﴿ كتاباً مؤجّلاً﴾ نَصْباً من المعنى الذي في الكلام؛ إذ كان قولُه ﴿ وما كان لنفْسٍ أنْ تموتَ إلا بإذْنِ اللهِ﴾ = قد أدّى عن معنى (كَتَبَ) "(٧).

يريدُ أنَّ (كتاباً) مصدرٌ مؤكِّدٌ للكلام قبله، جاء بعد تمام معناه (خرج منه)، فنُصب

---

(١) مجاز القرآن ١/١١٨.

(٢) في نصب (نصيباً مفروضاً) أوجُهٌ تفصيلُها في: كشف المشكلات ١/٢٩٠- ٢٩١، التبيان ١/٣٣٢، البحر ٣/٥٢٥.

(٣) في: معاني القرآن ١/٢٢٧.

(٤) يريد بالاسم الصحيح – فيما يبدو – اسمَ الذات.

(٥) معاني القرآن ١/٢٥٧، ونقله الطَّبريُّ في: تفسيره ٧/٥٩٩ (دار المعارف).

(٦) سيأتي (الخروج من الوصف) في كلام الكسائي على (المفعول به) وكلام الفراء على (تفسير الأعداد والمقادير) وكلام المؤدب على (المفعول المطلق)، ورجَّحتُ هنالك أنهما أرادا (الخروج من الإسناد).

(٧) تفسير الطبري ٧/٢٦١ (دار المعارف).

بما فيه من معنى الفعل (كَتَبَ).

٦- قال الطَّبريُّ: "ونَصْبُ قوله ﴿ فريضةً﴾ [النساء: ١١] = على المصدر من قوله ﴿يوصيكم اللهُ في أولادكم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ = ﴿ فريضةً﴾ ؛ فأخرج (فريضةً) من معنى الكلام..."[(١)]. يريدُ أنَّ (فريضةً) مصدرٌ مؤكِّدٌ للكلام قبلَه، جاء بعد تمام معناه (أُخرج منه)، فنُصب بما في الكلام المؤكَّد من معنى الفعل (فرضَ).

فبان بكلِّ أولئك النصوص أن (الخروج) تفسيرٌ للنصب، وأن المصدر (المفعول المطلق) المؤكد هو الوظيفة النحوية للكلمة الخارجة. ورأيتُ السّمين الحلبي يقولُ: "قولُه ﴿ وصيةً﴾ [النساء: ١٢] في نصبها أربعة أوجه: أحدها أنها مصدرٌ مؤكِّدٌ... الثاني: أنها مصدرٌ في موضع الحال... والثالث: أنها منصوبةٌ على الخروج..."[(٢)]، فأفْهَم سياقُ كلامه أنَّ (الخروج) وظيفةٌ نحويَّةٌ على حيالها، وهو شيءٌ ينقضه ما تقدَّم من كلامهم وما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ذلك حديثُ الضَّرب الأوّل، وأما الضَّربُ الثّاني (الخروج من الإسناد)؛ فلم يعبِّروا عنه بهذا اللَّفظ، ولكنَّ سياقَ كلامهم يوحي به كما سترى، فاستظهرتُه منه. وستأتي في كلام الكسائي على(المفعول به) وكلام الفراء على (تفسير الأعداد والمقادير) وكلام المؤدِّب على (المفعول المطلق) = عبارةُ (الخروج من الوصف)، وسترى ثَمَّ رُجحانَ أنَّهم قصدوا بها (الخروج من الإسناد).

والمرادُ بهذا الضَّرب مجيءُ الاسم بعد تمام الإسناد بأنواعه: الأصليّ وغير الأصليّ[(٣)]، والمقصود لذاته والمقصود لغيره، ولا نَظَرَ فيه إلى تمام معنى الكلام، وبهذا يفترق عن الضَّرب الأول.

---

(١) تفسير الطبري ٨/ ٥٠ (دار المعارف)

(٢) الدر المصون ٣/ ٦١٣.

(٣) الإسناد الأصليّ هو إسناد الخبر إلى المبتدأ، والفعل إلى الفاعل أو نائبه، والإسناد غيرُ الأصليّ هو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والاسم المنسوب وشبه الجملة = إلى ما رُفع بهنَّ. انظر: شرح الكافية ١/ ١/ ١٨، مقومات الجملة العربية ٢٦.

وذا الخروجُ قريبٌ – فيما أرى – من مصطلح (الفَضْلة)[1] الذي ذكره المبرّدُ البصريُّ مريداً به ما فَضَلَ عن الإسناد حيثُ قال: "فإنْ جعلتَ (قائماً) [في: زيدٌ في الدار قائمٌ] هو الخبر رفعتَه، وكان قولُك (في الدار) فَضْلةً مستغنًى عنه"[2]، ثم شاع بعدَه تفسيراً لنصب ما جاء بعد تمام الإسناد، وفَضْلاً في حدِّه[3].

وذِكْرُ الكوفيين وأصحابهم هذا الضَّربَ – فيما وقفتُ عليه واستظهرتُه - كان في حديثهم عن المفعول به ، المفعول الثّاني لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، وتفسير (تمييز) النِّسبة (الإسناد)، والمفعول المطلق غير المؤكِّد لمضمون الجملة؛ الأوّلُ والثّاني الثالث على وجهٍ قريبٍ من التَّحقيق، والرابع على وجه الاحتمال. وتفصيلُ ما قالوه على النحو الآتي:

١- المفعول به:

فسَّر الكسائي - فيما نقله السّيوطيُّ - رفع الفاعل بـ" كونه داخلاً في الوصف ونصب المفعول بخروجه "[4] ، وأراه أراد بالوصف (الإسناد)، وبدخول الفاعل أنه أحد ركنية، وبخروج المفعول به من مجيئَه بعد تمامه .

٢- المفعول الثّاني لِما لم يُسَمَّ فاعلُه:

قال الفرّاءُ: "وقولُه﴿ ويرى الَّذينَ أوتوا العِلْمَ﴾ [سبأ: ٦] نصبتَ (العِلْمَ) لخروجه ممّا لم نُسمِّ فاعلَه"[5].

يعني بخروجه أنَّه جاء بعد تمام الإسناد بإنابة المفعول الأول عن الفاعل، وإسنادِ

---

(١) استعمل الفراءُ (الفَضْل من الكلام) مريداً به ما يسمَّى في باب ظنَّ (الإلغاء). انظر: معاني القرآن ٢/ ٨٤، واستعمله – أيضاً – مريداً به ما يكون سقوطه غير مغيِّرٍ المعنى. انظر معاني القرآن ١/ ٤٧٤، ٢/ ٣٠٣.

(٢) المقتضب ٤/ ٣٠٠، وانظر: علل النحو ٢٦٩، اللمع ١٣١، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٢.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٦٤، ١٧٤، ١٨٥، شرح الحدود النحوية ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٦.

(٤) الهمع ١/ ١٥٩ .

(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٥٢.

الفعل إليه، وهو – كما ترى – تعليلٌ للنَّصب.

ومقتضى هذا القول أنَّ المفعولَ به في كلِّ صوره خارجٌ ذلك الخروجَ؛ لأنَّه جاءٍ بعد تمام الإسناد.

وتعليلُ نصب المفعول به بمجيئه بعد تمام الإسناد يوحي به قولُ المبرّد البصريِّ عن نائب الفاعل: "وإنّما كان رفْعَاً وحدُّ المفعول أن يكون نصباً = لأنَّك حذفتَ الفاعلَ، ولابُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ... فقد صار الفعلُ والفاعلُ بمنزلة شيءٍ واحدٍ؛ إذ كان لا يستغني كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه؛ كالابتداء والخبر، والفعلُ قد يقع مستغنياً عن المفعول... فلمّا لم يكن للفعل من الفاعلِ بدٌّ، وكنتَ ههنا حذفتَه = أقمتَ المفعولَ مُقامَه؛ ليصحَّ الفعلُ بما قامَ مقامَ فاعلِه، فإنْ جئتَ بمفعولٍ آخَرَ بعدَ هذا المفعول الذي قامَ مَقامَ الفاعلِ فهو منصوبٌ"[1].

فترى في كلامه مقالةَ (استغناء الفعل عن المفعول)، وهي تؤدّي معنى: المجيء بعد تمام الإسناد.

وصرَّح بتلك العلّة ابنُ السَّرَّاج وتلميذُه أبو عليٍّ الفارسيُّ صاحبا البصريين؛ وعبّرا عنها بـ (تمام الكلام)[2]، وهي عبارةٌ سائرةٌ في آثار الخالفين[3]، وأظُنُّهما أرادا بـ (الكلام) هنا = الإسنادَ، ويشعرُ بهذا قولُ ابن السراج: " لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله"[4]. ولم يريدا به ما تحقّقت فيه الفائدةُ التّامّةُ، وإن كان أبو عليٍّ في مُفتتح (الإيضاح) قَيَّد الكلامَ بالإفادة[5]؛ إذ لا يعزبُ عنهما أنَّ (المفعولَ به) قد يُنصب قبل تمام الفائدة في جملة الصلة كما في قوله تعالى ﴿ والذين يُتَوَفّون منكم ويذرون أزواجاً...﴾ [البقرة: ٢٤٠] ونحوها ممّا الإسنادُ فيه مقصودٌ لغيره، وهو ما خصَّه أستاذي الدكتور

---

(١) المقتضب ٤/٥٠.

(٢) الأصول ١/٢١٣، الإيضاح العضدي ١٩٣.

(٣) سيأتي ذِكْرها حيث الحديث عن تمييز النسبة (الإسناد) إن شاء الله تعالى.

(٤) الأصول ١/٢١٣.

(٥) الإيضاح العضدي ٥٥.

علي أبو المكارم بمصطلح (التركيب الإسنادي) فارقاً بينه وبين مصطلح (الجملة)[1].

وجملةُ القولِ أنَّ إطلاقَهم مصطلح (الكلام) هنا حقيقةٌ عند من اشترطوا للكلام الإسناد ولم يشترطوا الإفادة التامّة، وتجوُّزُ تغليبٍ عند من اشترطوا تحقُّقَ الفائدة التامة[2]؛ كأنَّهم نظروا إلى صلاحيته للاستقلال والإفادة.

٣- تفسير (تمييز) النسبة (الإسناد):

ذكروا (الخروج) في كلامهم على صورتين له؛ التفسير (التمييز) المحوّل، والمصدر المفسِّر للإسناد، وفيما يأتي تفصيلٌ:

الصورة الأولى: التفسير (التّمييز) المحوَّل:

مقالةُ (التّحويل) قالها الفراءُ في تحليله لأمثلة هذا التفسير (التَّمييز)، وسمّاه في موضعٍ (تفسير موقع الفعل)، ولا أراه أراد بموقع الفعل إلاّ ما أُسند إليه الفعل.

وذكَرَ (الخروجَ) في حديثه عنه – على وجه التّحقيق – مرتين:

إحداهما في قوله: "وقولُه ﴿فإنْ طِبْنَ لكُم عن شيءٍ منه نَفْساً﴾ [النساء: ٤] ولم يقُلْ: طِبْنَ[3]، وذلك أنَّ المعنى – واللهُ أعلم – : فإنْ طابتْ أنْفُسُهنَّ لكم عن شيءٍ، فنُقل الفعلُ من الأنفس إليهنَّ، فخرجت النَّفْسُ مفسِّرةً، كما قالوا: أنت حسنٌ وجهاً، والفعلُ في الأصل للوجه، فلمّا حُوِّل إلى صاحب الوجه خرج الوجهُ مفسِّراً لموقع الفعل...[4]، ومثْلُه: ضاق به ذراعي، ثم تحوِّلُ الفعلَ من الذِّراع إليك..."[5].

---

(١) مقومات الجملة العربية ٢٠٨

(٢) الكلام على مصطلح (الكلام) في: الخصائص ١/١٧- ٣٢، التبصرة ١/٧٥، التبيين ١١٣- ١٢٠، الغرة المخفية ١/٦٧، التذييل ١/٢٣- ٤٣، شرح الحدود النحوية ٢٣٥.

وعرض أستاذي الدكتور علي أبو المكارم و الدكتور عبد الرحمن الحميدي آراء العلماء في (الكلام) عرضاً مفصَّلاً. انظر: مقومات الجملة العربية ٢١- ٣٨، شرح الإيضاح للعكبري ١/ ٢٩ح١.

(٣) أي: من دون (نفساً). قاله محقّقا (معاني القرآن) رحمهما الله تعالى. وسترى قيمةَ هذه العبارة بعدُ.

(٤) أجاز المبرد في (وجهاً) وجهاً آخر؛ النصب على التشبيه بالمفعول به. المقتضب ٤/١٦١- ١٦٢، وانظر: الأصول ١/٣٢٤.وفي رأيي أن هذا تفسيرٌ للنصب، ولا يصلح أن يكون معنًى نحويّاً دالاً على وظيفة الكلمة في الجملة.

(٥) معاني القرآن ١/٢٥٦.

وقال مثلَ قوله في هذا الموضع الطَّبريُّ[1].

والأخْرى في قوله: "ونَصْبُك (المعيشة) في قوله تعالى ﴿ وكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قرْيةٍ بَطِرَتْ معيشتَها﴾ [القصص: ٥٨] من جهة قوله ﴿ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَه﴾ [البقرة: ١٣٠]؛ إنما المعنى – والله أعلم – : أبطرتْها معيشتُها... فذُكرت (المعيشةَ) لأنَّ الفعلَ كان لها في الأصل، فحُوِّلَ إلى ما أُضيفتْ إليه، وكأنَّ نصبَه كنصب قوله ﴿ فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفْساً﴾؛ ألا ترى أنَّ الطِّيبَ كان للنَّفس، فلمّا حوَّلتَه إلى صاحب النَّفْس خرجت النَّفْسُ منصوبةً؛ لتُفَسِّرَ معنى الطِّيب..."[2].

يريدُ أنَّ (نَفْساً) و(معيشتَها) و(نفسَه)[3] و(وجْهاً) ونحوَهنَّ لّما حُوِّلَ الإسنادُ إلى أصحابهنَّ، وكانَ لهنَّ في الأصل = جئنَ بعد تمامه – وهذا خروجهنَّ – ونُصبْنَ على تفسير (تمييز) نسبة (إسناد) الفعل وشبهه إلى الفاعل.[4]

وبيَّنَ تحويلَ الإسناد أبلغَ بيانٍ حيثُ قال عن قولهم (ضِقْتُ به ذرْعاً): " فالفعلُ للذّرع؛ لأنَّك تقولُ: ضاقت ذرعي به، فلمّا جعلتَ (الضّيق) مسنداً إليك، فقلتَ: ضقتُ = جاء (الذّرع) مفسِّراً لأنَّ الضّيقَ فيه..."[5].

وترى في قوله أوّلَ النَّصِّ الأوّلِ: "ولم يَقُلْ: طِبْنَ" = برهاناً على أنَّ (طِبْنَ) في هذا

---

(١) تفسير الطّبريّ ٧/٥٥٧- ٥٥٨ (دار المعارف)

(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٨.

(٣) أجاز الكوفيون وقوع المعرفة تمييزاً، وهي عندهم في تأويل نكرة. انظر: معاني القرآن ١/٧٩.
وأباه البصريون، ولهم في نصب (معيشتها) ونحوه توجيهاتٌ. انظر: الكتاب ١/٤٤، معاني القرآن للأخفش ١/١٤٨- ١٤٩، الأصول ١/٢٢٣، شرح التسهيل ٢/٣٨٥- ٣٨٨، شرح الكافية ١/٢/٧١٣- ٧١٤، الارتشاف ٤/ ١٦٣٣.

(٤) لم أر الفراء ذكر المحوّل عن المفعول، وفيه خلافٌ، انظر: الارتشاف٤/١٦٢٣.

(٥) معاني القرآن ١/٧٩، وانظر: ٢/١٦٦.

السّياق ليس كلاماً تامّاً، وإن تمَّ إسنادُه[1]، وهذا يدلُّك على أنَّ الخروج عنده هنا من الإسناد، وليس من الكلام.

ويصدِّقُه أنَّه جعل (وجهًا) في قولك: (أنت حسنٌ وجهاً) = تفسيراً (تمييزاً) خارجاً من الإسناد في (حَسَنٍ)، أجمله في النَّصِّ الأوَّل، وجلاه في قوله: "وكذلك (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً) إنّما كان معناه: حَسَنٍ وَجْهُه[2]، فحوّلتَ فعلَ الوجه إلى الرجل؛ فصار الوجهُ مفسِّراً"[3]، وإسناد الصفة المشبهة إلى الضمير لا يكُونَ كلاماً؛ لأنَّه غيرُ أصليٍّ ومقصودٌ لغيره.

ومن التَّفسير (التمييز) المحوّل فيه الإسنادُ عنده – فيما أرى – الواقعُ بعد اسم التَّفضيل، وفي كلامه عليه إجمالٌ وتفصيلٌ:

فالإجمالُ حيثُ قال ذاكراً في تحليله (الخروج): "وقولُه ﴿أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] (الأَمَدُ) يكونُ نصبُه على جهتينِ: إن شئتَ جعلتَه خرج من (أحْصى) مفسِّراً، كما تقولُ: أيُّ الحزبينِ أصوبُ قولاً..."[4].

فهذا قولٌ مجملٌ، لو بُني على ظاهره لكان هذا التَّفسير (التّمييز) في مذهب الفراء من تفسير (تمييز) المفرد[5]، وكان خروجُه من الضّرب الثّاني (الخروج من الاسم)، ولكنَّ المجملَ ينجلي بالتَّفصيل الذي ذكره قبلُ حيثُ قال: "كقولك: ضِقتُ به ذَرْعاً... فالفعلُ للذّرع؛ لأنَّك تقولُ: ضاق ذرعي به، فلمّا جعلتَ (الضّيق) مسنداً إليك، فقلت: ضقتُ = جاء (الذّرع) مفسِّراً لأنَّ الضيقَ فيه؛ كما تقولُ: هو أوسعكم داراً؛

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٩، المقتصد ٢/٦٩٦.

(٢) ضبطه الأستاذ النجار على النحو الآتي: (حَسُنَ وَجْهُه). ولعل الأقرب ما أثبتُّه.

(٣) معاني القرآن ٢/١٦٦. وانظر: شرح الكافية ١/٢/٧٠٤.

(٤) معاني القرآن ٢/١٣٦. ونَقْدُ جعل (أمداً) تمييزاً في: الملخص في ضبط قوانين العربية ٣٩٦.

(٥) هذا مذهب الفارسيّ وابن خروف في: التعليقة ١/٣١٦، شرح الجمل ٢/٩٩٩.

دخلت (الدار) لتدلَّ على أنَّ السَّعةَ فيها لا في الرَّجُل، وكذلك قولُهم: قد وجعتَ بطنَك..."[1].

فبانَ بهذا النَّصِّ أنَّه يراه من تفسير (تمييز) النِّسبة (الإسناد) المحوّل، وأنَّ خروجَه من الإسناد.

وقولُه المجملُ "خرجَ من (أحصى)" = يحتمل وجهينِ:

أحدهما: أن يكون ذكر كلمةً وأراد الجملة (المبتدأ والخبر)، فالتحويل حينئذٍ من المبتدأ، والخروج من الإسناد في الجملة، وهو إسنادٌ أصليٌّ مقصودٌ لذاته، والأصلُ في (هو أوسعكم داراً) قبلَ التحويل: دارُه أوسع دوركم، وهذا الوجه أخذ به ابن أبي الربيع وأبوحيان وابن هشام[2].

والآخر: أن يكون أراد (من أحصى والمضمر فيه)، فالتّحويلُ حينئذٍ من الفاعل، والخروجُ من الإسناد غير الأصليّ. وهذا الوجه أخذ به الرضيُّ وعبَّر عنه بالإسناد في شبه الجملة[3].

ويعضُد هذا الاحتمال أنَّ الفراء جعل التفسير (التمييز) بعد الصفة المشبهة محوّلاً من الفاعل، ومرَّ قولُه عنه قريباً، وحديث التفسير (التمييز) بعد الصفة المشبهة واسم التفضيل طريقتُه واحدةٌ.

ويعضده – أيضاً – قولُه في موضعٍ آخر: "وإن شئتَ جعلتَ (حافظاً) في قوله تعالى ﴿فاللهُ خيرٌ حافظاً﴾ [يوسف: ٦٤] تفسيراً لأفْضَلَ [يعني: خيرٌ][4]، وهو كقولك: لك

---

(١) معاني القرآن ١/٧٩، ونحو هذا التأويل في: تفسير الطبري ٣/٩٠ (دار المعارف)، الأصول ١/٢٢٢.

(٢) الملخص ٣٩٥، الارتشاف ٤/١٦٢٣، أوضح المسالك ٢/٢٦٢.

(٣) شرح الكافية ١/٢/٧٠٤.

(٤) هذا على قراءة المحقّق النجار، ويحتمل قراءةً أخرى قويةً في نفسي، هي "تفسير الأفضل"، ويعضدها ما في آخر النّص.

أفضلُهم رجلاً، ثم تلغي الهاءَ والميم فتقول: لك أفضلُ رجلاً، وخيرٌ رجلاً، والعربُ تقولُ: لك أفضلُها كبشاً، وإنما هو تفسيرُ الأفضل"[1].

فقولُه "تفسير الأفضل" مشعرٌ بأنّه يريد اسم التفضيل والمضمر فيه.

وأرى في تقدير ضميرٍ في (لك أفضلُها كبشاً) ونحوه = إشكالاً؛ إذ لم يتقدَّم ما يعود عليه الضمير، وربما ترفعُ بعضَ الإشكال – فيما تبدّى لي – مقولةُ (الإضمار على شرط التفسير)، فيكون – حينئذٍ – على منهاج: ربّه رجلاً، ونعم رجلاً عبدُ الله، وإنّه كرامٌ قومُك[2]. والله أعلمُ.

وجماعُ القول أن (الخروج) عندهم في كلِّ أولئك السّياقات = هو المجيء بعد تمام الإسناد؛ ذكروه تفسيراً وتعليلاً لنصب تفسير (تمييز) النسبة.

وأراه قريباً في الدلالة من قول الخالفين عن هذا الضَّرب من التَّمييز: (المنتصب بعد تمام الكلام)[3]، أو (المنتصب عن[4] تمام الكلام)[5]؛ يريدون: المنتصب بسببٍ من مجيئه بعد تمام الكلام[6]، و(تمام الكلام) هنا يعنونَ به تمامَ الإسناد؛ ألم تر إلى قول عبد القاهر الجرجاني: "ونصبُه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلتَ: تفقّأ زيدٌ؛ كان الفعلُ قد أخذ فاعلَه، فلما احتجتَ إلى شيءٍ يبيِّنُ نصبتَه..."[7]، وقولِ الباقولي: "ومعنى

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤٩.

(٢) تكلّم سيبويهَ كلاماً بليغاً على هذه المقولة في: الكتاب ٢/ ١٧٥، وانظر: المقتضب ٢/ ١٤٢- ١٤٣، ٤/ ٧٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٩٩، توجيه اللمع ٢٠٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، الملخص ٣٩٥.

(٤) تكلّم الرَّضيُّ على معنى (عن) في هذا التركيب كلاماً جيداً في: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٩٣- ٦٩٤.

(٥) انظر: المقتصد ٢/ ٦٩١، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٢، شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٩٤، الارتشاف ٤/ ١٦٢١، المقاصد الشافية ٢/ ١٢٢، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٢٠.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٩٣- ٦٩٤، المقاصد الشافية ٢/ ١٢٢.

(٧) المقتصد ٢/ ٦٩١.

قولي (بعد تمام الكلام) أن يكون الفعلُ أخذ فاعلَه"[1]، وقول الرضيِّ: " أي أنَّ تمامَه سببٌ لانتصاب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل"[2].

فجعلوا التّمامَ بذكر الفاعل (المسند إليه)، وذكْرُ الفاعل به يتم الإسنادُ، وتمامُ الإسناد لا يعني في كلِّ حالٍ أنَّ الكلامَ تامٌّ.

ويؤكّدُ ذلك أن من أمثلة هذا التمييز عند كثيرٍ منهم نحو (حسنٌ وجهاً) و (أحسنُ وجهاً)، والتّمام فيهما – على منهاج تحليلهم – بالصفة المشبهة واسم التفضيل والمضمر فيهما، ولا يكونان معه كلاماً تامّاً.

والصّورةُ الثّانيةُ: المصدر المفسِّر للنِّسبة (الإسناد):

لم يذكرها البصريونَ؛ فيما أعلمُ، وأكثر أمثلتها عندهم من المصدر (المفعول المطلق) المؤكّد لمضمون الجملة[3]، ومن أمثلتها ما حمله الخليل وسيبويه على الحال؛ إذ يقول سيبويه: "وزعم الخليل – رحمه الله – أنه بمنزلة قولك: أنت الرجلُ علْماً وديناً، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً؛ أي: أنت الرجلُ في هذه الحال...فانتصب المصدرُ لأنَّه حالٌ مصيرٌ فيه"[4].

وذكرها الفراءُ، وله في بعض أمثلتها ثلاثة أوجه: التفسير (التمييز)، والمفعول المطلق، والقطع. وقد مضى الكلام على ذلك.

وذكرها الطبريُّ أيضاً، وأنت خبيرٌ بأنَّه صادرٌ عن الكوفيين والفراء خاصةً.

---

(١) شرح اللمع ٤٧١.

(٢) شرح الكافية ٦٩٤/٢/١، وانظر: شرح المفصل ٧١/٢، الفاخر ٣٥٤، تاج علوم الأدب ٧٦٥/٢.

(٣) قسم سيبويه هذا المصدر قسمين: قسماً مؤكّداً لما قبله، وسمّاه (العامّ)، وقسماً مؤكّداً لنفسه. الكتاب ٣٧٨/١- ٣٨٤، شرح الكافية ٣٨٢/١/١- ٣٨٣، وشاع هذا التقسيم عند الخالفين، فسمّوا الأوّل: المؤكّد لغيره، وسمّوا الثاني المؤكّد لنفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٤/١. وأجاز أبو حيان أن تكون هذه المصادر تمييزاً، ولكنه حمله على التمييز المحوّل. انظر: الارتشاف ١٥٧٢/٣.

وفيما يأتي تفصيلُ ما قالاه ذاكرَيْنِ فيه (الخروج):

١- قال الفراء: " وقولُه ﴿نُزُلاً مِنْ عندِ اللهِ﴾ [آل عمران: ١٩٨] و﴿ثواباً﴾ [آل عمران: ١٩٥] خارجان من المعنى: لهم ذلك نُزُلاً وثواباً، مفسِّراً، كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً"[(١)].

يريدُ – فيما أرى – أن هذه المصادر خرجتْ من الإسناد (جاءت بعد تمامه) مفسِّرةً نسبة (إسناد) الخبر إلى المبتدأ، وكأنَّه حيثُ قال: "خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلاً وثواباً" = ذهب إلى أن الإسناد المخروج منه مقدَّرٌ دلَّ عليه ما قبله، ولا أرى حاجةً إلى التقدير مع (نزلاً) خاصةً؛ إذ يتلئبُّ أن يكون خارجاً من الإسناد في قوله تعالى: ﴿لهم جنّاتٌ...﴾.

٢- قال الطَّبريُّ: "ونَصْبُ قوله ﴿فريضةً﴾ [النساء: ١١] على المصدر من قوله ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذَّكر مِثْلُ حظِّ الأنثيينِ﴾ = ﴿فريضةً﴾، فأخرج (فريضةً) من معنى الكلام...، وقد يجوز أن يكون نصبُه على الخروج من قوله ﴿فإن كان له إخوةٌ فلأمِّه السُّدُسُ﴾ = ﴿فريضةً﴾، فتكون (الفريضة) منصوبةً على الخروج من قوله ﴿فإن كان له إخوةٌ فلأمِّه السُّدُسُ﴾، كما تقولُ: هو لك هبةً، وهو لك صدقةً منّي عليك."[(٢)]

ذكر في نصب (فريضة) – كما ترى – وجهين:

الأوّلُ المقدَّم: أن يكون مصدراً مؤكِّداً لمضمون ما قبله[(٣)]، وخروجُه من الكلام.

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥١. وانظر: تفسير الطبري ٧/٤٩٤- ٤٩٥ (دار المعارف).

ويرى الزّجاج أن (ثواباً) و(نزلاً) مصدران (مفعولان مطلقان) مؤكِّدان لمضمون الجملة. انظر: معاني القرآن وإعرابه١/٥٠٠، ٥٠١.

(٢) تفسير الطبري ٨/٥٠ (دار المعارف).

(٣) ذكر هذا الوجه وحده الأخفشُ في: معاني القرآن١/٢٣١، وذهب الزجاج إلى أنَّ (فريضة) حالٌ مؤكدة. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥.

وقد مضى حديثُه.

والثّاني: أن تكون تفسيراً (تمييزاً) للنِّسبة (الإسناد) في ﴿فلأمِّه السُّدُسُ﴾، ويدلُّ على هذا أنَّه جعله نظير (هبة) في قوله: هو لك هبةً، وهي عنده تفسيرٌ (تمييزٌ)[1]، ويزيده جلاءً أنه حيث تكلَّم على قوله تعالى ﴿ وإن كان رجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُس...وصيةً من الله﴾ [النساء: ١٢]، وهي آيةٌ تشبه في تركيبها الآيةَ الحادية عشرة = قال: "وقد قال بعضُ أهل العربية[2]: ذلك [يعني: وصيةً] منصوبٌ من قوله ﴿ فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُس﴾ = ﴿ وصيةً من الله﴾، وقال: وهو مثلُ قولك: لك درهمان نفقةً إلى أهلك. قال أبو جعفر: ... فنصبُ قوله ﴿ وصيةً﴾ على المصدر من قوله ﴿ يوصيكم﴾[3] أولى من نَصْبه على التَّفسير من قوله ﴿ فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ﴾..."[4].

فهذا النَّصُّ يدلُّ على أنَّ (فريضة) في الوجه الثاني من النَّصِّ الأول تفسيرٌ (تمييزٌ) للنسبة (الإسناد) في (فلأمِّه السُّدُس)، وليست تفسيراً (تمييزاً) للجملة الشرطية بأسرها.

وفي النّص الأوَّلِ دقيقةٌ؛ إذ تراه لمّا حمل نصب (فريضة) على المصدر المؤكِّد جعل خروجها من الكلام كله ﴿ يوصيكم اللهُ في أولادكم...﴾ الآية، ولمّا حمله على التفسير (التمييز) جعل خروجها من ﴿ فلأمِّه السُّدُس﴾، وهذا يدلُّك على أنَّهما خروجان مختلفان: الأول خروجٌ من الكلام، والثاني خروجٌ من الإسناد. والله أعلمُ.

٤- المصدر (المفعول المطلق) غير المؤكد لمضمون الجملة:

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٤٩٤/٧- ٤٩٥ (دار المعارف).

(٢) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٢٥٨/١.

(٣) كان قد ذكر هذا الوجه قبيل هذا الكلام.

(٤) تفسير الطبري ٦٧/٨ (دار المعارف).

رجَّحتُ أنَّ خروجَه عند الكوفيين من هذا الضّرب (الخروج من الإسناد) ؛ لقولِ صاحبهم المؤدب : " وهو منصوبٌ بخروجه من الوصف ؛ ألا ترى أن مَنْ قال : أكلتُ أكلاً ؛ كان معناه : أكلتُ طعاماً"[1] ، وأراه أراد بالوصف هنا (الإسناد) ؛ ألم تر أنَّه جعل نصبه كنصب المفعول به ، والمفعول به عندهم – كما تقدم- خارجٌ من الإسناد ، وسيأتي (الخروج من الوصف) في كلام الفراء على تفسير الأعداد والمقادير ، وأراه أراد به الخروجَ من الإسناد أيضاً ، وإطلاق (الموصوف) على المسند إليه و(الصفة) على المسند = من ألفاظ أهل المنطق[2].

ورجَّحتُه – أيضاً – لقول الإمام الفراءِ عن قوله تعالى ﴿ متاعاً بالمعروف﴾ [البقرة : ٢٣٦] : " وإن شئتَ كان خارجاً من قوله ﴿ متِّعوهنَّ﴾ متاعاً ومتعةً"[3] ؛ إذ يريدُ – فيما أرجِّحُ – أنَّ (متاعاً) مفعول مطلق جاء بعد تمام الإسناد في ﴿ متِّعوهنَّ﴾.

ولم أر الفراء ذكر الخروج إلا مع المؤكّد لعامله ، فإن صحَّ ما رجَّحتُه فكلُّ صور المفعول المطلق داخلةٌ في هذا الضَّرب ما عدا المؤكّد لمضمون الجملة ؛ إذ تقدم أنّه خارجٌ من الكلام.

وراجحٌ عندي أنَّ الطَّبريَّ أراد نصب ﴿ كلالةً﴾ [النساء : ٥٨] على المصدر المبيِّن للنوع = حيثُ قال ذاكراً الخروج : "والصّوابُ من القول في ذلك عندي أنَّ (الكلالة) منصوبٌ على الخروج من قوله (يورَثُ) ، وخبر (كان) = يورَثُ ، و(الكلالة) وإن كانت منصوبةً بالخروج من (يورَث) فليستْ منصوبةً على الحال ، ولكن على المصدر من معنى الكلام ؛ لأن معنى الكلام : وإن كان رجلٌ يورَثُ مُتَكلِّلَه النَّسب كلالةً ، ثم ترك ذِكْرَ

---

(١) دقائق التصريف ٤٤.

(٢) راجع : مصطلحات علم المنطق ١٠٣٨ – ١٠٣٩ ، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ٦٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٥٤.

(مُتَكلِّله) اكتفاءً بدلالة قوله (يورَثُ) عليه"[1].

ذكر- كما ترى – الخروجَ من (يورث) تعليلاً للنصب، وأراد به – فيما أرى – مجيء (كلالةً) بعد تمام إسناد (يورَث) إلى نائب الفاعل.

وذكر الوظيفة النحوية للكلمة الخارجة (كلالةً)، وهي المصدر (المفعول المطلق)، ولا أراها تحتملُ من أضرب المفعول المطلق سوى المبيِّن للنوع[2].

والإسنادُ المخروجُ منه هنا يكون ملفوظاً به كما تقدَّمَ، وقد يكون مؤوَّلاً على منهاج ما قاله بعضُ النحويين في النداء[3]، ووقفتُ على المؤوَّل في قول الفراء: "فإذا كان ما قبل (العدد) مسمًّى؛ مثل المائة والألف والعشرة والخمسة كان في (العدد) وجهان: أحدهما أن تنصبه على المصدر فتقول: لك عندي عشرةٌ عدداً؛ أخرجتَ (العَدَد) من (العشرة)؛ لأنَّ في (العشرة) معنى: عُدَّتْ؛ كأنك قلت: أُحصيتْ وعُدَّتْ عدداً وعدّاً..."[4]، أراد – والله أعلمُ– أنَّ (عدداً) مفعولٌ مطلقٌ خارجٌ ممّا في (عشرة) من الإسناد المؤوّل.

ويحتملُ قولُ الطبريّ عن قوله تعالى ﴿ سلامٌ قولاً﴾ [يس: ٥٨]: "فهذا..ينبئ عن أنَّ (سلامٌ) بيانٌ [عطف بيان] عن قوله ﴿ ما يدَّعون﴾ وأنَّ (القولَ) خارجٌ من (السَّلام)"[5] = احتمالين:

– إن كان يرى تحمُّلَ المصدر للضمير[6]؛ فـ (قولاً) عنده مفعول مطلقٌ خارجٌ من (سلام) والمضمر فيه، وهو خروجٌ من إسنادٍ غير أصليٍّ.

---

(١) تفسير الطبري ٥٨/٨ (دار المعارف)

(٢) انظر: البحر المحيط ٥٤٦/٣، الدر المصون ٦٠٩/٣.

(٣) انظر: الأصول ٤١/١، المقتصد ٩٦/١، شرح الكافية ١٩/١/١، الملخص١٠٣.

(٤) معاني القرآن ١٣٥/٢.

(٥) تفسير الطبري ٢٢/٢٣ (دار الفكر).

(٦) في تحمُّل المصدر للضمير خلافٌ. انظر: الارتشاف ٢٢٥٥/٥، ٢٥٥٨

– وإن كان لا يرى تحمُّلَ المصدر للضمير؛ فالخروج عنده – فيما أرى – من الإسناد المؤوّل في (سلام)، وتأويلُه: سَلَّم، أو قال.

ولم أقف في تفسيره على ما يقضي بأحد الاحتمالين.

وأمّا الضَّرْب الثّالث (الخروجُ من الاسم) فصرَّح به الفراءُ حيثُ قال: "نصبتَ (غير) لأنها حالٌ لـ (مَنْ)، وهي خارجةٌ من الاسم الذي في (اضْطُرّ)"[1].

والمرادُ به – فيما أرى – المجيء بعد تمام الاسم، وسترى – إن شاء الله تعالى – بِمَ يتمُّ.

وغرضهُم من ذِكْرِه تفسيرُ نَصْبِ الحال والقطع وتفسير (تمييز) المفرد، وفيما يأتي تفصيلٌ:

الأول: الحال والقطع:

تقدَّم أنَّ الحال والقطع عند الفراء وظيفتان نحويتان متقاربتان لا مترادفتان، وأنَّ المعوّلَ عليه في تعيين إحداهما = قصدُ المتكلِّم وحال المخاطب.

ومن تقاربهما أنَّهما سواءٌ عنده في تفسير نصبهما بالخروج من الاسم، والمراد به – فيما أرى – مجيئهما بعد تمام الاسم، وتمامُه في هذا السياق بالتعريف أو الوصف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وبهذا يكون خلافُ الفراء للبصريين وتابعيهم في شيئين:

الأول: ما جعله الفراءُ قطعاً هو عند البصريين وتابعيهم داخلٌ في (الحال).

والثاني: فسَّر الفراءُ نَصْبَ الحال والقطع بالمجيء بعد تمام الاسم، وفسَّره البصريون وتابعوهم بالمجيء بعد تمام الكلام (الإسناد)، فأدخلوا الحال فيما يسمّى (الفضلة)[2].

وفيما يأتي ما قاله الفراءُ عن خروجهما:

---

(١) معاني القرآن ١/٣٠١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٨١، معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٩، ٢١٠، الأصول ١/٢١٣، الإيضاح العضدي ١٩٣، توجيه اللمع ٢٠٣، شرح المفصل ٢/٥٥، الملخص ٣٨٦- ٣٨٧، المقاصد الشافية ٢/٥.

١- قال الفراء: "فأمّا قولُه ﴿ وهذا كتابٌ مصدِّقٌ لساناً عربياً ﴾ [الأحقاف: ١٢] = فإن نَصْبَ (اللِّسان) على وجهين" وذكر الوجْهَ الأوّلَ؛ النَّصْبَ على التفسير (التمييز)، ثم قال: "وأمّا الوجْهُ الآخَرُ فعلى ما فسَّرتُ لك؛ لمّا وصلتَ الكتاب بالمصدِّق أخرجتَ (لساناً) ممّا في (مصدِّق) من الرّاجع من ذكره، ولو كان (اللسان) مرفوعاً لكان صواباً؛ على أنّه نعتٌ وإن طال"[(١)].

يعني أنَّ (لساناً) نُصبتْ في هذا الوجه بسببٍ من خروجها من المضمر في (مصدِّق) الراجع إلى (كتاب)، ويريد بخروجها منه – فيما أرى – أنّها جاءت بعد تمامه، وتمامُه بالتَّعريف، وصرَّح بهذا التمام حيثُ قال في موضعٍ آخر: "وكذلك ﴿ فاطرِ السموات والأرض﴾ [فاطر: ١] لو نصبته [على القطع] إذا كان قبله معرفةٌ تامّةٌ جاز ذلك"[(٢)].

ولم ينصَّ – كما ترى – على الوظيفة النحوية لـ (لساناً عربياً)، وأراها في مذهبه (قَطْعًا) لأنها صفةٌ ملازمةٌ للقرآن الكريم (ثابتة)[(٣)].

ويُرَجِّحه أنَّ الطَّبريَّ نقل كلامَه بالمعنى، فقال[(٤)]: "وقال بعضُ نحويِّي الكوفة: قولُه ﴿ لساناً عربياً﴾ من نعت الكتاب، وإنما نُصب لأنه أريد به: وهذا كتابٌ يصدِّق التوراةَ والإنجيل لساناً عربياً، فخرج (لساناً عربياً) من (يصدِّق) [كذا]؛ لأنّه فعلٌ..."[(٥)]، وقد مضى أنَّ ما كان نعتاً ونُصِبَ داخلٌ عند الفراء في (القطع).

---

(١) معاني القرآن ١/٥٥- ٥٦، وانظر: ٣/٥١، وأراد بقوله "نعتٌ وإن طال": أنّ (لساناً) نعتٌ ثانٍ لـ (كتاب).

(٢) معاني القرآن ١/٣٤٨.

(٣) راجع ما تقدم من كلامٍ على (القطع) حيث الكلامُ على رأي الدكتور عبد الله الخثران.

(٤) كان الطبري قبل هذا القول قد نقل عن البصريين ثلاثةَ أوجه في نصب (لساناً عربياً): الأول: الحال (الموطئة)، والثاني: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني)، والثالث: أن يكون مفعولاً به لـ (مصدق).

(٥) تفسير الطبري ٢٦/١٤ (دار الفكر).

٢- قال الفراء حيث أعرب قولَه تعالى ﴿ ومتِّعوهُنَّ على الموسِعِ قَدَرُه وعلى المُقْتِرِ قَدَرُه متاعاً بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٦]: "وقولُه ﴿ متاعاً بالمعروف﴾ منصوبٌ خارجاً من (القَدَر)؛ لأنَّه نكرةٌ و(القدر) معرفةٌ"(١).

يريدُ – فيما أرى – أن (متاعاً) جاء بعد تمام (قَدَرُه) بالتعريف، فنُصِب، ولم يذكر وَجْهَ نصبه، وهو – فيما أرجِّح – (القطعُ) أيضاً؛ لأن قولَه ﴿ ومتعوهنَّ على الموسع قَدَرُه...﴾ دالٌّ عليه، ويصدِّقُه قول الطبريِّ – وهو صادرٌ عن الفراء- :

"وقد يجوزُ أن يكون (متاعاً) منصوباً قطْعاً من (القَدَر)؛ لأنَّ (المتاع) نكرة، و(القَدَر) معرفةٌ"(٢).

٣- ذكر الفراءُ في نصب (قادرين) من قوله تعالى﴿ أيحسب الإنْسانُ أن لن نجمعَ عظامه بلى قادرينَ على أن نُسَوِّيَ بنانَه﴾ [القيامة: ٣-٤] = وجهين: أحدهما أن يكون مفعولاً ثانياً لفعل محذوف تقديره (احسبنا) دلّ عليه (يحسب)، ثم ذكر الآخر، فقال: "ولكنهَّ قد يكونُ فيه وجهٌ آخرُ سوى ما فسَّرتُ لك: يكون خارجاً من (نجمع)، كأنَّه في الكلام قولُ القائل: أتحسبُ أن لن أضربَك؟ بلى قادراً على قتلك، كأنَّه قال: بلى أضربك قادراً على أكثر من ضربك"(٣).

وذكر في موضعٍ آخَرَ الوجهَ الثاني وحدَه، فقال: " وقولُه ﴿ قادرين﴾ نُصبتْ على الخروج من (نجمع)، كأنَّك قُلتَ في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك؛ يريد: بلى نقوى قادرين..."(٤).

---

(١) معاني القرآن ١/١٥٤.

(٢) تفسير الطبري ٥/١٣٧ (دار المعارف).

(٣) معاني القرآن ١/١٧١.

(٤) معاني القرآن ٣/٢٠٨.

ونقله عنه الطبريُّ[1].

ومرادُ الفراءُ -فيما أرجِّحُ- أنّ (قادرين) حالٌ من المضمر في (نجمع) المقدَّر بعد (بلى)، نُصب بسببٍ من خروجه منه، أي مجيئه بعد تمامه، وتمامُه بالتعريف.

٤- قال الفراء: " وقولُه﴿ غيرَ مُتَجانفٍ لإثمٍ﴾ [المائدة: ٣] مثلُ قوله ﴿ غيرَ محلّي الصيد﴾ [المائدة: ١] ؛ يقول: غير معتمدٍ لإثم. نُصبت (غير) لأنها حالٌ لـ (مَنْ)، وهي خارجةٌ من الاسم الذي في (اضْطُرَّ) "[2].

يريد أنَّها جاءت بعد تمام المضمر في (اضْطُرَّ)، وتمامُه أنَّه معرفةٌ، وقولُه" لأنَّها حالٌ لـ (مَنْ)" توجيهٌ منظورٌ فيه إلى المعنى لا إلى الإعراب.

ونقلَ الطَّبريُّ كلامَ الفراء متصرِّفاً فيه بعضَ التصرُّف، فقال: "﴿ غيرَ مُتَجانفٍ لإثمٍ﴾ يقول: لا مُتَجانفاً لإثمٍ؛ فلذلك نصبَ (غير) لخروجها من الاسم الذي في قوله ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ وهي بمعنى (لا)، فنُصب بالمعنى الذي كان به منصوباً (المتجانف) لو جاء الكلامُ: لا متجانفاً"[3].

٥- قال الفراءُ: " وقولُه ﴿ وما علَّمتُم من الجوارح﴾ [المائدة: ٤] يعني الكلاب، و(مُكَلِّبين) نصبٌ على الحال، خارجةٌ من (لكم)، يعني بمكلِّبين: أصحاب الكلاب، يقال للواحد: مكلِّب وكلاّب..."[4].

يريد أن (مكلِّبين) حالٌ من الضَّمير في (لكم)، جائيةٌ بعد تمامه بالتّعريف. وعلى هذا التوجيه يكون تأويل الآية عنده: أحلَّ لكم في حال كونكم أصحاب كلابٍ الطَّيباتُ وصيدُ ما علَّمتم من الكلاب. وأرى فيه نظراً من وجهين:

---

(١) تفسير الطبري ١٧٦/٢٩ (دار الفكر).

(٢) معاني القرآن ٣٠١/١.

(٣) تفسير الطبري ٥٣٥/٩ (دار المعارف).

(٤) معاني القرآن ٣٠٢/١.

أحدهما: اقتضاؤه أن يكون (مكلّبين) قيداً في إحلال الطيبات، ولا ريبَ أنّه ليس مراداً.

والآخر: لو جعل صاحبَ الحال فاعل (علّمتم) لكان ذلك أدلَّ على تفسيره (الجوارح) بالكلاب؛ ألم تر إلى أنَّ الطَّبريَّ استدلَّ على ضعفِ هذا التفسير بأنَّ صاحب الحال الضميرُ في (لكم)، فقال: " فإنْ ظنَّ ظانٌّ أنَّ في قوله ﴿مكلّبين﴾ دلالةً على أن الجوارح التي ذكرت... هي الكلابُ خاصّةً = فقد ظنَّ غير الصّواب؛ وذلك أن معنى الآية: قل أُحِلَّ لكم – أيُّها النّاسُ - في حال مصيركم أصحابَ الكلاب = الطيباتُ، وصيدُ ما علّمتموه الصّيدَ من كواسب السباع والطير..."[1].

وكلا قوليهما مبنيٌّ على تفسير (مكلّبين) بأصحاب كلابٍ، ومن فسَّرها بـ (معلّمين) جعل (الجوارح) اسماً عاماً، وصاحبَ الحال فاعلَ (علّمتم).

والآيةُ من آيات الأحكام التي اختلف في تفسيرها الفقهاءُ[2].

٦- قال الفراء: " وقولُه ﴿وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥] جعلتَ (مباركاً) من نعت (الكتاب) فرفعتَه، ولو نصبتَه على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صواباً"[3].

يريد – فيما أرى- لو نصبتَ (مبارك) قطْعاً من الضمير (الهاء) في (أنزلناه) لمجيئه بعد تمامه بالتّعريف = كان صواباً[4].

٧- أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿لاهيةً قُلوبُهم﴾ [الأنبياء: ٣] وجهين: أحدهما

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٥٥١(دار المعارف).

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٤٤٤- ٤٤٥، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٤٦- ٥٤٩، تيسير البيان ٢/٧٢٣، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام ٢٨٩- ٢٩١.

(٣) معاني القرآن ١/٣٦٥.

(٤) راجع ما تقدم من الكلام على القطع حيثُ الحديث عن رأي الدكتور عبد الله الخثران.

أن تكون حالاً ثانية لفاعل (استمعوه)، والآخرُ قال عنه: "ونَصْبُه أيضاً من إخراجه من الاسم المضمر في (يلعبون): يلعبون كذلك لاهيةً قلوبُهم"[1].

يريدُ – فيما أرى – بإخراجه من الاسم المضمر في (يلعبون) = أن نصبَه بسبب من مجيئه بعد تمام الضمير بالتّعريف.

ونَصْبُ (لاهيةً قلوبهم) في هذا الوجه يحتملُ – على ما ترجَّح عندي من كلام الفراء على القطع والحال – احتمالين:

– من رأى في (يلعبون) دلالةً على لهو القلوب؛ جعل النصب على القطع.

– ومن لم ير فيه تلك الدلالة؛ كان النصب عنده على الحال.

٨- قال الفراء: "وقولُه ﴿ ولَوْ لم تَمْسَسْه نارٌ ﴾ [النور: ٣٥] انقطع الكلامُ ههنا، ثم استأنف فقال ﴿ نورٌ على نورٍ ﴾. ولو كان (نوراً على نورٍ) كان صواباً؛ تُخْرِجُه من الأسماء المضمرة من الزّجاجة والمصباح"[2].

يعني – واللهُ أعلم – أن نصبَ (نور) – لو قرئ به – جائزٌ إذا لم ترد الاستئناف، ونظرتَ إلى أنه جاء بعد تمام ضميري صاحبيه بالتعريف: ضمير الزّجاجة في (كأنّها)، وضمير المصباح في (يوقد)[3]. ووجه النصب عنده – فيما أرجِّح – القطعُ؛ لأنَّ ما قبل (نور على نور) دالٌّ على معناه[4].

---

(١) معاني القرآن ٢/١٩٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٣.

(٣) تلحظ أن العاملين مختلفان، وهذا لا يجيزه البصريون في (الحال). انظر: إعراب القرآن ٣/١٤٧.
ويرى الطبريُّ أن المقصود بقوله (نور على نور) = النار على هذا الزيت الذي كاد يضيء". تفسير الطبري ١٨/ ١٤٣ (دار الفكر).

(٤) راجع ما تقدم من كلامٍ على القطع حيثُ الحديث عن رأي الدكتور الخثران.

٩- قال الفراء: " وأمّا قولُه ﴿ طوّافون عليكم ﴾ [النور: ٥٨] فإنَّه أيضاً مستأنفٌ كقولك في الكلام: إنما هم خَدَمُكم وطَوّافون عليكم، ولو كان نصباً لكان صواباً؛ تُخْرِجُه من (عليهم) لأنَّها معرفةٌ و(طوّافون) نكرةٌ، ونصبُه كما قال: ﴿ ملعونينَ أينما ثُقفوا﴾ [الأحزاب: ٦١]؛ فنُصب لأنَّ في الآية قبلَها ذِكْرَهم معرفة و(ملعونين) نكرة"[(١)].

يعني – فيما أرى - : أنَّ نصبَ (طوّافون) – لو قرئ به – جائزٌ إذا لم ترد الاستئناف، وسببُ نصبه أنّه نكرةٌ جاء بعد تمام صاحبه الضَّمير في (عليهم)؛ وتمامُه بأنَّهُ معرفةٌ.

ولم يذكر وجهَ النصب هنا، وذكره في موضعٍ آخر حيثُ قال بعد أن أورد هذه الآية ونظائرَ لها: "فما أتاك من مِثْل هذا في الكلام نصبتَه ورفعتَه، ونَصْبُه على القطع وعلى الحال، وإذا حَسُنَ فيه المدحُ أو الذَّمُّ فهو وجهٌ ثالثٌ..."[(٢)].

والثّالث لا تحتمله (طوافون) فيما أرى، فبقي الحال والقطع، وإذا بُني على ما رجَّحتُه من مذهب الفراء في القطع والحال = كان القطع قولَ من رأى (طوافون) صفةً معروفاً بها ﴿ الذين ملكت أيمانُكم والذين لم يَبْلُغوا الحُلُمَ مِنْكم﴾، وكان الحالُ قولَ من لم ير ذلك، ورأى فيها معنى جديداً. والله أعلمُ.

ذلك قولُ الفراء عن خروج الحال والقطع، وبادٍ فيه عندي أنَّه خروجٌ من الاسم.

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٦٠.

ونقل النحاس كلامَ الفراء فقال: "وأجاز الفراء نصبَ (طوّافون) لأنّه نكرةٌ والمضمر في (عليكم) [كذا، ولعل الصواب: عليهم] معرفةٌ، ولا يجيز البصريون أن يكون حالاً من المضمر من الذين [كذا، والصواب: من المضمرَيْنِ اللّذين] في (عليكم) وفي (بعضكم)؛ لاختلاف العاملَيْنِ." إعراب القرآن ٣/١٤٧. وفي الكلام اختلالٌ، وأنت أعلمُ منّي بأن النحاس أجلُّ من أن يقع فيه.

(٢) معاني القرآن ١/٣٠٩.

وأمّا الطَّبريُّ فما قاله في هذه البابة صنفان:

- صنفٌ نقله عن الفراء ولم يزد عليه، ونبَّهت عليه قبلاً.
- وصنفٌ أبدعه هو أو زاد فيه على ما قاله الفراء ذِكْرَ الخروج، وفهمتُ منه أن الخروجَ في هذا السياق من الإسناد، وتفصيلُه على النحو الآتي:

١- قال حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿إنّ أوّل بيتٍ وُضِعَ للنّاس للّذي ببكّةَ مباركاً وهُدًى للعالمين﴾ [آل عمران: ٩٦]: "فأمّا نَصْبُ قوله (مباركاً) فإنَّه على الخروج من قوله (وُضِعَ)؛ لأنَّ في (وُضِعَ) ذكراً من البيت هو به مشغولٌ، وهو معرفةٌ و(مبارك) نكرةٌ، لا يصلح أن يتبعه في الإعراب"[(١)].

فقولُه "لأنَّ في (وُضِعَ) ذِكْراً من البيت هو به مشغولٌ" = يؤخذ منه أنَّ خروج (مباركاً) في هذا السياق هو مجيئه بعد تمام إسناد (وُضِعَ) إلى نائب الفاعل، فنُصب على الحال.

ويصدِّقُه قولُه في موضع آخر مفسِّراً نصبَ (الحال): "وذلك أنَّ الحالَ يجيء بعدَ فعلٍ قد شُغِلَ بفاعله، فينصبُ كما ينصب المفعول الذي يأتي بعد الفعل الذي قد شُغِلَ بفاعله"[(٢)].

وهذا التوجيه بناه على تفسيرٍ قدَّمه فقال: " فقال بعضُهم: تأويلُه: إنَّ أوّل بيتٍ وُضِعَ للنّاس يُعبد اللهُ فيه مباركاً وهدًى للعالمين = الذي ببكة، قالوا: وليس هو أوّلَ بيتٍ وُضع في الأرض؛ لأنَّه قد كانت قبله بيوتٌ كثيرةٌ"[(٣)].

وعليه يكون (مباركاً) حالاً مخصِّصةً لقوله: ﴿إنَّ أوّل بيتٍ وضع للنّاس﴾.

وللآية تفسيرٌ آخر، نقله أيضاً؛ هو: إن أول بيتٍ وضعه الله في الأرض هو البيت

---

(١) تفسير الطبري ٢٥/٧ (دار المعارف).

(٢) تفسير الطبري ٥٨٦/٦ (دار المعارف).

(٣) تفسير الطبري ١٩/٧ (دار المعارف).

الذي ببكة مباركاً..."[1]، وبنى عليه وجهاً آخر ملخَّصه أنَّ (مباركاً) حالٌ أو قطْعٌ من (الذي ببكة)[2].

وعليه يكون قولُه ﴿ إنّ أوّل بيتٍ وُضِعَ للنّاس﴾ قولاً مطْلقاً.

٢- قال حيثُ تأويلُه قولَه جلَّ ثناؤه: ﴿ ولا تحْسَبَنَّ الَّذين قُتِلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عنْدَ ربِّهِمْ يُرْزَقونَ ۞ فرِحينَ بما آتاهُمُ اللهُ من فَضْله﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧٠]=: "وفي نَصْب قوله (فَرِحينَ) وجهانِ: أحدهما أن يكونَ منصوباً على الخروج من قوله ﴿ عند ربِّهم﴾، والآخر من قوله ﴿ يُرْزَقون﴾، ولو كان رفعاً بالردِّ على قوله ﴿ بل أحياءٌ﴾ فرحون = كان صواباً"[3].

أراه أرادَ بالخروج في الوجه الأول مجيءَ (فرحين) بعد تمام الإسناد المقدر في شبه الجملة (عند ربِّهم). وأراد به في الوجه الثاني مجيئَها بعد تمام الإسناد في (يرزقون).

وعلى الوجه الأول تكون (فرحين) جزءاً من شبه الجملة؛ وعلى الوجه الثّاني تكون جزءاً من جملة (يرزقون).

وكلا الخروجين تفسيرٌ للنصب، أمّا وَجْهُ النصب فلم يذكره، ولا شكَّ عندي أنَّه صادرٌ عن الفراء حيثُ قال غيرَ ذاكرٍ الخروج: " وقولُه﴿ فرحين﴾ لو كانت رفعاً على (بل أحياءٌ فرحون) لجاز، ونصبُها على الانقطاع من الهاء في (ربِّهم)، وإن شئتَ: يُرْزقون فرحين..."[4].

فالنَّصبُ في الأوّل عند الفراء – إذاً – على القَطْع من الضمير في (ربِّهم)؛ كأنَّه نظر

---

(١) تفسير الطبري ٧/٢١(دار المعارف).

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٦ (دار المعارف).

(٣) تفسير الطبري ٧/٣٩٥ (دار المعارف).

(٤) معاني القرآن ١/٢٤٧.

إلى أن الفرح صفةٌ ملازمةٌ للشهداء، وأن قوله ﴿ عند ربِّهم﴾ دالٌّ عليها.

والنَّصبُ في الثاني لم ينصَّ على وجهه، وأراه القطعَ كذلك، ولكنَّه قَطْعٌ من الواو في (يرزقون)؛ إذ قصَّتُه كقصّةِ الأوّل.

٣- قال حيثُ تأويلُه قولَه تعالى ﴿ من بَعْدِ وصيّةٍ يوصَى بها أو دينٍ غيرَ مضارٍّ﴾ [النساء: ١٢]: "ونصبتَ (غيرَ مضارٍّ) على الخروج من قوله ﴿ يُوصى بها﴾"(١).

كذا أثبتَ الشيخ محمود شاكر (يُوصَى) بالبناء للمفعول، وأرى أنَّ القراءة المختارة عند الطَّبريِّ (يوصي) بالبناء للفاعل(٢)؛ لما يأتي:

أ- قولُه قبلُ مفسِّراً: "وأمّا قولُه ﴿ غير مضار﴾ فإنه يعني تعالى ذِكْرُه: من بعد وصيّةٍ يوصي بها غيرَ مضارٍّ ورثتَه في ميراثهم عنه"(٣).

ب- قولُه عن ﴿ يوصي بها أو دينٍ﴾ [النساء: ١١]، وهي التي قبل هذه الآية: "واختلفت القرأةُ في قراءة ذلك: فقرأتْه عامّةُ أهل المدينة والعراق ﴿ يوصي بها أو دينٍ﴾، وقرأه بعضُ أهل مكة والشأم والكوفة ﴿ يوصَى بها﴾ على معنى ما لم يُسمَّ فاعلُه. قال أبو جعفر: أولى القراءتين بالصواب قراءةُ من قرأ ذلك ﴿ من بعد وصيَّةٍ يوصي بها أو دينٍ﴾ على مذهب ما قد سُمِّي فاعلُه؛ لأنَّ الآية كلَّها خبرٌ عمَّن قد سمِّيَ فاعلُه؛ ألا ترى أنه يقولُ ﴿ ولأبويه لكل واحدٍ منهما السُّدُس ممّا ترك إن كان له ولدٌ﴾؛ فكذلك الذي هو أولى بقوله ﴿ يوصي بها أو دينٍ﴾ أن يكونَ خبراً عمَّن قد سُمِّي فاعلُه..."(٤).

---

(١) تفسير الطبري ٦٧/٨ (دار المعارف).

(٢) هي قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٢٨، الحجة ١٣٩/٣- ١٤٠.

(٣) تفسير الطبري ٦٤/٨ (دار المعارف).

(٤) تفسير الطبري ٤٨/٨ (دار المعارف).

وهذا المرجِّحُ متحقِّقٌ في الآية الثانية عشرة.

وإنّما قلتُ ذلك لأنَّ في نصب (غير) على قراءة (يوصَى) بالبناء للمفعول = تأويلاً وكلاماً آخر ليس ذا موضعَ تفصيله[1].

وأما مرادُه بنصب (غير مضار) على الخروج من (يوصي بها) = فهو – فيما أرى- : أن (غير مضار) نُصبت بسببٍ من مجيئها بعد تمام الإسناد في (يوصي بها).

ووجْهُ نصبها لم يذكره، ولا أراه يكونُ إلا الحالَ. والله أعلمُ.

الثاني: تفسير (تمييز) المفرد:

الحديثُ عن خروج هذا التفسير (التَّمييز) قسمان:

أحدُهما: خروج مفسِّر (تمييز) المضمر.

والآخر: خروج مفسِّر (تمييز) الأعداد والمقادير وأشباهها.

وكلا الخروجين تفسيرٌ لنصبِ هذا الضّرب من التفسير (التّمييز)، ويُراد بهما – فيما أرى – المجيءُ بعد تمام الاسم، وفصلتُهما لأنَّ حديثَهما مختلفٌ اختلافاً ما.

فأمّا حديث الأول فذكره الفراءُ في سياق كلامه على (نعم رجلاً وبئس رجلاً) حيث قال: "وقولُه ﴿كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ مِنْ أفْواههم﴾ [الكهف: ٥] كذلك، وقد رفَعها بعضهم[2] ولم يجعل قبلها ضميراً تكون (الكلمةُ) خارجةً من ذلك المضمر، فإذا نُصبت فهي خارجةٌ من قوله ﴿ويُنْذِرُ الذين قالوا اتَّخَذَ اللهُ ولداً﴾ أي: كَبُرت هذه كلمةً"[3].

وقد تكلَّم على هذا التركيب غيرَ ذاكرٍ (الخروج) في ثلاثة مواضع أُخَر، بهنَّ ينجلي

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥٤٩/٣، الدر المصون ٦١١/٣- ٦١٢.

(٢) الرفع قراءة الحسن وابن يعمر وابن محيصن وابن أبي عبلة والقواس عن ابن كثير.

انظر: مفردة الحسن البصري ٣٦١، شواذ القراءات ٢٨٤، البحر المحيط ١٣٨/٧.

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/١.

مذهبُه :

الموضعُ الأول حيثُ قال : "وقولُه﴿ كَبُرَتْ كلمةً تخرجُ مِنْ أفْواهِهِمْ﴾ نصبَها أصحابُ عبد الله [بن مسعود] ، ورفعها الحسن وبعضُ أهل المدينة : فمنْ نصب أضمر في (كَبُرَتْ) : كَبُرَتْ تلك الكلمةُ كلمةً ، ومَنْ رفع لم يُضمر شيئاً..."[1] .

والموضع الثاني حيثُ قال : " وقولُه ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ الله﴾ [غافر : ٣٥] أي : كَبُر ذلك الجدالُ مقتاً ، ومثْلُه ﴿ كَبُرَتْ كلمةً تخرجُ مِنْ أفْواهِهِمْ﴾ أضمرتَ في (كبرت) قولَهم ﴿ اتَّخَذَ اللهُ ولداً﴾..."[2].

والموضع الثّالث حيثُ قال : " ثم قال ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ الله أنْ تقولوا﴾ [الصّف : ٣] فـ (أنْ) في موضع رفعٍ لأنّ (كَبُرَ) بمنزلة قولك : بئس رجلاً أخوك ، وقولُه ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ الله﴾ : أضمر في (كَبُرَ) اسماً يكون مرفوعاً ، وأمّا قولُه ﴿ كَبُرَتْ كلمةً﴾ فإنَّ الحسنَ قرأها رفعاً ؛ لأنَّه لم يُضمر شيئاً ، وجعل الفعل للكلمة ، ومن نصب أضمر في (كَبُرَتْ) اسماً ينوي به الرَّفْعَ"[3].

هذا كلامُ الفراءِ بزَوْبَرِه ، وبادٍ فيه أنَّ (كَبُرَ) عنده في هذه التراكيب جارٍ مَجرى (نعم وبئس) ، وتحقيقُ مذهبه على النحو الآتي :

أ- فاعل (كَبُرَ) مضمرٌ عائدٌ على ما قبلَه ؛ مذكوراً كان كما في آية الكهف ، أو مفهوماً كما في آيتي غافر والصّفّ. وعلى هذا يكون التمييزُ مؤكداً لا رافعاً للإبهام[4].

وهذا مخالفٌ قولَ البصريين ؛ إذ يرون الضّمير مقدَّماً قبلَ الذِّكر على نيّة التفسير ،

---

(١) معاني القرآن ١٣٤/٢.

(٢) معاني القرآن ٨/٣ ، وراجع : تفسير الطبري ٦٣/٢٤ (دار الفكر).

(٣) معاني القرآن ١٥٣/٣.

(٤) تكلّم ابن مالك على التمييز المؤكد في : شرح عمدة الحافظ ٧٨٦/٢- ٧٨٧.

تُبَيِّنُه النكرة المذكورة بعده[1].

ب- المخصوص بالذَّمِّ عنده في آية الصَّفِّ المصدرُ المؤول ﴿أن تقولوا ما لا تفعلون﴾، نصَّ عليه حيثُ قال: " فـ (أن) في موضع رفع لأنّ (كَبُرَ) بمنزلة قولك: بئس رجلاً أخوك..."، ولم يبيِّن المخصوصَ بالذَّمِّ في آيتي الكهف وغافر، وأراه يراه محذوفاً[2].

ج- خروجُ النكرة المنصوبة (كلمة) و(مقتاً) من الفاعل المضمر، وأراد به – فيما أرى – أن نصبَها بسببٍ من مجيئها بعد تمام الضَّمير، وتمامُه عنده بأنَّه معرفةٌ.

وبنى الرضيُّ على معنى تمام الاسم في باب (التمييز) عند البصريين وتابعيهم، وهو " أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافتُه معها"، فقال: "وقد يكون الاسمُ في نفسه تامّاً لا بشيء آخر – أعني: لا يجوزُ إضافتُه – فينتصبُ عنه التمييز، وذلك في شيئين: أحدهما الضميرُ، وهو الأكْثَرُ..."[3].

وسيأتي – إن شاء الله تعالى – حيث الكلامُ على تفسير (تمييز) الأعداد والمقادير = أن تمام الاسم في هذا الباب عند الفراء مختلفٌ عن تمامه عند البصريين بعضَ الاختلاف.

د- لم يذكر وجهَ نصب (كلمةً) و(مقتاً)، وأراه عنده تفسير (تمييز) المفرد المنتصب عن تمام الاسم:

فأمّا أنَّه للمفرد فيدلُّ عليه قولُه "خارجة من ذلك المضمر"، ولو أراد تفسير النسبة المنقول لقال: خارجة من (كبر) مفسِّرة موقع الفعل، كما قال حيث تكلم على قوله تعالى ﴿فإنْ طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً﴾ [النساء: ٤][4].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٧- ١٧٩، المقتضب ٢/١٤٢، الأصول ١/١١٤، شرح السيرافي ٣/٣٠أ، الإيضاح العضدي ١٢٢، البحر المحيط ٧/١٣٨.

(٢) تقديره في: البحر المحيط ٧/١٣٨.

(٣) شرح الكافية ١/٢/٦٩٨.

(٤) معاني القرآن ١/٢٥٦.

وأمّا أنه تفسيرٌ (تمييزٌ) فله ثلاثةُ أدلة:

أوَّلُها: قولُه في موضع آخر: "فإذا وصلتَها بنكرةٍ قد تكون معرفةً بحدوث ألفٍ ولامٍ فيها نصبت تلك النكرة كقولك: بئس رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو... . وإذا أوليتَ (نعم وبئس) من النكرات ما لا يكون معرفةً مثل (مِثْل) و(أيّ) كان الكلامُ فاسداً، خطأٌ أن تقول: نعم مثلك زيدٌ، ونعم أيّ رجلٍ زيدٌ؛ لأن هذين لا يكونان مفسِّرين؛ ألا ترى أنك لا تقول: لله درُّك من أيٍّ رجلٍ، كما تقول: لله درُّك من رجلٍ..."[1].

فهذا القول يدلُّ بالمفهوم على أن النكرة منصوبة على التفسير (التمييز).

وثانيها: أنَّ الطبريَّ صرّح بذلك[2]، وأنت خبيرٌ بأنَّ الطبريَّ صادرٌ عن الفراء، ومفتاحٌ من مفاتيحه.

وثالثُها: أن (كلمة) تحتملُ التفسير (التمييز) والحال[3]، ولا يصح أن تكون حالاً في مذهب الفراء؛ لأنَّه قال في موضع آخر: " العربُ تقولُ: لله درُّه من رجلٍ، ثم يلقونَ (مِنْ) فيقولون: لله درُّه رجلاً، فالرَّجل مترجِمٌ [تمييز] لما قبله، وليس بحال، إنّما الحال التي تنتقلُ؛ مثل: القيام والقعود..."[4]، و(كلمة) مثل (رجل) لا تنتقل، فلا تكون – إذاً – إلا تفسيراً (تمييزاً).

هـ- عامل النصب عنده الفعلُ، هذا ما تبدّى لي من قوله: " وبناء (نعم وبئس) ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة..."[5].

وظاهر كلام سيبويه أن العامل الفعل مع فاعله المضمر؛ إذ قال: " فَنِعْمَ تكونُ مرةً

---

(١) معاني القرآن ١/٥٧.

(٢) تفسير الطبري ١٥/١٩٣، ٢٤/٦٣، ٢٨/٨٥ (دار الفكر).

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/١٣٨.

(٤) معاني القرآن ٢/١٠٤.

(٥) معاني القرآن ١/٢٦٧.

عاملةً في مضمرٍ يفسِّره ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنزلة: ويحَه ومِثْلَه، ثمَّ يعملان في الذي فسَّرَ المضمر عملَ (مِثْله) و (ويحَه) إذا قلتَ: لي مِثْلُه عَبْداً"[1]، كأنَّه يرى أن الفعل والمضمر نُزِّلا منزلة المضاف والمضاف إليه في طلب المفسِّر[2].

ذلك ما تبدّى لي من مذهب الفراء في (المعاني)، وهو يخالفُ قولين عزاهما إليه أبو حيان:

أحدهما: أنَّه لا مضمر ثَمَّ، والفاعل هو المخصوص بالمدح أو الذم.

والآخر: أن التمييز من قبيل المنقول، والأصل في (نعم رجلاً زيدٌ): "رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ، حُذِفَ (رجلٌ)، وقامت صفته [يعني جملة: نعم الرجل] مقامه، ثم نُقِلَ الفعلُ إلى اسم الممدوح، فقيل: نعم رجلاً زيدٌ"[3].

ذلك حديثُ خروج مفسِّر المضمر، وأما حديثُ مفسِّر (تمييز) الأعداد والمقادير وما إليها فذكره الفراءُ وتلميذُه ابنُ سعدان:

فأمّا التّلميذُ فأجمل حيثُ قال: " وفي الأعراف [١٦٠] ﴿فانْبجستْ منه اثنتا عشرةَ عيناً﴾: التّمام [يريد الوقف التمام] على (عيناً)، وإنما صار الوقف على (عيناً)؛ لأنّها خرجتْ مفسِّرةً عن الجميع [يريد: عن (اثنتا عشرة)]، وهي في طريق الخفض؛ لأنّها في معنى الإضافة..."[4].

وحيثُ قال: "ومَنْ قرأ ﴿ولَبِثُوا في كَهْفِهم ثلاثمائةٍ سنينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فنوَّنَ = ففيه قولان: إن صيَّرتَ (السِّنين) خارجةً مفسِّرةً للعدد كان الوقفُ عليها أجودَ..."[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٧٧.

(٢) في تفسير أبي علي ما يشعر بهذا. انظر: التعليقة ١/٣٢١، ٣٢٣.

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٤٨.

(٤) الوقف والابتداء ١١٤.

(٥) الوقف والابتداء ١١٥.

وأمّا الشّيخُ الفراءُ ففصَّله في موضعين:

أوّلهما حيثُ قال: " وقولُه ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أحدِهم مِلْءُ الأرْضِ ذَهَباً ﴾ [آل عمران: ٩١] نصبتَ (الذهب)؛ لأنّه مفسِّرٌ لا يأتي مِثْلُه إلا نكرةً، فخرجَ [أراد هنا المعنى المعجميّ] نصبُه كنصب قولك: عندي عشرونَ درْهماً، ولك خيرهما كبشاً، ومثْلُه قولُه ﴿ أو عَدْلُ ذلك صياماً ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإنما يُنصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله، مثل (ملءُ الأرض) أو (عَدْلُ ذلك)، فالعَدْلُ مقدارٌ معروفٌ، وملء الأرضِ مقدارٌ معروفٌ، فانصبْ ما أتاك على هذا المثال ما أضيفَ إلى شيءٍ له قدرٌ؛ كقولك: عندي قدرُ قفيزٍ دقيقاً، وقدْرُ حَمْلةٍ تبناً، وقَدْرُ رِطْلَيْنِ عَسَلاً؛ فهذه مقاديرُ معروفة يخرجُ الذي بعدها مفسِّراً؛ لأنّك ترى التَّفسير خارجاً من الوصف يدلُّ على جنس المقدار من أيِّ شيءٍ هو؛ كما أنّك إذا قلت: عندي عشرون = فقد أخبرتَ عن عددٍ مجهولٍ قد تمَّ خبرُه، وجُهِلَ جنْسُه، وبقي تفسيرُه، فصار هذا مفسِّراً عنه؛ فلذلك نُصب"[1].

ونقل الطَّبريُّ هذا القولَ مختصراً[2].

وثاني الموضعين حيثُ قال: "وأمّا قولُه ﴿ إنّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكباً ﴾ [يوسف: ٤] فإنّ العربَ تجعلُ العددَ ما بينَ أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه، وذلك أنّهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يضيفوا الأوّلَ إلى الثاني فيخرجَ من معنى العدد... فأمَّا نَصْبُ (كوكب) فإنّه خرجَ مفسِّراً للنّوع من كلِّ عددٍ ليعرفَ ما أخبرتَ عنه، وهو في الكلام بمنزلة قولك: عندي كذا وكذا دِرْهماً، خرج الدِّرهم مفسِّراً لكذا وكذا؛ لأنّها واقعةٌ على كل شيءٍ...، وإذا أضفت (الخمسة العشر) إلى

(١) معاني القرآن ١/٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) تفسير الطبري ٦/٥٨٦ (دار المعارف).

نفسك رفعتَ (الخمسة)، فتقول: ما فعلتْ خمسةُ عشري؟... وإنّما عُرِّبت (الخمسة) لإضافتك (العشر)، فلمّا أضيف (العشر) إلى الياء منك لم يستقم لـ (الخمسة) أن تضافَ إليها وبينَها (عشر)، فأضيفت إلى (عشر) لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً، سمعتُها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العُقيلي: ما فعلتْ خمسةُ عشرِك؟ ولذلك لا يصلح للمفسِّر أن يصحبهما؛ لأنَّ إعرابيهما قد اختلفا، وإنما يخرج (الدرهم) و(الكوكب) مفسِّراً لهما جميعاً كما يخرج (الدرهم) من (عشرين) مفسِّراً لكلِّها، فإذا أضفت (العشرين) دخلت في الأسماء، وبطل عنها التفسير، فخطأ أن تقول: ما فعلتْ عشروك درهماً...، ومثْلُه أنك تقول: مررت بضاربٍ زيداً، فإذا أضفت (الضّارب) إلى غير (زيد) لم يصلح أن يقع على (زيدٍ) أبداً. ولو نويتَ بـ (خمسة عشر) أن تضيف (الخمسة) إلى (عشر) في شعرٍ لجاز، فقلت: ما رأيتُ خمسةَ عشرٍ قطُّ خيراً منها؛ لأنَّك نويتَ الأسماء ولم تنو العدد، ولا يجوزُ للمفسِّر أن يدخلَ ههنا كما لم يجز في الإضافة..."[1].

ذكر الفراءُ في النَّصبَين وجهَ النصب، وهو تفسير (تمييز) الأعداد والمقادير، وعلَّله بالخروج، فذكر خروجين:

الخروج الأول: خروج المفسِّر(التَّمييز) من المفسِّر(الأعداد والمقادير)، ذكره مراتٍ؛ إذ قال: " وإنما يُنْصَبُ على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله..."، وقال: "فأمّا نَصْبُ (كوكب) فإنَّه خرج مفسِّراً للنَّوع من كل عددٍ"، وقال: "وإنما يخرج (الدرهم) و(الكوكب) مفسِّراً لهما جميعاً كما يخرج (الدرهم) من (عشرين) مفسِّراً لكلِّها".

وأراد به – فيما أرى – مجيء المفسِّر بعد تمام المفسَّر، وتمامُه عنده – فيما تبدّى لي– بأنَّه معروف المقدار والعدد، وبدّاه قوله: "فالعَدْل مقدارٌ معروفٌ، وملء الأرضِ مقدارٌ معروفٌ، فانصبْ ما أتاك على هذا المثال ما أضيفَ إلى شيءٍ له قدرٌ... فهذه مقاديرُ

(١) معاني القرآن ٢/٣٢- ٣٤.

معروفةٌ يخرج الذي بعدها مفسِّراً..."، وقولُه في موضعٍ آخر: " وقولُه ﴿ يُحَلَّونَ فيها مِنْ أساوِرَ من ذهبٍ﴾ [الكهف: ٣١]... ولو ألقيتَ (مِنْ) مِن (الذهب) جاز نصبُه على بعض القبح ؛ لأن (الأساور) ليس بمعلومٍ عددُها، وإنّما يحسنُ النَّصْبُ في المفسِّر إذا كان معروفَ العدد...، فإذا قلت عندي أساور ذهباً، فلم تُبيِّنْ عددَها = كان بـ (مِنْ) ؛ لأنَّ المفسِّر ينبغي لما قبله أن يكون معروفَ المقدار..."[١] .

ذلك تمامٌ بُني على المعنى، أُسُّه معرفة المقدار والعدد، وذكر المبردُ البصريُّ الأسَّ، فقال: "ولم يجز أن تذكر جَمْعاً ؛ لأن الذي قبله قد تبيَّنَ أنَّه جمعٌ، وأنَّه مقدارٌ معلومٌ"[٢]، وقال: " إذا قلتَ (عشرون) فقد أتيتَ على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذِكْر ما يدلُّ على الجنْس"[٣]، ولكنَّه لم يبنِ عليه فكرة (تمام الاسم) المفسِّرة للنَّصب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وبقي تمامٌ لفظيٌّ رأيتُ معالمه في قول الفراء: " ومن نوَّنَ يعني ﴿ ثلاثمائةٍ سنينَ﴾ [الكهف: ٢٥] على هذا المعنى، يريدُ الإضافةَ = نصبَ (السّنينَ) بالتفسير للعدد"[٤] ؛ كأنَّه يرى أنَّ (مائةٍ) لمّا نُوِّنَ تمَّ لفظاً، فامتنع عن الإضافة، ونُصِبُ التفسير (التمييز)، وكأنَّ تلميذَه ابنَ سعدان أراد هذا حينَ قال: "لأنَّها خرجتْ مفسِّرةً عن الجميع، وهي في طريق الخفض ؛ لأنَّها في معنى الإضافة.."[٥]. والله أعلمُ.

وهذا التّمامُ اللفظيُّ هو الذي بنى عليه البصريون وخالِفوهم مقولةَ (المنتصب عن تمام الاسم) التي فسّروا بها نصبَ هذا الضّرب من التمييز ؛ إذ معنى تمام الاسم عندهم

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤٠- ١٤١.

(٢) المقتضب ٣/٣٢

(٣) المقتضب ٣/٣٤.

(٤) معاني القرآن ٢/١٣٨.

(٥) الوقف والابتداء ١١٤.

" أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافتُه معها"[1]، ويكونُ كذلك بالتنوين ظاهراً ومقدّراً، والنّون، والإضافة [2].

والخروجُ الثاني: ذكره الفراءُ مرةً واحدة حيثُ قال بعد ذكره (عندي قَدْرُ قفيزٍ دقيقاً) ونحوَه: " لأنَّك ترى التَّفسير خارجاً من الوصف يدلُّ على جنس المقدار من أي شيءٍ هو؛ كما أنك إذا قلت: عندي عشرون = فقد أخبرتَ عن عددٍ مجهولٍ قد تمَّ خبرُه، وجُهِلَ جنسَه، وبقي تفسيرُه، فصار هذا مفسِّراً عنه؛ فلذلك نُصِبَ".

علَّلَ النَّصْبَ في هذا الكلام بأنك "ترى التَّفسير خارجاً من الوصف"، وأراد به – فيما أرجِّحُ – (الخروج من الإسناد) = المجيء بعد تمام الإسناد؛ ألم تَرَ إلى قوله: "قد تمَّ خبرُه، وجُهِلَ جنْسُه، وبقي تفسيرُه...فلذلك نُصب".

وقد مرَّ بك (الخروجُ من الوصف) في كلام الكسائي على المفعول به وكلام المؤدّب على المفعول المطلق، ورجَّحتُ، هنالك أنَّهما يريدان به: الخروج من الإسناد.

فإن صحَّ ما رجَّحتُ كان نصب التفسير (التَّمييز) في نحو (عندي عشرون درهماً) معلَّلاً عند الفراء بخروجين: خروجٍ من الاسم، وخروجٍ من الإسناد، واجتماعُهما غير ممتنعٍ؛ إذ هما ليسا محجوبين بالتبادل.

ورأيتُ في كلام ابن جنّي ما يُشبه الخروجَ الثاني، إذ قال: "ولفظُ المميِّز اسمٌ نكرة يأتي بعد الكلام التّامّ... وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير"[3]، ومضى حيث الكلام

---

(١) شرح الكافية ١/٢/٦٩٨.

وانظر: الكتاب ٢/١٧٢، المقتضب٣/٣٢، الأصول ١/١٥٩، ٣٠٧- ٣٠٨، المقتصد ٢/٧٢٣، المستوفى ١/٣١٩- ٣٢٠، الغرة المخفية ١/٢٧٦، الفاخر ٨٥٤، المقاصد الشافية ٢/١٢٣، تعليق الفرائد ٦/٢٩٤.

(٢) انظر: الكتاب٢/١٧٢، الأصول ١/٣٠٨، التعليقة١/٣١٦، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٩٩- ١٠٠٠، الغرة المخفية ١/٢٧٥- ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٢، شرح التسهيل ٢/٣٨٠- ٣٨١، شرح الكافية ١/٢/٦٩٧- ٦٩٨، الفاخر ٨٥٤- ٨٥٥.

(٣) اللمع ١٤٧.

على (تفسير النسبة) أنهم يريدون بتمام الكلام في هذا السياق: تمام الإسناد. والله أعلمُ.

ذلك قولٌ عن وجهِ النصب وتعليله، وأما عامِلُه فيبدو لي أنَّ البصريِّين والكوفيين يكادون يتَّفقون على أنَّه الاسم المفسَّر، ويختلفون في وجه عَمَلِه:

فالبصريون يرونه عَمِلَ النَّصْبَ لأنَّه أشبه اسمَ الفاعل أو الفعل شبهاً لفظياً[1] وفي كلامهم تفصيلٌ ليس ذا موضعَه.

والكوفيون يرى ثعلبٌ أحد أئمتهم أنه عَمِل لأنَّه في تأويل الفعل، إذ يقولُ فيما نقله عنه ابن السّراج: " كل منصوبٍ على التفسير فقد جُعِلَ ما قبله في تأويل الفعل، ولذلك قلت: عندي خمسةٌ وزناً وعدداً، فجعلتَ لها مصدراً، فتأويلُه عندي: ما يعدُّ به الدرهم خمسةً، وكذلك في كل التفسير ترد تقديره إلى أن تقدِّره بالفعل"[2].

ومضى في كلام الفراء ما يُفْهِمُ هذا الوجه؛ إذ مرَّ بك حيث الكلام على المفعول المطلق قولُه: "فإذا كان ما قبل (العدد) مسمًّى؛ مثل المائة والألف والعشرة والخمسة كان في (العدد) وجهان: أحدهما أن تنصبه على المصدر، فتقولَ: لك عندي عشرةٌ عدداً؛ أخرجت (العدد) من (العشرة)؛ لأنَّ في (العشرة) معنى: عُدَّت، كأنك قلتَ: أُحصِيتْ، وعُدَّتْ عدداً وعدّاً..."، فأوّل (العشرة) – كما ترى – بالفعل.

ومرَّ بك في ثاني النَّصَّين المنقولين آنفاً قولُه: " فلم يضيفوا الأوَّل إلى الثّاني فيخرجَ من معنى العدد..."، وقولُه: " وإذا أضفت (الخمسة العشر) إلى نفسك رفعتَ (الخمسة)، فتقول: ما فعلتْ خمسةُ عشري؟... فلما أضيفت (العشر) إلى الياء منك لم يستقم لـ (الخمسة) أن تضافَ إليها وبينَهما (عشر)، فأضيفتْ إلى (عشر) لتصير اسماً

---

(١) انظر: الكتاب٢ /١٧٢، معاني القرآن للأخفش١/٢٠٩، المقتضب٣/٣٢- ٣٣، تفسير الطبري ٥٨٦/٦ (دار المعارف)، التبصرة ٣١٧/١، المقتصد ٧٢٣/٢، شرح اللمع للباقولي ٤٧٣/٢- ٤٧٤، شرح الجمل لابن خروف ١٠٠١/٢، الغرة المخفية ٢٧٦/١، شرح الكافية ٦٩٨/٢/١، الفاخر٨٥٦، تعليق الفرائد ٢٩٨/٦.

(٢) الأصول ٣٢٤/١، وفي المطبوع إخلالٌ اجتهدتُ في إصلاحه.

كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً...ولذلك لا يصلح للمفسِّر أن يصحبها..."، وقولُه: "فإذا أضيفَت (العشرين) دخلتْ في الأسماء، وبطل عنها التَّفسير..."، وقولُه: "ولو نويت بـ (خمسة عشر) أن تُضيفَ (الخمسة) إلى (عشر) في شعرٍ لجاز...لأنك نويتَ الأسماء ولم تنوِ العدد، ولا يجورُ للمفسِّر أن يدخلَ ههنا كما لم يجز في الإضافة...".

فهذه الأقوال – فيما أرى – تتضافر دالةً على أن إضافة المفسَّر تَمحَضُه اسماً، فيتجرَّدُ من تأويل الفعل.

وأرى الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي – وهو متأخِّرٌ، وفي جملة مقالته أثر البصريين- ناظراً إلى كلام الكوفيين حيث قال: "فعملت (العشرون) فيه على تقدير: هذه الدّراهم توازن عشرين، أو تماثل عشرين، أو تساوي عشرين، ثم يقامُ اسمُ الفاعل مُقام الفعل، فتصير: مقادرة، أو مماثلة، أو موازنة، ثم يُحذف اسمُ الفاعل ويُقام (العشرون) مُقامَه..."[1].

ففي قوله شَبَهٌ بكلام الكوفيين، وليسَه. والله أعلمُ.

* * *

(١) البيان في شرح اللمع ٢٢٨- ٢٢٩

٦- خاتمة البحث:

تلك قراءةٌ لمصطلح (الخروج) عند الكوفيين، لا أزعم أنها خاتمة القراءات، ولكنَّني أحسبُها فتحت شيئاً من المغاليق، وفيما يأتي بعض ثمراتها:

١- استقريتُ مدوَّنات النَّحو الكوفيِّ، فرأيتُ الكسائيَّ أوّلَ من استعمل (الخروج)، ثم استعمله الفراءُ مكثراً، ثم ذكره ابنُ سعدان في موضعين من كتابه (الوقف والابتداء).

ورأيتُه قليلَ الورود بعد هؤلاء؛ إذ ذكره ثعلبٌ مرةً واحدةً، وكذلك فعلَ ابنُ الأنباري في (الإيضاح) صادراً عن الفراء، والمؤدِّبُ في (دقائق التصريف).

٢- واستقريتُ مدوَّنات البصريين، فرأيتُ أبا عبيدة قد استعملَه مرَّتين، ورجَّحتُ أنَّه ناظرٌ إلى كلام الكسائي في (معاني القرآن).

٣- واستقريتُ كتب التفسير وما إليها، فرأيت الإمام الطبريَّ يستعملُه مكثراً، وبان لي أنه في أكثر كلامه صادرٌ عن الفراء.

ثم رأيتُ ابنَ عطيّة يذكره مرةً واحدةً بلا تحلية، ونقله عنه أبو حيان ذاكراً مصدره، ونقله عن أبي حيان السَّمينُ الحلبيُّ غيرَ مصرِّحٍ، ونقله عن السّمين ابنُ عادلٍ غيرَ مصرِّحٍ.

ثم رأيتُه في كلامٍ للقرطبيِّ بادٍ فيه تُؤثورُ أبي بكر بن الأنباريّ.

٤- بناءُ مصطلح (الخروج) مركَّبٌ من جزأين: أحد ألفاظ جذر (خ ر ج)، وما تعلَّق به من حرف الجر (من) وما دخل عليه، وقد يغني السياقُ عن الجزء الثاني.

٥- تتبَّعتُ كلامَ العلماء والباحثين المعاصرين على (الخروج)، فوجدتُهم مختلفين؛ فمنهم من رآه وظيفةً نحويةً، ومنهم من رآه عاملاً مسوِّياً بينه وبين الخلاف والصرف، ومنهم من رآه مزيلاً للإبهام ومنبِّهاً على صاحب الحال أو عاملها، ومنهم من قصره على ما ينصب عن تمام الكلام، ومنهم من لم يفرُق بين (الخروج)

الاصطلاحي و(الخروج) اللغويّ ؛ فكان أن جعل للمصطلح مدلولين.

ورجَّحتُ أنَّ كلَّ أولئك مبنيٌّ على نقصِ استقراءٍ مستدِلاً بنصوصٍ للكوفيِّين وأصحابهم.

٦- تبدّى لي أن (الخروج) ليس وظيفةً نحويَّةً، ولا عاملاً، ولا شيئاً من أولئك.

ورجَّحتُ أنَّه مصطلحٌ تفسيريٌّ، يرادُ به: المجيء بعد التّمام، ويُذْكَرُ لتعليل بعضِ أوجه النصب، وفيه دلالةٌ على ما له صلةٌ بالكلمة الخارجةِ في المعنى والإعراب.

٧- فكرةُ تفسير بعض أوجه النصب بالمجيء بعد التمام ظاهرةٌ في تحليل البصريين أيضاً، ولكنَّهم في التَّطبيق يختلفون عن الكوفيين اختلافاً ما.

٨- للخروج أنواع ثلاثة:

الأول: الخروج من الكلام التام.

والثاني: الخروج من الإسناد، وهو قريبٌ من مصطلح (الفضلة) الذي استعمله المبرد والخالفون.

والثالث: الخروج من الاسم.

٩- الخروج من الكلام التام يرادُ به المجيء بعد الكلام المفيد فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها، وذكره الكسائيُّ تفسيراً للنَّصب بالفعل المحذوف الواقع جواباً للطلب، ورجَّحت أنَّهم أرادوه حين ذكروا (الخروج) تفسيراً لنصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة.

١٠- الخروج من الإسناد لم يعبِّروا عنه بهذا اللفظ، واستظهرتُه من كلامهم، والمراد به المجيءُ بعد تمام الإسناد بأنواعه، ولا نظر فيه إلى تمام معنى الكلام.

وفسَّروا به نصب المفهول به والمفعول به الثاني لما لم يسمَّ فاعلُه، وتفسير (تمييز) النسبة. ورجَّحتُ أنَّهم أرادوه حين ذكروا (الخروج) تفسيراً لنصب المفعول المطلق غير المؤكد لمضمون الجملة.

١١- الخروج من الاسم يراد به: المجيء بعد تمام الاسم، وفسَّروا به نصب

الحال والقطع ، وتفسير (تمييز) المفرد (المضمر والأعداد والمقادير).

وتمام الاسم مع الحال والقطع بالتعريف والوصف ، وتمامه مع تفسير المضمر بأنَّه معرفةٌ ، وتمامُه مع تفسير الأعداد والمقادير – فيما رجَّحتُ – تمامان : تمامٌ معنويٌّ بأنَّه معروفُ العدد والمقدار ، وتمامٌ لفظيٌّ بأنَّه على حالٍ تمنع الإضافة ، والتَّمام الثاني هو الذي بنى عليه البصريون وتابعوهم مقولةَ : (المنتصب عن تمام الاسم).

١٢- ترجَّح لديَّ أنَّ الفراءَ فسَّر نصب تفسير (تمييز) الأعداد والمقادير في بعضِ السياقات = بخروجين : خروجٍ من الاسم ، وخروجٍ من الإسناد ، ورأيتُ اجتماعَها ممكناً ؛ إذ ليسا بابين محجوبين بالتبادل.

أولئك ثمرات القراءة ، فإنْ صدقتْ فَصِدْقُها المأمول ، وأشكر للهِ ربّي – عزَّ وجلَّ – توفيقَه ، وإنْ كَذَبتْ فَكَذِبُها أحدُ الطريقين ، وأسألُ اللهَ ربِّي – عزَّ وجلَّ – غُفرانَه ، وأحمدُه في كلِّ حالٍ على آلائه ظاهرةً وباطنةً ، وأصلّي وأسلّمُ على نبيه الرَّحمة.

* * *

ثَبَتُ المصادر والمراجع:

١- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو و اللُّغة**، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٢- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي و زوائد أبي إسحاق**، لابن غازي العثماني المكناسي (ت ٩١٩هـ)، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٣- **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**، للدكتور عبد القادر السَّعدي، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٤- **أحكام القرآن، لابن العربي (ت ٥٤٣هـ)**، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٥- **أحكام القرآن، للجصّاص (ت٣٧٠هـ)**، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٦- **ارتشاف الضرب من كلام العرب**، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٨٨م.

٧- **الأسس المنهجية للنحو العربي** (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، للدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٨- **اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم**، للدكتور السَّيِّد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩- **الأصول في النحو**، لابن السَّراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.

١٠- **إعراب القراءات الشَّواذّ**، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد السَّيِّد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١١- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد،

عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٢- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مع (ضياء السالك) للنجار، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٣- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٤- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٥- **إيضاح الوقف والابتداء**، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

١٦- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٧- **البيان في شرح اللمع**، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق الدكتور علاء الدين حمويّة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٨- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٩- **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**، لابن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق الدكتور نوري الهيتي، وزارة الثقافة، صنعاء، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٢٠- **التبصرة والتذكرة**، لأبي محمد الصيمري (من علماء القرن الرابع)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢١- **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٢- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ =

١٩٨٦م.

٢٣- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٤- **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتّى الزمخشري**، للدكتور يحيى عبابنة، جدارا للكتاب العالمي، عمّان، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج٦)**، للدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد المفدّى، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٦- **التعليقة على كتاب سيبويه (ج١)**، لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.

٢٧- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، للطبري (ت ٣١٠هـ):

- تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- تحقيق الدكتور عبد الله التركي، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

٢٨- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، لأبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩- **توجيه اللُّمع**، لابن الخبّاز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق الدكتور فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٣٠- **تيسير البيان لأحكام القرآن**، لمحمد بن علي الموزعي (ت ٨٢٥هـ)، تحقيق الدكتور أحمد المقري، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٣١- **الثقافة المنطقية في الفكر النحوي**، للدكتور محيي الدين محسب، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٣٢- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي

وبشير حويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٣٣- **الخصائص**، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٤- **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، للمختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٣٥- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.

٣٦- **دقائق التصريف**، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع)، تحقيق أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٧- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٣٨- **شرح الإيضاح**، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الحميدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٣٩- **شرح التسهيل**، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤٠- **شرح الجمل**، لابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق الدكتورة سلوى عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٤١- **شرح الجمل**، لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٢- **شرح الحدود النحوية**، للفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور صالح العايد، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٤٣- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري،

مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤٤- **شرح القصائد السبع**، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٥- **شرح الكافية (القسم الأول)**، للرضي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق الدكتور حسن الحفظي، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٤٦- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧) نحو.

٤٧- **شرح كتاب سيبويه (ج٥)**، للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب، القاهرة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٤٨- **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٩- **شرح اللمع**، للباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥٠- **شرح المفصل**، لابن يعيش (ت ٦٤٥هـ)، دار صادر، بيروت.

٥١- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق الدكتور تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٥٢- **شواذ القراءات**، للكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق الدكتور شمران العجيلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٣- **ضوابط الفكر النحوي**، للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٥٤- **علل النحو**، لأبي الحسن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥٥- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**، لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد والرمادي.

٥٦- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، للبعلي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق الدكتور ممدوح خسارة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥٧- **الكتاب**، لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٥٨- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، للباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٥٩- **اللباب في علوم الكتاب**، لابن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٠- **اللُّمع في العربية**، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦١- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٦٢- **مجالس ثعلب (ت ٢٩١هـ)**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

٦٣- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، المجلس العلمي بفاس ومكناس وتارودانت، ١٩٧٥ – ١٩٩١م.

٦٤- **المحلى (وجوه النصب)**، المنسوب إلى ابن شقير، (ت ٣١٧هـ)، [هو لابن خالويه ت ٣٧٠هـ]، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٦٥- **مختصر النحو**، لابن سعدان الكوفي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق الدكتور حسين بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٦٦- **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٩٨٧م.

٦٧- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦٨- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٩- **مسائل نحوية وصرفية بين الفراء ومعاصريه في كتابه (معاني القرآن)**، للدكتور مصطفى خليل خاطر، التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست، طنطا، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٧٠- **المستوفى في النحو**، لكمال الدين الفرخان (عاش – ظناً- إلى منتصف القرن السابع)، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.

٧١- **مصطلحات علم المنطق عند العرب**، لمجموعة من الباحثين، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٢- **مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها**، للدكتور عبد الله الخثران، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٧٣- **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، للدكتورة إيناس الحديدي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦م.

٧٤- **المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، للدكتور عوض القوزي، جامعة الرياض (الملك سعود)، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٧٥- **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، للدكتور توفيق قريرة، كلية الآداب – منّوبة، دار محمد علي، تونس، ط١، ٢٠٠٣م.

٧٦- **معاني القرآن**، للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢،

١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٧٧- **معاني القرآن**، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٧٨- **معاني القرآن** للكسائي (ت ١٨٩هـ)، جمع الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧٩- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٨٠- **معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية**، للدكتور إلياس عطا الله، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٨١- **مفاتيح العلوم**، للخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٨٢- **مفردة الحسن البصري**، لأبي عليّ الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق الدكتور عمر حمدان، دار ابن كثير، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨٣- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٨٤- **مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، المنسوب إلى السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٨٥- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

٨٦- **المقتضب**، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٨٧- **المقدمة الجزولية في النحو**، للجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان عبد

الوهاب محمد، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٨٨- **مقومات الجملة العربية**، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٨٩- **الملخص في ضبط قوانين العربية**، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٠- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

٩١- **الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، لابن سعدان الكوفي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق أبي بشر محمد خليل الزّروق، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

* * *